جـــــامعـة الشيـــخ العـربي التبسي – تبسة –

كليـــة الحقـوق و العلـوم السياسية

قســم العلـوم السياسيــة

العنوان :

التنسيق الأمني الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود (2011م - 2016م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية

إعداد :

زغلامي إبتسام

إشراف :

أ/- بلقاسمي رقية

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

اللقب و الإسم	الصفة	الرتبة العلمية
كيم سمير	رئيسا	أستاذ محاضر"ب"
بلقاسمي رقية	مشرفا و مقررا	أستاذ مساعد "أ"
نموشي نسرين	عضوا مناقشا	أستاذ مساعد "أ"

الموسم الجامعي : 2018/2017

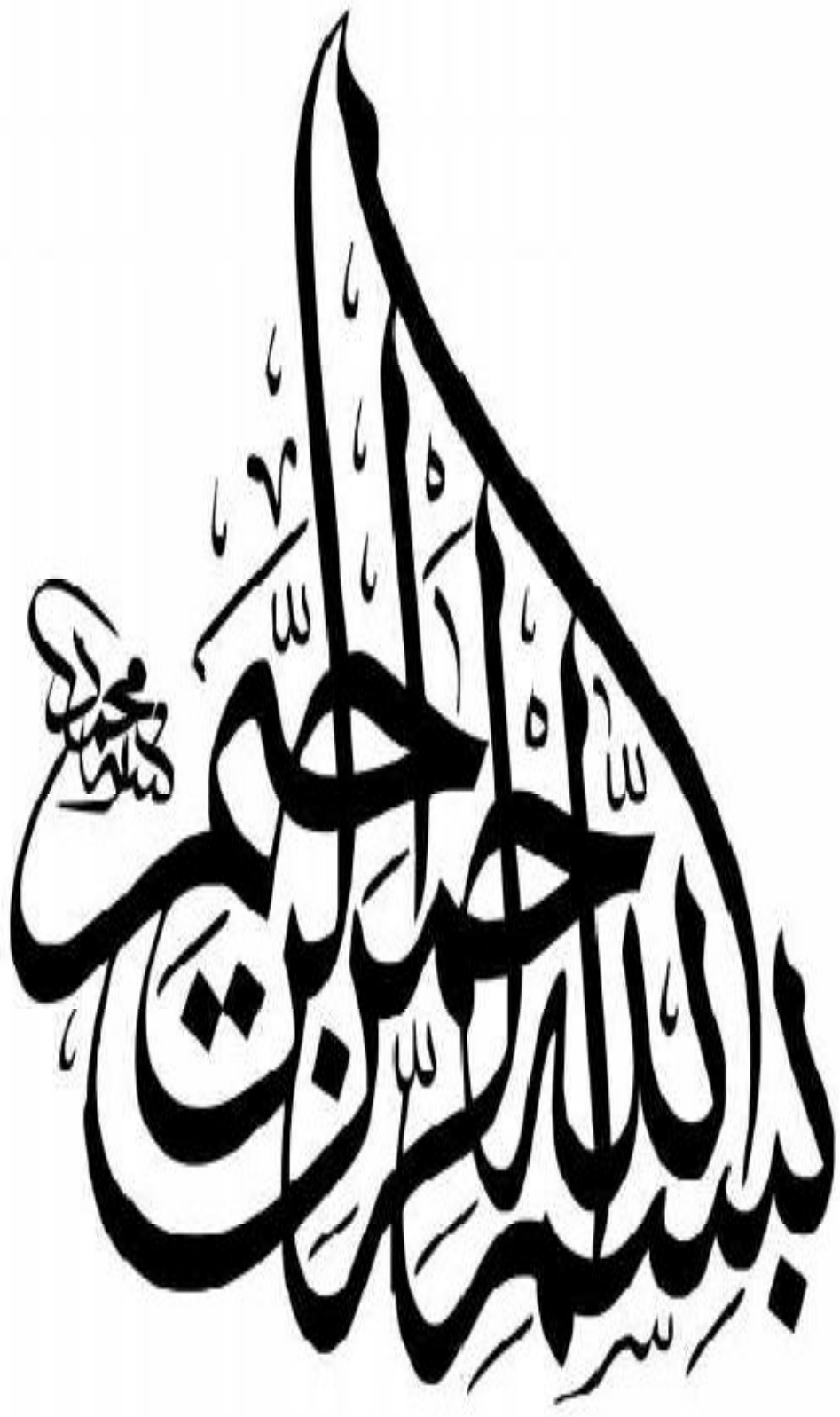
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عـــــرفان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أولا و آخرا نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا

من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل ، ونخص بالذكر الأستاذة

المشرفة :" بلقاسمي رقية " .

تحية شكر وتقدير إليك أستاذة على كل ما بذلته من جهد و ما قدمته

من نصح و إرشاد في سبيل إتمام هذه المذكرة .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم

بمناقشة مذكرتي ، و إلى الأستاذ : "كيم سمير" على تزويدي بالمراجع

و إلى كل أساتذتي الكرام على مجهوداتهم المبذولة من أجل تكويننا

في مرحلتي ماقبل التدرج وما بعده .

أسأل الله أن يجزيكم عني و عن غيري من الطلبة خير الجزاء ، ويوفقكم

إلى مافيه الخير.

تحية إلى كل من أمدني بيد العون و المساعدة من قريب أوبعيد .

إهداء

بســـــم الـلـّــه الرحـــــمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى :

أبي الغالي ، ماسك يدي إلى الأعـالي ، ناصحي وموجهي ، غارس روح المثابرة في كياني ، كلله الله بالهيبة و الوقار ، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار ، ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وغدا و أبدا ...

أمي الحبيبة ، معنى الحب و الحنان و التفاني ، بسمة الحياة و سر الوجود ، دعاؤها سر نجاحي ...حفظك الله .

إلى من تحلو بهم الحياة ، سند حياتي و ملاذي ، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي ... رعاكم الله .

إلى كل أفراد عائلتي .

إلى كل طالب علم.

ملخص المذكرة :

يعتبر التنسيق الأمني أبرز الحلول للأوضاع الأمنية الصعبة خاصة الحدودية منها ، فالعلاقات الجزائرية التونسية علاقات وطيدة تتسم بحالة من الإستقرار بحكم التقارب الجغرافي و التداخل الثقافي و التاريخي ووحدة المصير الشترك ، تأثرت هذه العلاقات بعض الشيء بإندلا ع الثورة في تونس . حيث كان الموقف الجزائري من ثورة الياسمين التونسية غير واضح المعا لم . في البداية لم تقم الجزائر بأي رد فعل رافض أو مؤيد لما يحدث في تونس وذلك لعدة أسباب منها :

- التخوف من إنتقال النموذج التونسي للجزائر و ذلك للأحداث التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الأثناء .
- إعتلاء الإسلاميين سدة الحكم في تونس و التخوف من تكرار سيناريو 1992م .

لكن تصاعد وتيرة التهديدات الإقليمية التي كانت تواجه الدولتين و عمقتها الثورة فرضت على الجزائر التنسيق الأمني مع تونس وذلك لعدة أسباب أهمها :

- تزايد وتيرة الإرهاب و التهريب في الحدود الجزائرية التونسية .
- حاجة الجزائر للعب دور إقليمي في المنطقة .
- الحاجة إلى التنسيق المشترك من أجل مواجهة التحديات الإقليمية و خاصة في ظل التردي الأمني الواضح في ليبيا .

حيث زاد الوضع الأمني في ليبيا من ضرورة التنسيق إضافة إلى المبايعات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية الموجودة على أراضي البلدين لتنظيم "داعش الإرهابي" . حقق هذا التنسيق نجاح في المجال الأمني مقابل إخفاقات في المجالات الأخرى أبرزها التعاون التجاري

Résumé :

The security coordination is considered the most important solution to the difficult security situation particularly the borders. The relations between Algeria and Tunisia is a strong relations characterized by stability By virtue of geographical convergence, Cultural and historical interaction and the unity of common destiny.These relations were somewhat affected by the outbreak of the revolution in Tunisia Where the Algerian position of the Tunisian Jasmine revolution is not clear, at first Algeria did not do any reaction or rejection of what is happening in Tunisia for several reasons, including:

- Fear of the transfer of the Tunisian model to Algeria and that of the events that Algeria was living in the meantime

- The Islamists' rise to power in Tunisia and the fear of repeating the 1992 scenario

But the escalation of the regional threats facing the two countries and the depth of the revolution imposed on Algeria security coordination with Tunisia for several reasons, the most important of which:

- The increasing frequency of terrorism and smuggling in the Algerian-Tunisian border.

- Algeria's need to play a regional role in the region.

- The need for joint coordination in order to face the regional challenges, especially in light of the apparent deterioration in security in Libya.

Where the security situation in Libya increased the need for coordination in addition to the oath of allegiance carried out by the jihadist organizations located on the territory of the two countries To the organization of isis. This coordination achieved success in the security field in return for failures in other areas, most notably trade cooperation

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول : التأصيل المفاهيهي و النظري للدراسة

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للأمن

المطلب الأول : تعريف الامن

المطلب الثاني : خصائص الأمن و أبعاده

المطلب الثالث : مستويات و آليات تحقيق الأمن

المبحث الثاني : الضبط المفاهيمي للتنسيق الأمني

المطلب الأول : تعريف التنسيق الأمني

المطلب الثاني :أهداف التنسيق الأمني

المطلب الثالث : مفاهيم ذات الصلة بالتنسيق الأمني

المبحث الثالث : التأصيل المفاهيمي للتهديدات الأمنية

المطلب الأول : تعريف التهديدات الأمنية

المطلب الثاني : مفاهيم ذات الصلة بالتهديد الأمني

المطلب الثالث : تصنيفات التهديدات الأمنية

المبحث الرابع : التأصيل النظري للدراسة

المطلب الأول : المفهوم الضيق للأمن في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاجن)

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية بالحدود المشتركة الجزائرية التونسية

المبحث الأول : مسألة الحدود : المفهوم و التطور

المطلب الأول : مفهوم وتطور تخطيط الحدود

المطلب الثاني : المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية

المطلب الثالث : مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية

المبحث الثاني : الآليات الجزائرية التونسية في حماية أمنها و حدودها في الأوضاع العادية

الطلب الأول : الآليات الجزائرية على المستوى المحلي الوطني

المطلب الثاني : الآليات التونسية على المستوى المحلي

الفصل الثالث :التنسيق الأمني الجزائري التونسي في ظل التحولات السياسية في تونس

المبحث الأول : الإصلاح السياسي في تونس

المطلب الأول :المسار الإنتقالي في تونس

المطلب الثاني : محطات الإصلاح السياسي في تونس

المبحث الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر وتونس (2011م – 2016م)

المطلب الأول :الأوضاع الأمنية في تونس(2011م – 2016م)

المطلب الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر(2011م – 2016م)

المبحث الثالث : التنسيق الأمني الجزائري التونسي

المطلب الأول : الموقف الجزائري من الثورة التونسية

المطلب الثاني : خلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي

المطلب الثالث : مراحل التنسيق الأمني الجزائري التونسي و تقيمه

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة

مقدمـــــــــة :

بعد نهاية الحرب الباردة عرف العالم تحولات كبيرة ، قدمت هاته التحولات و التطورات مجموعة كبيرة من القضايا ، حيث شملت الجانب التظيري ببروز نظريات و مقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعد فشل النظريات التقليدية ، من هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة و المصلحة و ذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول ،كما شهدت الساحة الدولية أيضا بروز مصادر جديدة تهدد الأمن فهو لم يعد يرتكز حول منع و تقليل التهديدات التي تواجه الدولة و تحول دون تحقيق أهدافها القومية ، ففي المرحلة الحالية ظهرت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات و مصادرها و أنواعها ونوعيتها و مداها ونطاقها الأمر الذي كان له تأثير على مفهوم الأمن ، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون و البسيط السابق و إنما أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد و المستويات و يرجع ذلك إلى المتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية و السياسية التي شهدها العالم في الحقبة المعاصرة فلم يعد إطار الظاهرة الأمنية في هذه الحقبة بأبعادها المختلفة محددا بنطاق الحدود الإقليمية بل تعدى هذا الإطار ليشمل دول الجوار الجغرافي ويمتد إلى الإطار الإقليمي و الدولي ، فما حدث في دول الربيع العربي أبرز مثال على ذلك.

من بين هذه التهديدات الأمنية نجد ظاهرتي الإرهاب و التهريب المنتشرتين في الحدود الجزائرية التونسية

و عمقتهما قيام ثورة الياسمين في تونس حيث أدت إلى تغيير وجهة التهريب للأسلحة إضافة إلى تغذية الإرهاب و بعث الحياة في الخلايا النائمة ما استلزم إيجاد آليات للقضاء عليها فكان التنسيق الأمني الجزائري التونسي للقضاء عليها ومنه تم التطرق في هذه الدراسة للتنسيق الأمني الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود لفهم جميع حيثياته لما له من أهمية أمنية إقليمية .

أهمية الموضوع : تبرز أهمية هذا الموضوع كونه :

- سبب الإصلاح السياسي في تونس زيادة كبيرة في وتيرة التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتصاعدها ومنه وجب العمل على إبراز الواقع الأمني و من ثم محاولة رصد مختلف الآليات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات.
- يرتبط الموضوع بالتهديدات الأمنية و مدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري و مختلف إنعكاساتها الإقليمية و التي أصبحت تعد من أبرز الأولويات الجزائرية . خاصة في ظل ظهور الجماعات الإرهابية في الثورة التونسية و تمركزها في الجبال المتاخمة للحدود الجزائرية التونسية .
- يعد التنسيق الأمني إحدى آليات مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود ، مادفعنا إلى دراسته و تحديد و ضبط مفهومه .

أسباب إختيار الموضوع :

تبرز أسباب إختيار الموضوع في الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية :

1- الأسباب الموضوعية :

- الوقوف على دلالات مفاهيم: الأمن ، التنسيق الأمني ، التهديدات الأمنية و مصادرها و فهم البيئة الأمنية . وذلك بالإعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب و مصادر التهديدات الأمنية الحدودية و مدى تأثيرها على أمن الدول .
- طبيعة الموضوع و تداخله مع الدراسات الأمنية كون الجزائر و تونس تواجهان تحديات أمنية و سياسية معقدة من تأزم للأوضاع الداخلية : مشاكل تنموية ، إقتصادية ، إجتماعية ...، إشكالية العلاقة مع دول الجوار في أعقاب الربيع العربي خاصة مع ليبيا .

2- الأسباب الذاتية :

- الإنتماء : كوننا من الذين يعيشون في هذه المنطقة و بذلك تأثير التهديدات الأمنية يكون مباشرا وهو ما يدفعنا للتسائل عن الأسباب و المسببات و الحلول و النتائج المتعلقة بالمتغيرات الأمنية

و التحديات .

- بحكم تخصصنا الأكاديمي المتعلق بالدراسات الإستراتيجية و الأمنية .
- الميول الشخصي للدراسات الأمنية خاصة المجال الإقليمي ، ومدى تكيف مؤسسات الدولة المناطة بالأمن في تحقيق الإستقرار الداخلي و الخارجي .

أدبيات الدراسة : ولأجل البحث في هذا الموضوع تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا في العديد من النقاط و الجوانب ، من أهم الدراسات التي تطرقت لمواضيع الدراسة نذكر :

1- محسن عبد الحميد أحمد ، **التعاون الأمني العربي و التحديات الأمنية** ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 . أوضح هذا الكتاب أشكال التعاون الأمني بين الدول . إلى التعاون الثنائي، التعاون الإقليمي و التعاون الدولي ، و تعمق في التعاون الأمني الإقليمي العربي و حدد آلياته و أدواته ، كما عرض التحديات الأمنية التي يواجهها .

2- عيدون الحامدي ، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015. حيث تطرق إلى الإشكالية التالية : **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات المحيطة بالجزائر على أمن حدودها في نطاقها الجيوسياسي ؟** ، قسم دراسته إلى ثلاث فصول تعلق الفصل الأول بالجانب المفاهيمي و النظري لموضوع البحث ، أما الفصل الثاني فارتبط بقضايا و مشكلات أمن الحدود المتأتية من كافة الأروقة الجيوسياسية في المنطقة . الفصل الثالث: تقييم الدراسة من خلال تتبع لمسار جدوى الجهود و المبادرات الأمنية على كافة الأصعدة في حماية و إدارة الحدود الجزائرية . أزالت هذه المذكرة الغموض المحيط بأمن الحدود في مختلف القضايا و الإشكالات المتعلقة به و إجلاء تداعياته الجيوسياسية على كافة مجالات البيئة الداخلية و الخارجية للدولة الجزائرية ، وذلك للعلاقة التكاملية بين أمن الحدود و مدى قدرة الدولة على تحقيق الإستقرار في المستوى القطري و الإقليمي ، خصوصا مع زيادة وتيرة التهديدات و التحديات المحيطة بحدود الجزائر من جهة ، وبهدف الخروج بأهم أساليب و آليات مواجهتها و إدارتها . محليا ، إقليميا ، دوليا من جهة أخرى . لم يركز الباحث على

التهديدات من جهة معينة بل تكلم بصفة عامة بينما تطرقنا من خلال بحثنا هذا للتهديدات العابر للحدود الجزائرية التونسية .

3- المداخلة بعنوان :" **التعاون الإقليمي كإستراتيجية لمكافحة الإرهاب و التطرف : التعاون الأمني الجزائري التونسي نموذجا** " ، مداخلة لكيم سمير في الندوة العلمية الدولية : التطرف و الإرهاب أي دور للعلوم الإجتماعية و الإنسانية في التصدي لظواهر التطرف و الإرهاب ، أيام 28-29 أفريل 2017 بمدنين، تونس . طرح الإشكالية التالية في مداخلته : **كيف يساهم التعاون الإقليمي الجزائري التونسي في الحد من الظاهرة الإرهابية ؟ .** مقسما دراسته إلى أربع محاور هي :

أولا :الحركيات السببية المنتجة للظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية.

ثانيا :خلفيات التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الإرهاب.

ثالثا :آليات ومقومات التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الإرهاب.

رابعا :تقييم فعالية التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الإرهاب.

حيث تطرق إلى هذه المحاور بإسهاب بينما أغفل التهديدات الأخرى غير الإرهاب من تهريب و جريمة منظمة وهو ما وضحناه من خلال مذكرتنا .

إشكاليـــــة الموضوع : تنبني دراسة موضوع تأثير التهديدات الأمنية الحدودية اللاتماثلية على الأمن في الجزائر ، و التي زاد من وتيرتها "الربيع العربي" ، وتبني الجزائر العديد من الآليات على كافة المستويات لمواجهتها، و التنسيق الأمني الجزائري التونسي إحدى هذه الآليات للحد من تأثير هذه التهديدات الأمنية في المنطقة ومنه تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية :

- **كيف ساهم التنسيق الأمني الجزائري التونسي في تقليص حدة التهديدات العابرة للحدود ؟**

لتفكيك هذه الإشكالية قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماهي أبرز التهديدات الأمنية بالحدود الجزائرية التونسية ؟

2- ماهي خلفيات التنسيق الأمني الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات الأمنية الحدودية المشتركة؟

3- ماهي آليات هذا التنسيق الأمني الجزائري التونسي ؟

4- ماهي تحديات التنسيق الأمني الجزائري التونسي ؟

فرضيـــات الدراسة : لمعالجة مضمون الإشكالية ووضعها في مستوى التحليل سيتم إعتماد الفرضيات التالية :

1- كلما زاد مستوى التنسيق الأمني الجزائري التونسي كلما ساهم في الحد من تنامي التهديدات العابرة للحدود .

2- يعتبر أمن الحدود بالنسبة للدولة الجزائرية هاجسا و دافعا لتحقيق الإستقرار الوطني و الإقليمي ، بإعتبار أن الحدود بين الدول تعاني شتى التهديدات و المشكلات العابرة للحدود.

3- ظهور تهديد مشترك على الحدود يستوجب ضرورة التنسيق .

4- كلما تنوعت الوسائل و الآليات المتبعة في الأعمال المهددة للحدود من إرهاب و تهريب و جريمة منظمة كلما فرض تبني إستراتيجية أمنية حدودية لمواجهتها .

الحدود الزمكانية الدراســـة :

1- الإطار المكاني : تمت معالجة التنسيق الأمني الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود ، من خلال التركيز على الجزائر و تونس والحدود بينهما التي يبلغ طولها 965 كم ، خاصة الجبال (جبال الشعانبي ، السمامة ...) ، و المناطق الوعرة التي يستخدمها الإرهابيين و المهربيين وجماعات الجريمة المنظمة .

3- الإطار الزماني : تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من 2011م إلى غاية 2016م ، أي التركيز على فترة الربيع العربي في تونس ومختلف تطوراته و ظهور الإرهاب فيها و تزايد وتيرة أعماله و التهريب والجريمة المنظمة و الإحتجاجات الجزائرية إضافة إلى بعض الحوادث الإرهابية في تلك الفترة لتتبع الأحداث المتعلقة بموضوع الدراسة .

المناهج المعتمدة في هذه الدراسة :

إقتضت هذه الدراسة الإعتماد على مجموعة من المناهج العلمية ، التي تضفي الدقة العلمية ، وتوسيع الدائرة المعرفية لموضوع الدراسة ، وهذه المناهج هي :

- **المنهج التاريخي :** وسمي كذلك بالمنهج الإسترادادي لأنه عملية إسترجاع للماضي ، هو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى حيث يساعد الباحث الإجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الإجتماعية و تطورها في التعرف على ماضي الظاهرة و تحليلها و تفسيرها علميا ، في ضوء الزمان و المكان الذي حدثت فيه ، ومدى إرتباطها بظواهر أخرى و مدى تأثيرها في الظاهرة محل الدراسة . تم الإعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التعرض لبدايات الإصلاح السياسي في تونس ، ومختلف الأحداث الأمنية من إحتجاجات و تفجيرات إرهابية و إصلاحات سياسية ... في كل من الجزائر وتونس .

- **المنهج المقارن :** هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المفارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز اوجه الشبه و الإختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر ، تستدعي هذه الدراسة مقارنة المواقف و الأحداث المؤثرة سلبا أو إيجابا في إتجاهات حماية الوطن و تأمين الحدود و آثارها على الأوضاع الداخلة و الخارجية للجزائر ، وذلك بإظهار أوجه الإختلاف و التشابه لسير مؤسسات الدولة في أحقاب زمنية مختلفة حسب سياقها الوطني و الإقليمي ، إضافة إلى حدوث أحداث متشابهة في كل من الجزائر و تونس يكمن الإختلاف في طريقة التعامل معها من قبل صناع القرار .

- **المنهج الوصفي :** هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كيفيا بوصفها و بيان خصائصها ، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى .تم إستخدام هذا المنهج من خلال التطرق لعلاقة التهديدات بالأمن و تبيان تأثير الثورة التونسية على الأوضاع الأمنية في المنطقة ، ووصف ظاهرتي الإرهاب و التهريب وصفا رقميا .

صعوبات الدراسة : تمثلت الصعوبات التي واجهتنا خلال بحثنا في :

- سرية المعلومات الأمنية .
- تحفظ الهيئات الامنية بالإحصائيات و عدم التصريح بها .
- حساسية موضوع الامن و الإرهاب .

تبرير خطة الدراسـة :

تم تخصيص ثلاث فصول أساسية للإحاطة بموضوع الدراسة ، وهي على النحو التالي :

- **الفصل الأول :** يتعلق بالجانب المفاهيمي و النظري لمفهوم الأمن و التنسيق الأمني و التهديدات الأمنية ، تم الإعتماد على هذه العناصر الأساسية لأنه لا يمكن تحديد مفهوم الأمن و مستوياته و أبعاده الجديدة دون معرفة وتحديد مفهوم التهديدات و مستوياتها ثم التطرق لآليات القضاء عليها ، ويعد التنسيق الأمني أحد هذه الآليات . وبما أن مفهوم الأمن مرن و ديناميكي خاضع لسيطرة التهديدات فإنه كلما ظهرت تهديدات جديدة توسع مفهوم الأمن ليشملها .وقد تطور الأمن نظريا من إعتبار قوة الدولة من قوة جيوشها إلى مستويات أخرى غير عسكرية : إقتصادية ، إجتماعية ، سياسية ، ثقافية وحتى بيئية ، ومن الدولة كوحدة تحليل إلى الفرد.

- **الفصل الثاني :** يرتبط أساسا بضبط قضايا و مشكلات الحدود الجزائرية التونسية بناءا على مبحثين أولهما : يتعلق بمسألة الحدود و مفهومها و تطورها ، ومناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية ، أما المبحث الثاني : فيبين آليات حمايةالداخلي و الحدودي لكلا الجانبين على حدى في الأوضاع الأمنية العادية لأننا في الفصل التالي سنوضح ان الأوضاع تغيرت على كافة المستويات بعد الثورة .

- **الفصل الثالث :** ويمثل هذا الفصل حوصلة للدراسة ، تم إعتماد ثلاث مباحث . الأول : حول التحولات السياسية في تونس ، أما المبحث الثاني فيتعلق بالأوضاع الأمنية في كل من الجزائر و تونس في فترة الدراسة الممتدة من 2011م إلى 2016م ، حيث كانت هذه الأوضاع في مرات دافعة للتنسيق الأمني الجزائري التونسي و في أخرى مضبطة له وفي الأخير تم التنسيق الأمني الذي ساهم في مكافحة الإرهاب و تجفيف مصادر تمويله خاصة من التهريب و تجارة المخدرات . و لا يتم ذلك إلا عن طريق ضبط حدود التراب الوطني و الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار لأن التنسيق الأمني ضرورة تفرض نفسها .

الفصل الأول

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

تعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر زخما في الوقت الراهن نظرا لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية بالنسبة للأفراد و الشعوب و الدول على حد سواء . من هذا المنطلق تم التطرق لهذا الفصل إذ يركز على ماهية الأمن وماهي مستوياته إضافة إلى التنسيق الأمني و التهديدات الأمنية وكمبحث أخير لهذا الفصل نستعرض الأمن في مختلف نظريات العلاقات الدولية .

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها ، وتأكيد عناصره . فهو من المفاهيم التي ليس من السهل تعريفها حيث يجمع الباحثون في الدراسات الأمنية

و العلاقات الدولية على أنه مازال يحتاج لإضافات و يخضع لتجديدات ، حتى أنهم مازالو مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن .

المطلب الأول : تعريف الأمـــــــن

أولا : التعريف اللغوي للأمن :حيث تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق [1] ، وقد جاءت كلمة الأمن من : أَمِن، يَـأْمَن، أَمناً ومَأَناً ، بمعنى وثق به و أطمأن عليه ولم يخف فهو آمن [2].

كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله : " أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى "[3].

---

[1]- أمين هويدي ، **العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن و الديمقراطية** ، (بيروت : دار الشرق ،1991) ، ص 50 .

[2]- **معجم الطلاب** ، يوسف شكري فرحات ، (لبنان ، بيروت : دار الكتاب العلمية ،2001) ، ص 22.

[3]- مارتن غريفيتش تيري أوكلاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،(دبي : مركز الأبحاث العلمية ، 2008) ، ص 70.

وتأتي كلمة الأمن في اللغة من معنى : الطمأنينة وزوال الخوف[1] ، أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن : "Sécurité" وهي كلمة مشتقة من اللاتينية : "Sécuritas"، وتعني عدم وجود خطر و مخاطرة جسدية ، أو تدمير لهذه البنية[2] ، أما في اللغة الإنجليزية فكلمة أمن : "Sécurity" فتعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان ، والتحرر من الخطر و المخاطر[3].

بالرجوع للنص القرآني نجد مفهوم الأمن في عدة مواضع وذلك لأهمية الأمن في التشريع الإسلامي نذكر منها :

قال اللّه تعالى : « الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » [4].

وقال أيضا: « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعو به ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل اللّه عليكم ورحمته لأتبعتم الشيطان إلا قليلا »[5].

قال تعالى أيضا :« وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم باللّه ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمُن وهم مهتدون »[6].

تدل هذه الآيات إضافة إلى أخرى على أن الأمن سنة إلاهية ، وهو حالة شعورية ، وهو إطمئنان لعدم حدوث مكروه في الزمن الآتي .

تم التطرق لمفهوم الأمن من الناحية اللغوية في عدة دراسات و معاجم لغوية عربية و غربية ، و استقرت أنه مرادف للطمأنينة ، ونقيض للخوف أو مساويا لإنتفاء الخطر ، أو الغزو أو الخوف ، وهذه مفردات ليست

---

[1] - علي الجهني ، **الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة** ، (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2000) ، ص 66 .

[2] - أديب خضور ، **أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي : واقعه و آفاق تطويره** ، (الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999) . ص ص ، 22 ، 23.

[3] - المكان نفسه .

[4] - سورة قريش ، (4).

[5] - سورة النساء ، (83).

[6] - سورة الأنعام ، (81 ، 82).

مترادفة ، و مدلول كل منها يختلف عن الآخر[1]. فالمعاجم العربية تعرف الأمن بمعاني متعددة تعني : سكون القلب وراحة النفس و الشعور بالرضا و الإستقرار وعدم الخوف ، كما تعني الكلمة الأمانة و الصدق[2].

ثانيا : التعريف الإصطلاحي للأمن :

تعددت التصورات حول مفهوم الأمن ، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه ، إذ أن هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت ، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها ، وهذا الإختلاف نابع من الإختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين ، و موضع التحليل أيضا ، و إختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية ، ولذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه ، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[3].

ارتبط الأمن كثيرا لدى الدارسين بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن : "Insecurity " والعكس صحيح [4]، يعرف في هذا الصدد "مايكل ديلون" Michael Dillon الأمن :« على أنه مفهوم مزدوج ، إذ لا يعني فقط وسيلة للحد من نطاق انتشاره ، وبما أن الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن ، ما عبر عنه "ديلون" ب: " (In) Security"»[5] . وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد و إجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل ، هذه الوسائل موضوع للأمن . ويرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناءا على مفهوم التهديد (Threat) . ومن المفكرين أيضا الذين عرفوا الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد "كنيث وولتز" Kennet Waltz.

---

[1]- سليمان عبد اللّه الحربي ، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع 19 ، (السنة 2008) ، ص10 .

[2]- محمد الأمين البشيري ، **الأمن العربي المقومات و المعوقات** ، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000) ، ص 18 .

[3]- رياض حدوش ، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول **: الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق** ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، يومي 29 و 30 أفريل 2008 ، ص270 .

[4] -Michel Dillon , **Politics ofsechrity** ,(London ; Routledge , 1996) , p 121.

[5]- عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، التوزيع، 2005) ، ص 14 .

عرف "باري بوزان" Barry Buzan الأمن على أنه :« العمل على التحرر من التهديد ، وهو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له»[1].

رأى "وولتر ليبمان" Walter Lippmann أن الأمن يعني : **«** أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم »[2].

يمكننا القول أن الأمن هو مفهوم مركزي في حياة كل الجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها . كما يثير الأمن معاني البقاء و التكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها ، ضف إلى ذلك التماسك الإجتماعي وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتع والدولة ككل ، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات [3].

يعرف الأمن أيضا على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام و ظبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية سواء كانت داخلية أو خارجية [4]، وأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[5].

---

[1]- عادل زقاغ ،"اعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"،في :
com/ adel · zaggagh / links ·html http//www ·geocities. **(** 2018/01/25**).**

[2]- جون بيليس وستيف سميث ، تر: مركز الخليج للأبحاث ، **عولمة السياسة العالمية** ، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2005) ، ص 466 .

[3]- أحمد الرشيدي و آخرون ، **المدخل إلى العلوم السياسية و الإقتصادية و الإستراتيجية** ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2003) ، ص 3.

[4]- مارتن غريفيتش و آخرون ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة : مركز الخليج ، (دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008) ، ص78.

[5] -Annette Junemann , **Euro_Mediterranean relations after 11 september** ·Frank cass, cass, (2018/01/08) London , 2004 , from : htpp : // www · gigapedia · org.

المطلب الثاني: خصائص الأمن و أبعاده

أولا : خصائص الامن : يتميز كل موضوع بمجموعة من الخصائص ، والأمن كذلك له خصائص نذكر منها:

1/- النسبـــــية : سعي الدول لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة الوحدات السياسية (الدول) و الوظيفية كالمنظمات الدولية . قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي، وقد يكون دوليا ، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير بإستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية ، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية . فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى [1].

2/- الإنعكاسيـــة : تعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها للوصول لهدف أعق هو الحفاظ على مصالح و قيم معينة ، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي ، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[2]. أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها و مصالحها ، لأنه في حال زوال الدولة تزول معها أفكارها وقيمها مثل الإتحاد السوفييتي و استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الإشتراكي ، وبزواله زالت تقريبا أفكاره وهذا ماتعنيه صفة أو خاصية الإنعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها)[3].

3/- الديناميكيـــــــة : يتخذ الأمن مفهوما مرنا ، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع و الدائم ، والذي يفرض تكيفا ايجابيا معها ، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة مايبعده عن خاصية الركود والتوقف[4] ، فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى و التطورات الدولية ، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدولة ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد ، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغيير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا ، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى

---

[1]- خير الدين العايب ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 1995) ، ص 27.

[2]- الرشيدي و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 11 .

[3]- بن عنتر ، **مرجع سابق** ، ص 20 .

[4]- الرشيدي و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 11.

ومتطلبات الفرد المتغيرة التي تدعو إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة . ويبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات مايجعله بعيدا تماما عن الجمود أي في حركية مستمرة.

يبقى الأمن في أبسط صوره يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية و سيكولوجية هي[1]:

1- غياب الخوف من المجهول .
2- اختفاء التهديد من الآخر.
3- سيادة الإطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين .

ثانيا: أبعـاد الأمــن : يتصف الأمن المعاصر بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب و لا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق ، بل يتعدى كل هذه الأمور وغيرها إلى أمور أخرى ذات طبيعة إقتصادية و إجتماعية ، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الإجتماعي بكافة جوانبه ، و علاقاته المختلفة فالأمن توسع ليشمل قطاعات و أبعاد عديدة[2]، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في :

1/- البعد العسكـري : هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا ، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية ، وعليه فقد إعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات ، في حين إحتلت المظاهر و الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية ، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على إنتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة ، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات ، بتوجيه

---

[1]- محمد نعمان جلال ، **الإستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتع الحديث** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004) ، ص ص ، 93 ، 94 .

[2]- خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة : دراسة الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2009) ، ص 24.

ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الإستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1].

2/- البعـد السياســـي: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير و العناصر المكونة للدولة على وجه التحديد في : السيادة والوحدة الإقليمية ، هذا البعد يميل إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية كحد أدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل :

1- الحفاظ على الإستقرار .

2- الحفاظ على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا .

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي و الخارجي بشكل عام ، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها و أمنها سواءا بشكل فردي أو جماعي ، أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام لحرية تصرف الدولة في شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل أطراف خارجية في إطار الشرعية ، وعليه إرتبط مفهوم الأمن بدلالات و أبعاد سياسية إذ تهدف الدولة إلى إستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية و الخارجية[2].

3/- البعد الثقافـــي : يرتبط الأمن بشكل وثيق بالبعد الإجتماعي إنطلاقا من الإرتباط الوثيق بين الثقافة و المجتمع ، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي إنتقل حسب "صاميل هنتينغتون" نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة . يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الإتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده ، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة و الثقافات الفرعية ، فالتمييز بين الثقافات الفرعية ، أو

---

[1]- طارق رداف ، **الإتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2002) ، ص ص ، 14 ، 15 .

[2]- معمري ، **مرجع سابق** ، ص 16 .

هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي ، والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن . ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال : العلاقات الثقافية الدولية ، غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف*، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع [1]. أو تهديد التجانس الإجتماعي و الثقافي ، ومنه نتيجة إتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي فأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات و الثقافات .

4/- البعـد الإقتصادي : يمكن القول بأن البعد الإقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الإقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الإستقرار للبلد و عدم تعرضه لمشاكل إقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2]. ويتضمن البعد الإقتصادي للأمن مجموعة من العناصر تتمثل في :

1- القدرة على خلق الثروة و التسيير العقلاني للموارد البشرية و المادية .
2- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور حجم تلك المدخلات .
3- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة و ايجاد الحلول الوسطى لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع .

5/- البعد البيئـــي : يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع ، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي و الجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفيات ،

***- التثاقـف** : كثرة الثقافات داخل المجتمع و إختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات و عدم الإنسجام على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن .

[1]- محمد الميلي ، **الأبعاد الثقافية و الإجتماعية للأمن القومي العربي ، في الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ، (باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبية ، 1996) ، ص 117 .

[2]- أحمد ثابت ، " الأمن القومي العربي : أبعاده و متطلباته " . **في مجلة المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع 196 ، (جويلية 1995) ، ص 167 .

المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام ، وبالتالي أصبح للبيئة تأثير على الأمن . لهذا أصبحت بعدا من أبعاده . لتدخل بذلك في معادلة الأمن و السلم لتشكل لنا ثلاثية : السلم ، الأمن ، البيئة[1].

6/- البعد النفسي : يتعلق هذا البعد بتصور إعتبار الأمن تحررا من الخوف و انتفاء التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود و البقاء ، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي : أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية ، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات "لينكولن" Lincolhin الذي يقول في هذا الصدد :« إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تملك القدرة المادية و البشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي »[2].

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو إختصار للتحرر من شعور الإنعدام الأمني كبديل لإحتمالية التهديد الأمني[3].

من خلال ماسبق ، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة و متعددة ، وهذا راجع لإختلاف تصورات الباحثين و العلماء ، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية و هناك من ينظر إليه من زاوية إقتصادية...

---

[1]- مصطفى كمال طلبة ، " الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي " . **في مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 163 ، (جانفي 2006) ، ص ص ، 52 - 57 .

[2]- العايب ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

[3]- معمري ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

المطلب الثالث : مستويـات و آليـات الامـن

أولا: مستويـات الأمـن : يمكن إيجاز المستويات الأساسية للأمن في مايلي :

1/- الأمن الوطني (القومي) : Sécurité National* : يعرفه "أمين هويدي" : « الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها ، للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية و الدولية»[1] ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجوعة الأخطار الداخلية و الخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة ، هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما[2] :

أ/- المدرسة الإستراتيجيـة **:** تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي و الدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

ب/- المدرسة المعاصرة (التنموية) **:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد إقتصادية ، إجتماعية وثقافية **...**

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس بإستقرار المجتمع ، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات ، وحتى التدخل العسكري[3].

---

* - تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العربية اقتبست مصطلح الأمن القومي من اللغة الفرنسية Sécurité national واللغة الإنجليزية Nattion Security ، وترجم بصفة الأمن الوطني للدلالة على القطرية ومرات نجده بصيغة الأمن القومي ليتناسب و الحالة للأمة العربية أي الأمن القومي العربي .

[1] - " أسس و مبادئ الأمن الوطني" ، في الموقع : **htt :// WWW· moqatel · com**(2018/01/12)

[2] - لخميسي شيبي ، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية . فترة مابعد الحرب الباردة (1991-2008)** ، (الجيزة ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص 14 .

[3] - وهيبة تباني ، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية ، (جامعة مولود معمري: تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014) ، ص 42 .

2/- الأمن الإقليمـي : Sécurité Régionle : ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة . ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها[1] :

أ/- المدرسة الإقليميـة : التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الإستقرار ، ومنع الحروب .

ب/- مدرسـة التكامـل ودورهـا في دفـع عجلـة الإقليميـة : حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي .

ج/- مدرسة النظم ومساهمتها في ابراز مستجدات البيئة الدولية : حيث أن أي ظهور ، أي تشابه أوتباين في أنماط العلاقات و أنواع المصالح بين الإطار الكوني و الأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي .

ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي : تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة ، وتنشأ فيما بينها تحالفات إقتصادية و عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقلمي[2].

يعرف أيضا الأمن الإقليمي على أنه : مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي ، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[3].

يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا ، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن و الإستقرار إذا ماتوافقت مصالح وغايات و أهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي

---

[1]- ناصيف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (لبنان : دار الكتاب العربي ، 1985) ، ص 55 .

[2]- تباني ، **مرجع سابق** ، ص 43 .

[3]- **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية** ، ناظم عبد الواحد الجاسور، **(** لبنان : دار النهضة العربية، 2008) ، ص 123 .

تواجهها ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد إنطلاقا من توافق الإرادات و المصالح الذاتية والمشتركة[1].

تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي التي جاء بها "باري بوزان" و "أول ويفر" دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي مايسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين ، إن هدف "بوزان" يتلخص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق مابين القوى العالمية وما بين الأطراف الإقليمية ، فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم[2]، إن العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن هو عادة مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر ، بمعنى أن مركب الأمن يشمل مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس و المخاوف و التهديدات الأمنية ، مما يجعل من التعاون فيما بين هذه الدول أمر لا بد منه ، ويكون بذلك الإعتماد المتبادل سمة أساسية في هذا المركب .

يعتبر المركب الفرعي Sub Complex كمستوى أدنى داخل المستوى الإقليمي ، لذا للمركب الفرعي الإقليمي نفس تعريف المركب الإقليمي الأوسع حيث يمثل نمطا متميزا من الإعتماد الأمني المتبادل الذي ينحصر في النمط الأوسع لمركب الأمن الإقليمي ككل[3]. مايهمنا في هذه الدراسة هو موقع الحدود الجزائرية التونسية ضمن مركب الأمن ، فتعتبر هذه المنطقة خط تماس بين دولتين تواجهان مشاكل و تهديدات مشتركة تسعى الدولتين لإيجاد حلول لها .

3/- الأمن الدولـي : Sécurité International : إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين ، فإن الأمن الدولي يشمل كل دولة عضوة من أعضاء البيئة الدولية .

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي ، و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها : نظام الأمن الجماعي الذي كان أول

---

[1]- تباني ، **المكان نفسه** ، ص 43 .

[2] -Barry Buzan and Ole Weaver , **Region and powers the structure of international security** ,(New york: cambridge university , 2003) , p 40 .

[3] -Marianne Stone , "Security according to bozan : Acomprehensive security analysis" in : **htt ://geest . msh . paris . Fr / IMG / pdf /Security for Bozan . mp3 . pdf .** (20/01/2018).

تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب و إحتواءها . والمقصود بنظام الأمن الجماعي : " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ماتعرضت لخطر خارجي ، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة ، أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التعاون و التضامن المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1]، ويكون الأمن الدولي من خلال التنسيق و التعاون الدولي في إطار أمن أوسع و شامل تحتضن وتقنن وسائله و غاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي يجب توافر مجموعة من الشروط :[2]

1/- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية : إلا في حالتين فقط :

أ/- من خلال الجهاز الدولي ، الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي .

ب/- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة -51- من ميثاق الأمم المتحدة .

2/- إحترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء .

3/- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

4/- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

رغبة المجتمع الدولي في إيجاد نظام أمني دولي خال من العدوان و خروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع و التنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى .

4/- المستوى الفردي : جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة مابعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد إستدعت وجوب تحقيق أمن إنساني جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة

[1]- زايد عبد اللّه مصباح ، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** ، (ليبيا : دار الرواء ، 2008) ، ص 203.

[2]- خليل حسين ، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام" ، في :

http ://WWW . drkhalilhussien , blogspot . com /01/ blog –post–1982 .html.

(2018/02/01)

التهديدات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية و غيرها . وهو الحالة التي يشعر فيها بالإستقرار و السكينة و الطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدد أو يقلق سكينته[1].

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب "جون بيرتن" John Burton : « فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي إنتشار لحالات النزاع واللاإستقرار في البيئة الداخلية و بالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق إستقرارها و أمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني و الإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود إرتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي، ومنه كل مستوى يؤثر في المستويات الأخرى[2] ».

ثانيا : آلـيات تحقيــق الأمـن:

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب : الإستراتيجية ، العسكرية و السياسية و الإقتصادية ... ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة .

1/- الآليات العسكرية : يتفق مضمون الآليات العسكرية من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني ، حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني ، وذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري ، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها ، حيث تتشكل من قسمين أساسيين :

القسم الاول هو التصور الفكري أو الأيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية **:** التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية من : تخطيط ، دفاع ، هجوم... ، فدور هذا الشق هو توجيه إستعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى من أسلحة ومعدات ، كما يهدف كذلك إلى عقلنة هذا الإستعمال من خلال دراسة هذه الجزيئات .

---

[1]- الرشيدي و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

[2]- رداف ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 25 ، 26.

القسم الثاني فهو ذو طبيعة مادية تقنية : إذ يتكون من المعدات الحربية و الأسلحة سواء كانت تقليدية أو إستراتيجية ، بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستيكية للقوات المسلحة[1].

2/- الآليات الإقتصادية : تلعب الآليات الإقتصادية دورا مهما يتجسد في التمويل أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال دعم مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الإجتماعي ، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع ، و تؤدي الآليات الإقتصادية مهام حيوية أهمها[2] :

- عملية خلق الثروة و الموارد الإقتصادية : أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية ، والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها .
- التنسيير العقلاني للموارد و مصادر الثروة : فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبط بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.
- التفاعل الخارجي ـ الإيجابي ـ : أي علاقات الإعتماد المتبادل و المساومات باستعمال الوسائل الإقتصادية فحتى تكون الآليات الإقتصادية فعالة لا بد أن يتم إستعمالها بطريقة عقلانية .

3/- الآليات السوسيوسياسية : أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الإجتماعية بشكل يساعد على الإتفاق حول القضايا المحورية التي تواجه المجتمع . ومحاولة تقليل لجوء الأفراد إلى السلوك العدواني وذلك بخلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة و الأهداف الفردية بهدف تحقيق التوازن و الإستقرار.

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر تكمل بعضها البعض ، فالعلاقة بينهم هي علاقة إعتماد متبادل[3].

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 27 ، 28 .

[2]- عبد المنعم المشاط ، " نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي " ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 154 ، (أوت 2003) ، ص 9 .

[3] - **المرجع نفسه** ، ص 16 .

المبحث الثاني : الضبط المفاهيمي للتنسيق الأمـني:

يعتبر مفهوم التنسيق الأمني من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية ، وهو من مخرجات تطور الأمن سنتطرق في هذا المبحث لتعريفه لغة و إصطلاحا ، إضافة إلى مفاهيم أساسية فيه ، ثم أهداف التنسيق الأمني وفي الأخير مفاهيم ذات الصلة بالموضوع

المطلب الأول : تعريف التنسيق الأمني :

أول من استخدم مصطلح التنسيق الأمني "وينستون تشرشل" عندما كان يسعى لبناء علاقة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ألمانيا المتفوقة عسكريا و إقتصاديا على إنجلترا ، وعُـيِنَ لهذه المهمة السياسي الإنجليزي القريب من أمريكا "وليام ستيفنسون" عام 1940م[1].

ولد التنسيق الأمني عربيا من رحم إتفاقية أوسلو 1967 م بين السلطة الفلسطينية و اسرائيل و هو يعني القيام بترتيبات أمنية لمنع الأعمال العدوانية . نص الإتفاق على أن إسرائيل مسؤولة عن الأمن الإجمالي في الأراضي المحتلة ، وقد تم وضع توضيح لهذا التنسيق في إتفاقية طابا عام 1995 م . بحيث نصت على أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن منع الإرهاب و الإرهابيين واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم [2].

أولا :التنسيق الأمني لغة

التنسيق : هو تحقيق التوافق و التكامل بين جميع الجهود و الأنشطة لبلوغ الهدف الشامل المشترك[3].

التنسيق الأمني : هو مفهوم مركب يتكون من كلمة تنسيق وتعني لغة ترتيب الأعمال و الأنشطة و مصدرها نسق ، أما كلمة أمني مشتقة من الأمان و تعني الطمأنينة و السكينة ، وبذلك يعني هذا المفهوم

---

[1]- زيد الأيوبي ، "التنسيق الأمني بين المقدس و المدنس" ، في شبكة الإسراء و المعراج (إسراج) في أقلام و آراء بتاريخ 08/06/ 2016 ، في: ،
. **http ://WWW · israj · net / author / admin** (24 فيفري2018)

[2]- سارة الحاف ، "ماهي حدود التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟"، في :
(2018/02/24 **) http://WWW ·m – almayadeen · net / news / politics /574562%D9**

[3]- **المعجم الوسيط ، عربي - عربي** ، د.إ.م ، (د.ب. ن ، د.د.ن ، 2010) ، ص 115.

المركب لغة : ترتيب الأعمال لتكريس الطمأنينة [1].

ثانيا : التنسيق الأمني إصطلاحا :

يقصد به جميع الإجراءات و الأعمال و العلاقات والبلاغات التي تهدف إلى ضمان الفهم المشترك للخطط الأمنية ودور كل منها و أهمية تكامل الواجبات و المهام الفرعية . والتنسيق عملية قيادية إدارية مستمرة و شاملة للتنظيم و لكل الوحدات رأسيا وأفقيا جميع الأعمال و الواجبات ، وفي كل الأوقات ، ولذلك فإن التنسيق ضروري من أجل تكامل الأداء و توافقه في الهدف و التوقيت ، بما يدعم فعالية أجزاء التنظيم : الدائم أو المؤقت في أداء واجباته الجزئية من جهة ، و فعالية التنظيم إجمالا في القيام بالمهام و تحقيق الأهداف النهائية من جهة أخرى . و التنسيق الأمني يبدأ منذ لحظة الإبلاغ ، مرورا بالخطط و الأوامر و يستمر بقوة خلال مرحلة التنفيذ وصولا إلى المتابعة و التقييم بعد إنتهاء المهمة [2].

وفي تعريف آخر تم اعتبار التنسيق الأمني كمرادف للتعاون الأمني : حيث يعد التنسيق الأمني أحد الأنواع المختلفة من الترتيبات الأمنية مثل : الدفاع المشترك والأمن الجماعي ، أما بالنسبة كمرادف لمفهوم التعاون الأمني فهو يربط بين نظام الأمن الجماعي و المدخل الشامل نحو الأمن ، و يعرف التعاون الأمني بأنه مدخل عام نحو الأمن ذي النطاق المتعدد الأبعاد ، و يؤكد التعاون الأمني على دعم الإستقرار بدلا من الردع ، كما يعد شاملا و ليس له بعد معين ، فضلا على أنه لا يضع قيودا على إنضمام أعضاء جدد إليه ، ويشجع التعددية و ليس الثنائية . كما أنه مدخل يعطي أفضلية لإستخدام القوة ، ويفترض أن الدول هي الأطراف الرئيسية في النظام الأمني مع قبول فكرة قيام أطراف أخرى ليست دولا بدور مهم ، ولا يتطلب هذا المدخل تأسيس مؤسسات أمنية أو رسمية و إن كان لا يفترض وجود تلك المؤسسات ، وأخيرا و الأهم هذا المدخل يؤكد على أهمية تعزيز الحوار المتعدد الأطراف .

ومن خلال التعريف السابق تتضح شروط و معالم التنسيق الأمني وهي كالآتي :

- توازن القوى بين الأطراف : لكي لا تكون إملاءات أمنية للأقوى ولحماية أمن القوي .

---

[1]- الأيوبي ، **مرجع سابق** .

[2]- سعد بن علي الشهراني ، **إدارة عمليات الأزمات الأمنية** ،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005)، ص ص ،37 ، 38 .

- من الأفضل أن تكون متعددة الأطراف و ليست ثنائية و تهدف لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف .
- يعطي الأفضلية لإستخدام القوة المشتركة للتعامل مع وضع معين يمس أمن الأطراف على البدائل العسكرية لكل طرف ضد الآخر [1].

من مجمل ما سبق يتضح مفهوم التنسيق الأمني من خلال وجود توازن للقوة و التبادلية بين الأطراف المتعاونة ، مع وجود شروط داخل الإتفاقيات .

ثالثا : مفاهيم أساسية في التعاون الدولي :

يمثل التعاون الدولي International Cooperation (IC) وسيلة و أداة مساعدة لتعزيز التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، كما يعزز العلاقات الخارجية مع الدول ومع منظمات و هيئات التنمية الإقليمية و الدولية و يتمثل هذا التعاون من خلال تقديم المعونات التي تصنف مكوناتها إلى ثلاثة أنواع أساسية هي :

1- مساعدات مالية : وهي عبارة عن تمويل بإحدى الآليات التالية :

- قروض : loans : قد تكون قروض ميسرة أو تجارية أو مختلطة .
- منح مالية : Financial Grants .
- تبديل دين : Debt Swap .

2- مساعدات فنية : وهي تتسم بأن خطة عملها تنفذ بالتعاون مابين الجهة الوطنية المستفيدة والجهة الخارجية المقدمة للمعونة ، ويتم هذا عادة عبر تنفيذ مجموعة نشاطات يهدف القاسم المشترك بينها جميعا في النهاية إلى تدفق خبرات محددة مطلوبة من أجل تطوير الخبرات الوطنية و توليد المعرفة ، كما يمكن أن تشتمل على توريد معدات و تجهيزات ، ويتم ذلك بشكل أساسي عبر الآليات التالية :

- خدمات إستشارية .
- إجراء البحوث .
- تعزيز البنية التحتية (عتاد و تجهيزات) لدى الجهة الوطنية المستفيدة بحسب مايتطلبه المشروع .

[1]- محمد ناجي محمد عواد ، **أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية- الإسرائيلية) في الضفة الغربية و أثرها على التنمية السياسية** ، مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، فلسطين ، 2015) ، ص ص ، 22 ، 23 .

- التدريب : عمال ، جنود ، مؤطرين.

وفي بعض الأحيان يشتمل مشروع التعاون الفني تقديم الدعم المباشر و تولي مهام التشغيل و الإستثمار ، وهذا مرتبط بمدى ضرورتها من أجل تحقيق الغايات .

3- مساعدات طارئة : ويقصد بها المعونات الإغاثية و الغذائية المباشرة التي تلجأ إليها الدول في حالات خاصة [1].

المطلب الثاني : أهداف التنسيق الأمني (التعاون الأمني):

إن للتعاون الأمني أهدافا كثيرة يمكن تحقيقها عندما يكون هناك رغبة أكيدة لدى الأطراف المتعاونة ، ومن ضمن أهداف التعاون الأمني بين الدول الأهداف التالية :

1- توسيع نطاق التعاون القضائي في تسليم المجرمين و المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية ، مثل : إجراءات التحري و التحقيق وتبادل المعلومات ، و التغلب على النظم القانونية و العمل لتحقيق التوافق فيما بينها .

2- تحقيق أقصى حد من التقارب في الإطار الإداري و التنظيمي بين أجهزة الأمن لتوفير وحدة الأساليب و الممارسات الأمنية المبنية على وحدة القواعد و تبادل ضباط الإتصال و الخبراء لفترات طويلة.

3- تبادل المعلومات عن حالة الجريمة المنظمة عبر الدول ، آخذين في الإعتبار الظروف الخاصة و المحلية في كل دولة . و تعد المعلومات طبقا لمعايير محددة و بصورة منظمة طبقا لنموذج يخصص لذلك[2].

[1] -عامر حسني لطفي ، **دليل شركاء التعاون الدولي** ، (الرياض ، مركز الدراسات و البحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، د.س.ن) ، ص 10 .

[2] - أحمد محسن عبد الحميد ، **التعاون الأمني العربي و التحديات الأمنية** ، (الرياض ، مركز الدراسات و البحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999) ، ص 13 .

4- حسن توقيت تبادل الخبرات و نتائج البحوث و الدراسات بخصوص موضوعات محددة ، مع التركيز على جماعات الجريمة المنظمة الناشطة على المستوى الدولي ، و الأساليب و الوسائل الجديدة لإرتكاب الجرائم و الإتجاهات البارزة فيها .

5- توسيع نطاق المعرفة بالتنظيمات الإجرامية و قواها المحركة من أجل التعرف على أنشطتها الإجرامية و قواها المحركة من أجل التعرف على أنشطتها الإجرامية ، و حرمانها من الأموال التي حصلت عليها من الأنشطة غير المشروعة ، للحد من فرص إعادة استثمارها.

6- تحقيق التكامل الأمني بين الأجهزة الأمنية لتلبية الإحتياجات الأمنية في المجالات المختلفة ، و التنسيق بين القدرات البشرية و الإمكانات المالية و الخبرات التقنية و التجارب الواقعية ، وتحديد سبل التعاون في مجالات التدريب و التعاون التقني .

7- مواجهة التنظيمات الإجرامية جماعيا عن طريق تأكيد العقاب وحرمان تلك التنظيمات فرص العثور على ملاذات آمنة .

8- الإهتمام بالتدابير الوقائية و ضمان أكبر قدر من الشفافية فيما يتعلق بملكية الشركات و التحويلات المالية ، والحد من السرية المالية و تجريم غسل عائدات الجريمة .

9- توعية الجمهور و تعبئة الرأي العام ضد الجريمة المنظمة عبر الدول و الإستفادة من وسائل الإعلام لتحقيق ذلك .

10- إعداد أدلة عن الممارسات القضائية و الأمنية في مجالات المكافحة و الوقاية من أشكال محددة من الأنشطة الإجرامية .

- ويعتمد تحقيق أهداف التنسيق الأمني على المقومات التالية :

1- إحلال التخطيط الأمني محل العشوائية و الإرتجالية بغية ترشيد الإمكانيات البشرية و المادية و التقنية ، ووضع أولويات للتنفيذ ، ولتحقيق السيطرة الأمنية بجانبيها الوقائي و العلاجي بالوسائل العلمية الحديثة .

2 – وضع السياسات التدريبية و تصميم البرامج للإرتقاء بالمعارف و المهارات ، وتوفير الكفاءات القادرة على استخدام المعلومات و التقنية الحديثة .

3 – استثمار التقنيات الحديثة في المجالات الأمنية ، ومتابعة مايستجد من تطور تقني ، وتعزيز التعاون التقني بين الدول ، والتبادل المنتظم للخبرات الفنية [1].

4 – تعميق دور البحث العلمي و الدراسات في المجالات الأمنية ، و الإهتمام بالموضوعات التي تذلل المعوقات و تدفع إلى التطوير .

5 – توفير الدعم المادي و البشري و التقني و العلمي للمنظمات الوطنية العاملة في المجالات الأمنية و تطوير أهدافها ، و أساليب عملها بغية رفع مستوى أدائها .

6 – إنشاء نظام لتبادل المعلومات الأمنية بغية تعقب المجرمين و متابعة الإتجاهات الإجرامية ، و المساهمة في رسم سياسة الوقاية و المكافحة .

7 – تطوير التنسيق الدولي في مجال الأمن للإستفادة من الأساليب المتقدمة و مشاريع التعاون التقني التي تقدمها المنظمات الأمنية التابعة للأمم المتحدة ، وما توفره من معلومات ومعارف و دراسات و خبرات ووسائل وقائية و علاجية للنشاط الإجرامي .

/- الإحتياجات التي يلبيها التنسيق الامني :

يلبي التنسيق الأمني إحتياجات عديدة من أبرزها : الحاجة إلى الإتصال وتبادل المعلومات و المعارف الجديدة و المهارات المتطورة ، والحاجة إلى تغيير الإتجاهات و تحديث الأفكار ، وتطوير أساليب العمل ،

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 14 .

الحاجة إلى الإصلاح و إعادة التنظيم ، الحاجة إلى موارد مالية و مادية داعمة للإصلاح و التطوير و إعادة التنظيم[1] .

المطلب الثالث : مفاهيم ذات الصلة بالتنسيق الأمني : للتنسيق الأمني العديد من المفاهيم ذات الصلة نذكر منها :

أولا : التعاون الدولي :

يرى المختصون في الإستراتيجيات العسكرية أن التعاون هو تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شروط معينة لبلوغ أهداف محددة و ليست بالضرورة مشتركة و المؤكد أن التعاون لا يؤدي بالضرورة إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ، ومن هنا يختلف عن باقي المفاهيم كالإندماج [2].

ثانيا : الإندماج :

لا يقوم إلا بين الدول التي تتميز بالتقارب و التجانس الإقتصادي و الإجتماعي ، وبذلك يختلف عن التعاون الذي يمكن أن يقوم بين دول لها نفس النظام الإقتصادي و الإجتماعي ، كما يمكن أن يقوم بين دول لها نفس النظام الإقتصادي و الإجتماعي ، كما يمكن أن يقوم بين دول ذات أنظمة إقتصادية و إجتماعية مختلفة [3].

ثالثا : المساعدة الدولية :

تكتسي مسألة المساعدة طابعا مرحليا ظرفيا في إطار العلاقات الدولية ، تتناقض مع مفهوم التعاون الذي يندرج في إطار الإستمرارية فالمساعدة Aide أو المساندة Assistance تهدف في الواقع إلى القبول المبدئي بأن الجهة المساندة لا تقدم شيئا في المقابل ولا تملك أي ثروة ثمينة بأن تكون موضوع تبادل

---

[1] - **المرجع نفسه** ، ص 15 .

[2] - إكرام عبد الحميد ، **التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي : العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة** ، (القاهرة : دار عربية للطباعة والنشر ، 2000)، ص ص ، 46 ، 47 .

[3] - **المكان نفسه .**

مثمر بل تقضي بوجود علاقات محددة قائمة على الهبات و ليس على التبادل و التكامل[1] .

رابعا : الدفاع الجماعي :

هو الشكل الذي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل ، وذلك عبر إتفاقيات أمنية رسمية ، وعليه فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا بين مفهومين هما : الأمن الجماعي و توازن القوى مع غلبة المفهوم الأخير .

خامسا : الأمن المتحد :

هو إجراءات أمنية جماعية ، تتم بقيام مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصد أي إعتداء على تلك المجموعة ، ويكون ذلك بشكل غير رسمي .

سادسا : الأمن الجماعي :

هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن و السلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع على بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم ، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف [2].

سابعا : الإعتماد المتبادل :

إن مفهوم الإعتماد المتبادل من المفاهيم التي يمكن أن توصف بها العلاقات بين الدول ، خاصة إذا ارتبط الأمر بتهديدات أمنية مشتركة ، كما يمكن أن تتدعم هذه العلاقات بعوامل الجوار و المجال الإقليمي المشترك و المصالح المتعددة المجالات ، وهذا ما تفرضه البيئة الدولية من تحولات تزداد تعقدا وتشابكا بحيث تفرض عامل التعاون بشكل أساسي بين الدول المتقاربة في المصالح الأمنية إذا واجهت تهديدات مشتركة تستوجب ذلك .

---

[1]- عبد الحميد الصنهاجي ، " التعاون الفرنسي- الإفريقي بين حيثيات التنظير و إكراهات التطبيق 1960- 1990" . **مجلة السياسة الدولية** ، ع 125 ، (جانفي 2004) ، ص 61 .

[2]-الحربي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 24 ، 25 .

المبحث الثالث : التأصيل المفاهيمي للتهديدات الأمنية

تربط بين مفهومي الأمن و التهديد علاقة تأثير متبادل ، و إن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد . فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن ، في هذا المبحث سنحاول التدقيق في مفهوم التهديدات الأمنية و التفريق بين المفاهيم ذات الصلة ثم تصنيفات التهديدات الأمنية .

المطلب الأول : تعريف التهديدات الأمنية :

اشتقت كلمة "تهديد" من الناحية اللغوية من لفظ "هدد" ، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر و الأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن [1]، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا .

يشار إلى التهديد في اللغة الإنجليزية ب" Theart "، وفي الفرنسية " Menace " ، وقد ورد في قاموس أكسفورد Oxford التهديد هو : « محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين » . مثل : التلوث [2].

أما مفهوم التهديد من الناحية الإستراتيجية فهو : « بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و العسكري ، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية ، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد »[3].

أما المعنى الإبتمولوجي للمصطلح : فإن كلمة التهديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي ، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي ، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية و القيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الإقتصادية و

---

[1]- ليندة عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط** ، (عمان : دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2013) ، ص 30 .

[2] -**Oxford Basic English Dictionary** , (USA , Oxford University press , 2012) , p404 .

[3]- الحربي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 27 ، 28 .

الإجتماعية و الثقافية و البيئية ليست ذات المنشأ الخارجي فحسب ، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي ، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي ، إقليمي ، دولي ...) .

عرف " باري بوزان " التهديد على أنه : « تهديد لمؤسسات الدولة بإستخدام الأيديولوجيا أو إستخدام مقدرات الدولة ضد دولة أخرى ، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو إحتلال ، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل ، ويعتقد " باري بوزان " أن الدولة القوية عادة ماتتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل و الخارج»[1].

و يعتبر الباحث التشيكي :" يان إيشلر " Jan Eichler : أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل : الفرد ، جماعة ، دولة ... ، و يشترط فيه توفر العناصر التالية :

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف .
- توفر القدرة على الإستهداف سواء إستهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة ، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي ، فمثلا : الفوضى الأمنية الموجودة بدول الجوار : تونس وليبيا . تجعل الجزائر في حالة من الخوف و الترصد و التأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها .
- درجة الخطورة : أي طبيعة الخطورة (محتملة ، فعلية ، كامنة)، فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من طرف المهدد[2] .
- وانطلاقا من هذه التعريفات يمكن إستخلاص عدة نقاط أهمها :
- أن التهديد يعبر عن نية إلحاق الضرر و الأذى قصد الإخلال بالأمن .
- يتأثر التهديد بالمستجدات و التغيرات التي تحدث على أرض الواقع ، وهو مايضفي الطابع الحركي و النسبي لمفهوم التهديد .

[1]- تيري ديبيل ، **إستراتيجية الشؤون الخارجية ...منطق الحكم الأمريكي** ، ترجمة : وليد شحادة (بيروت ، دار الكتاب العربي ، مؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم ، 2009) ، ص ص ، 258 ، 261 .

[2]- عادل جارش ، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية " ، **مجلة العلوم السياسية و القانون** .ع 1 ، (جانفي 2017) ، ص 253 .

- تعدد مستويات التهديد (فرد ، جماعة ، دولة ، إقليم ...) ، و مصادره (من داخل و خارج الدولة)، ومسبباته و أنواعه ، وهو مايجعله مفهوم مركب و معقد .
- يتداخل و يتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى [1].

المطلب الثاني : مفاهيم ذات الصلة بالتهديد الأمني

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين و الدارسين ، فالكثير منهم لا يفرق بين مفردات التحدي و الخطر ، و يستعملها كمرادف للتهديد الأمني . ومنه إرتأينا التفرقة بين هذه المفاهيم في هذا العنصر :

أولا : الخطر : Le Risque

عرف قاموس : Le Petit Robert : الخطر على أنه كل مهدد محتمل الوقوع ، و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان ، و يأخذ الخطر هذا المدلول عندما يتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات [2].

ويعتبره الكثير من المفكرين و المختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يحتمل وقوعه ، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة ، ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في :

- المصدر المنتج للخطر.
- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية .
- البيئة الناقلة للخطر قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية[3] .

ويرى " ألريش بيك " Ulrich Beck في كتابه : "مجمع الأخطار" La Société Du Risque : أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد و البيئة و الجماعات البشرية ، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا و يمكن إحتواءه إن لم يتفاقم ، كما يعتبر " ألريش بيك ": أن الأخطار

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 254 .

[2]-**Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabetique De La Langue Francaise, (**Paris: Edition Firmin – Didol S-A ,1979) , p 1720.

[3]- جارش ، **مرجع سابق** ، ص 255 .

إستفحلت و تنوعت مع التطور التكنولوجي و العلمي ، و تزايد تأثيرات العولمة و أصبحت تتميز بسرعة الإنتشار من منطقة إلى أخرى [1].

ثانيا : التحدي الأمني : Challenge

من حيث الدلالة اللغوية : اشتق مصطلح التحدي من كلمة : "تحدى" ، ويقال في اللغة العربية تحدى فلان حول شيء معين أي طلب مباراته في هذا الشيء ، و يقابل التحدي رد فعل ، وبالتالي يقصد بمصطلح التحدي مجموعة الصعوبات المستقبلية .

أما إصطلاحا : التحدي الأمني هو عبارة عن رؤية بسيطة تجاه مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تقع في المستقبل بحيث تمثل حاجزا و عائقا أمام إستقرار و أمن الشعوب و المجتمعات سواءا تعلقت بالقوة الصلبة أو بالقوة اللينة ،كما أنه لا توجد له ملامح في الوقت الحاضر . و بالتالي : **التحدي = تهديد في المستقبل + لا ملامح له في الحاضر [2] .**

ثالثا : المخطر : Dangerous :

يرتبط المخطر بالإحساس و ليس بالإدراك و هو عملية حسابية قائمة على فروض إحتمالية وقوع أو عدم وقوع تهديد في المستقبل ، وهو مرتبط بإدرك صناع القرار [3].

و كنتيجة الفرق بين هذه المفاهيم هو :

- **التهديد :** يكون مباشر وفي الوقت الآني .
- **التحدي :** هو تهديد متطور له مستقبل ولا توجد له ملامح في الحاضر .
- **المخطر :** هو تهديد محتمل مسبقا .
- **الخطر :** هو خاصية تطلق على شيء يحدث خطرا .

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 256 .

[2]- نورالدين مختار الخادمي ، " القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل " ، **المجلة العربية للدراسات الأمنية** . ع 42، (خريف 2009) ، ص 19 .

[3]- إدريس عطية ، **محاضرات في مقياس الدراسات الأمنية** ، محاضرة ألقيت على السنة أولى ماستر ، (جامعة تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، فيفري 2017 .

الشكل 01: جدول يبين أبرز أوجه الإختلاف بين التهديد و التحدي و المخطر :

المفهوم / مؤشر التمييز	التهديد : Theart	التحدي : Challenge	المخطر : Risk
من حيث : المضمون	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين : دولة ، جماعة ، أفراد .	مشاكل و صعوبات تقتضي للدولة مجابهتها .	فعل مهدد يحتمل وقوعه و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان .
من حيث : البعد الزمني	يكون آني نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل ننتجها في الواقع والمستقبل .	تهديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعلا.
من حيث : الهدف	عادة ما يحمل أهدافا سياسية.	إختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة و المواجهة.	محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي.

المصدر : جارش ، **مرجع سابق** ، ص 256 .

المطلب الثالث : تصنيفات التهديدات الأمنية :

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين و الباحثين ، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية ، إذ يركز بعض الباحثين على معيار "المجال" Field في تصنيفهم للتهديدات ، ومنهم من يستخدم "المعيار الجغرافي" Geographical ، ومنهم من يحبذ إستخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" Similarty ، و "التأثير" Influence .

أولا : من حيث المجال : يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال ، بحيث يتضمن هذا التصنيف مايلي :

1- **التهديدات السياسية :** تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي و الخارجي ، متماسك و متجاوب مع تطلعات الشعب ، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية و الحكم الرشيد.

2- **التهديدات الإقتصادية :** تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة و ضعف في الناتج القومي

و الدخل الفردي و تأثر الدولة بإفرازات العولمة الإقتصادية و الأزمات المالية و العقوبات الإقتصادية.

3- **التهديدات الإجتماعية و الثقافية :** تتجلى في إتساع دائرة الفقر و الجوع و الأمية و البطالة والأوبئة والهجرة و التزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى و لا يتوافق مع نسبة النمو الإقتصادي ، وزيادة التفكك الإجتماعي و تدني مستوى الخدمات الإجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر ، إضافة إلى الإختراق الثقافي لهوية المجتمعات و الدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطا عضويا بتطور وسائل الإتصال و التكنولوجيا ، و جعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.

4- **التهديدات البيئية :** و تتضمن كل تهديد يمس الحيز الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء ، وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل و المجالات ، وتشمل هذه التهديدات التلوث ، الإحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون ، وتلوث الهواء و المياه العذبة و الجوفية و مياه البحار و المحيطات و الإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة[1] .

ثانيا : من حيث درجة الخطورة : حسب المفكر العربي " سليمان عبد الله الحربي " في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية بعنوان : مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر): أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى :

1- **التهديدات الفعلية :** وهي مايعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الإستخدام الفعلي و الجاد للقوة العسكرية .

2- **التهديدات المحتملة :** ترصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة إستخدام القوة العسكرية .

[1]- إلياس أبو جودة ، " الأمن البشري و سيادة الدول" ، **مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع** ، بيروت ، 2008 ، ص ص ، 29 - 34 .

3- **التهديدات الكامنة :** تتميز بأنها غير مرئية (كامنة) ،كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح .

4- **التهديدات المتصورة :** وهي التي يحتمل ظهورها مستقبلا [1].

ثالثا : حسب درجة التماثل : يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل إلى :

1- **التهديدات التماثلية :** يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيني و العسكري و تتشابه في الفواعل من حيث الخصائص . كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" و دولة "ب" .

2- **التهديدات اللاتماثلية :** هي تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض و عدم إمكانية تحديد ماهية العدو ، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة ، ويشمل هذا النوع من التهديدات : الجريمة الإقتصادية و المتاجرة بالأسلحة و الإرهاب العابر للحدود و الجريمة المنظمة و النزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة ، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي إلى النمط اللا تماثلي تزامنا مع التحولات و التغيرات الحاصلة في النظام العالمي[2] .

وبما أن دراستنا تدور حول التهديدات اللاتماثلية فإننا سنتطرق لهذه التهديدات كُل على حدى ، ومنه :

1.2 - الإرهــاب : أدى الإختلاف الحاصل بين المفكرين حول المفهوم ، إلى عدم وجود تعريف

---

[1]- الحربي ، **مرجع سابق** ، ص 29 .

[2]- شهرزاد أدمام ، " الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة " ، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** ، ع 1. (2013) ، ص 11 .

جامع مانع للإرهاب ، إذ يعني في مفهومه العام الإستعمال غير الشرعي للعنف[1]، وهو كل الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد الأفراد داخل الدولة و ضدها ، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية[2] .

عرف قاموس المفاهيم الأساسية الإرهاب على أنه : « إستخدام للعنف ، مقصود و غير قابل للتنبؤ به، أو تهديد بإستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها . يتضمن الإرهاب : الهجمات ضد السواح و موظفي السفارات و الطاقم العسكري و العاملين في مجال الإغاثة و موظفي الشركات المتعددة الجنسيات . يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد و الجماعات ضد الحكومات ، و يمكن أن تستخدمها و ترعاها حكومات ضد مجموعات معينة »[3].

قام " ألكس شميد" Alex Schmid بدراسة على أكثر من مئة تعريف لخبراء و باحثين في مجال

الإرهاب إستنتج أن الإرهاب هو مفهوم مجرد دون جوهر حقيقي Terrorism is an abstract concept with neral essence يخضع للطابع البراغماتي للدول المهيمنة على السياسات الدولية حيث تركز أغلب التعاريف حسبه على ثلاث عناصر أساسية هي : الفاعل ، الفعل الإرهابي ، الضحية[4] .

يمكن القول أن الإرهاب : عبارة عن عمل عنيف يستهدف إرضاخ جماعة ما لأرائه و فرض معادلة

مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق ، وهو وسيلة يستخدمها الأفراد و الجماعات ضد الحكومات ، ويمكن أن ترعاها و تستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة .

يعتبر "دافييد تيكر" David Tucker الإرهاب في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب و مدى خطورته على أنه شبكة جديدة من المجموعات التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها ، وتختلف عن

---

[1]- محمد صالح ربيع العجيلي ، **مثلث الرعب العالمي : الإرهاب** ،(عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2014)، ص 15 .

[2]- أحمد محمود خليل ، **الجريمة المنظمة ، الإرهاب و غسيل الأموال** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008) ، ص 57.

[3]- **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ايفانز غرهام و جيفري نوينهام ، تر : مركز الخليج للأبحاث ،(الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص 330 .

[4]- Thomas Copeland , is the :“New Terrorism Really New? An analysis of the new paradigm for terrorism”. **the journal of conflict studies** , Winter 2001, vol .XXI. No2, p 93.

الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد) .

أما الإرهاب الدولي : فهو الذي تقوم به دولة أو منظمة إرهابية واحدة أو أكثر ، وقد يرتكب ضد الأفراد أو فئات معينة ، وقد يرتكب ضد دول أخرى بهدف الإنتقام أو إحداث إضطرابات داخلية بها .

2.2 – الجريمة المنظمة و الجريمة المنظمة العبر وطنية :

أ- الجريمة المنظمة : هي الإصلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح [1].

ب- الجريمة المنظمة الدولية : هي السلوك الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي و إضرارا بالمصالح التي يحميها ، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام وتضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون . أي أنها سلوك (فعل أو إمتناع) مخالف للقانون الدولي العام ، و يضر ضررا كبيرا بمصالح و أموال الجماعة الدولية التي يحميها هذا القانون ، و يستقر في العلاقات بين الدول الإعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائيا[2] .

3.2 – الفرق بين الإرهاب و الجريمة المنظمة :

يمكن القول أن الفرق بين الإرهاب و الجريمة المنظمة يكمن في :

- **الهدف :** الإرهاب يهدف إلى تحقيق مطالب أو أغراض سياسية ، بينما تسعى منظمات الجريمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق و أساليب غير مشروعة .
- **الدافع :** الإرهاب في إطار مبادئ و أفكار سياسية مقتنع بها ، أما من وجهة نظر أعضاء منظمات الجريمة المنظمة فهو دافع مادي .

---

[1]- محمود شريف بسيوني ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا** ، (مصر : دار الشروق ، 2004) ، ص 11 .

[2]- محمود صالح العادلي ، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2004)،ص 63.

- **الأثر :** إذا كان الفعل الإجرامي في العادة لا يترك تأثيرا نفسيا سوى على نطاق محدود فإن العمل الإرهابي له تأثير نفسي ليس له نطاق محدود حيث يتجاوز نطاق الضحايا ليؤثر على سلوك الآخرين بهدف إضعافهم لتعديل سلوكهم أو التخلي عن قرار أو موقف معين[1] .

4.2 - الهجرة غير الشرعية : تعني الهجرة غير الشرعية الإنتقال أو الحركة من مكان إلى آخر ، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة ، أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليها دوليا [2].

5.2 – تبييــض الأمــوال : يقصد بتبييض الأموال أو غسلها إعادة دمج تلك الأموال المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة ، بهدف جعلها أموال مشروعة ، وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها ، كأرباح تجارة المخدرات و بذلك تختفي الجريمة بإختفاء آثارها [3].

إن عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة تمكن من إرتكاب جرائم عديدة منها : التجارة في المخدرات والأسلحة و المتفجرات ، و توسيع دائرة الفساد السياسي و الإداري ، وكذلك إنتشار الإغتيالات و الإرهاب.

6.2 – تجـارة المــخدرات : إن قضية ترويج المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو على المسألة الأمنية ، و ذلك نتيجة لتعدد أبعادها السلبية فهي تؤثر على المسائل العسكرية ، الإقتصادية ، السياسية و البيئية ، الأمر الذي يجعل من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية ، ، حيث أن المخدرات اليوم تهدد معظم أرجاء القارة نتيجة الإنتشار السريع لجماعات الإجرام المنظم . كما أضحت معظم التقارير

---

[1]- جمل زايد هلال أبو عين ، **الإرهاب و أحكام القانون الدولي** ، (الأردن : علم الكتاب الحديث ، 2009) ، ص 51 .

[2]- غرهام و نوينهام ، **مرجع سابق** ، ص 330 .

[3]- عبد الفتاح مصطفى لطفي و آخرون ، **الجريمة المنظمة و الأنماط و الإتجاهات** ، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999) ، ص 83 .

تتحدث عن إفريقيا التي أصبحت من أهم مراكز العبور في تجارة المخدرات و تسويقها إلى المناطق الأخرى من العالم على غرار أوروبا و أمريكا . ويبقى المغرب أول منتج للقنب الهندي في العالم[1] .

7.2 – إنتشار الأسلحة الخفيفة : ليست الأسلحة النووية و البيولوجية وحدها التي تشكل خطرا على أمن الأفراد ، بل هناك الأسلحة الخفيفة و الألغام الأرضية خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها و ضعف المراقبة الدولية عليها ، والتي تصبح متداولة بسرعة بين الغالبية الكبرى من الأفراد[2]. وقد أصبحت اليوم تخلف ما لا يقل عن 500 ألف قتيل سنويا و أغلب الضحايا هم المدنيون وقد عبر "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة حول الأسلحة الخفيفة عام 2001م بقوله : « أن الأسلحة الخفيفة بمثابة أسلحة دمار شامل مثل الأسلحة النووية ، الكيمياوية و البيولوجية » .

8.2 – التهريـــب : إن ظاهرة التهريب ليست حديثة النشأة بل ظهرت منذ الأزل البعيد ، أي بظهور التجارة بصفة خاصة و الإقتصاد بصفة عامة ، و أخذت تتطور بالتطور التكنولوجي متأقلمة مع جميع الظروف الإقتصادية لكل دولة، فالتهريب عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من أجل إشباع رغباته أو حاجاته الخاصة و هو من الجرائم التي يعاقب عليها القانون و تندرج ضمن الجرائم الإقتصادية نظرا لنتائجها السلبية على الإقتصاد الوطني .

- **المفهوم الإقتصادي للتهريب :** فسر رجال الإقتصاد التهريب بأنه كل النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة و بالتالي يكون هناك تذبذب في السعر بين سلعتين من نفس الصنف ومن هنا يبدأ إحتكار السوق من قبل السلعة الأولى لذا تقام المراقبة المستمرة .

---

[1] -Henri Marque ,“Pour quoi l´afrique explose”. **L´intelligent** , n°2345 , p42.

[2]- Herbert Calhoun ,"Peut – in maîtriser la prohibition des armes légéres et petits calibres" , sur sit :
http://WWW. usinfo. state - gov /journals / itps / 060 / frcalhou – htm .
(13/02/2018).

المبحث الرابع : التأصيل النظري للدراسة :

عرف حقل العلاقات الدولية إهتماما بالغا بموضوع الأمن وحاول الإقتراب منه من خلال عديد النظريات التي تشكل مدخلا مفاهيميا لهذه الظاهرة . لذا حاولنا في هذا المبحث التركيز على على أهم النظريات المتعلقة بمتغيرات الموضوع ، حيث سنتطرق فيه إلى مطلبين نركز فيهما على المفهوم الضيق و الموسع للأمن في نظريات العلاقات الدولية .

المطلب الأول : المفهوم الضيق للأمن في نظريات العلاقات الدولية :

شكل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية و حتى المعاصرة ، فهو إحدى الوسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في إمكانية تحقيقها وتطويرها ،كانت المحاورة التنظيرية الأولى بين الواقعية و المثالية في فترة مابين الحربين ، لكن تصورات الواقعية كانت الأقرب لتفسير حالة الصراع كسمة ملازمة للعلاقات بين الوحدات الأساسية (الدول) على مدار فترة الحرب الباردة ، وعرف الإتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية الليبرالية بإتجاهيها البنيوي و المؤسساتي . مع نهاية الحرب الباردة إحتدم النقاش بين التصورين الواقعي و الليبرالي للأمن و أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن : كالكوارث الطبيعية ، الأزمات الإقليمية ، الفقر ، الهجرة السرية ، الإرهاب ، التلوث البيئي ...

يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي[1]:

- الظاهرة الأمنية متعددة الحدود .
- إتساع نطاق مصادر التهديد الأمني .
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية .
- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية ، وتغير الوزن النسبي لأهميتها .

فظهرت النظريات الإبتسمولوجية الحديثة ، وسمي بالإتجاه التكويني معارض لتفسيرات الإتجاه

[1]- محمد سعد أبو عامود ،" المفهوم العام للأمن " ، في :
http://WWW. policenc . Gov. bh / reports /2011/April 12 04 2011 63437362979445. pdf . (218/02/21 **)**

التفسيري ، في مايلي سنحاول عرض أهم نظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن والتي تتلخص في المفهوم التقليدي و المفهوم الجديد الموسع للأمن .

أولا : النظرية الواقعية :

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية و فكرية راسخة في أعماق التاريخ و يمكن

تقصي هذه الجذور في أعمال المفكر الهندي "كوتيليا" Kautilya الذي بحث في أسباب توسع الدول سواءا بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، و أيضا يمكن الرجوع لمؤلف "ثيوسيديس" Thucydides (400 ق.م – 470 م) حول الحروب البيلوبونيزية بين إسبرطة و أثينا ، و بعد ذلك بقرون أكد ميكيافيلي (1469م – 1527م) في كتابه "الأمير" الفصل المطلق بين السياسة و الأخلاق ، ثم "هوبز" الذي أعطى الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية

يعتبر"هانس مورغانتو" أكثر منظري الواقعية وضوحا وصراحة في المبادئ و الأعمال التي تقدم بها

حول النظرية الواقعية ،كما ساهم الكثير من المفكرين و الباحثين في إثراء هذا الإتجاه نذكر منهم : "ريمون آرون" ، "كينيث والتز" ، "ستانلي هوفمان" ، "كيسنجر"...

يرتكز الفكر الواقعي على مبادئ و أسس لتفسير مفهوم الامن ، و يمكن إختصار الأفكار الواقعية

للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية :

1- **النظام الدولي الفوضوي :** ترى الواقعية أن النظام الدولي يضطلع بصبغة فوضوية في ظل غياب

سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول ، وتنظيم العلاقات التناقضية فيما بين الدول . وبالتالي تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول ، وهو ما يولد الريبة ويزيد من إحتمال قيام الحرب، فيبقى الشك و التوجس قائما في العلاقات بين الدول نتيجة غياب الثقة . إن إستقرار أو عدم إستقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة – العسكرية – لا سيما في ظل

التوازن بين القوى الكبرى ، وهو مايعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوكات الدول [1]. و الطريقة التي تتوزع بها القدرات العسكرية بين القوى

والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي و بالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول[2] ، و أكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق توازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة ، وهو ما أكده كتّاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال : "أوارد هاليث كار" E·H·Carr و "هانس مورغانتو"[3].

إنطلاقا مما سبق ، فإن الواقعية تنطلق في مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي الذي يتميز بالأمن ، وتسعى الدول في هذا النظام لتحقيق التوازن ، وفي ظل هذه الفوضوية يبقى الأمن هو الغاية الأسمى للدول .

2- **الدولة الفاعل الوحيد و الأساسي :** ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية، فالدولة هي الفاعل الوحيد و العقلاني التي تتميز بالصراع الدائم .

تعتبر المصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء على رأسها ، وعليه فالأمن هو الإلتزام الأول للدول ، ويقول "ريمون آرون" : « أنه في حالة الطبيعة ، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية »[4].

ويقول "كنيث والتز" K· Waltz: « في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و إستمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل : الهدوء و الربح و القوة »[1].

---

[1] -Charles - Philippe David et Jean Jaques Rouche ,**Théories de la sécurité internationale** , (Paris , Edition Montchrestien , 2002), p 90.

[2] - Paul D – Williams , **Security studies : an introduction** , (Published in the USA and Canada , Rutledeg ,2008) , p 17.

[3]- بيليس و سميث ، **مرجع سابق** ، ص 414 .

[4]- بن عنتر ، **مرجع سابق** ، ص 17 .

أما "هوبز" فيرى : « أن الدول كالإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان ، وهي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية »[2].

وعليه ترى النظرية الواقعية بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم و التصورات .

3- **القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للامن) :** يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية ، فموضوع القوة حسب " مورغانتو" يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب . فالدولة في حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة، ويعرف "هانس مورغانتو" القوة بأنها :« السيطرة على عقول و أعمال الآخرين »[3].

أما القوة عند "هوبز" فهي : عامل حاسم في السلوك الإنساني ، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت ، أما العهود و المواثيق التي تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان [4].

يعرف "أرنولد ولفرز" Arnold Wolfers القوة : بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ماتريد و منعهم عن عمل ما لا تريد ، و يمكن أن نشير إلى الخلط الواقع بين مفهوم القوة من جهة و مفهومي القدرة و التأثير ، لأن القوة إن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان ، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء ، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة أي

---

[1] - Kenneth N . Waltz , **Theory of international politics** , (New york , MC . HILL, 1979) , p102 .

[2] - محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، (لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972) ، ص 58 .

[3] - جيمس دورتي وروبرت بلستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر : وليد عبد الحي ،(بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر ، 1985) ، ص 61 .

[4] - **المرجع نفسه** ، ص 62 .

المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[1] .

ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من خارج حدودها أي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول و إن تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثم يتوجب أن يكون الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة و حماية أمنها[2] .

وعليه فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري ، حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية . ومنه فالواقعية عند حديثها عن الأمن تركز على ثلاثية :

1- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية .
2- البيئة الدولية تتميز بالفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية .
3- تتبنى البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى .

ثانيا : النظرية الليبرالية :

إن النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة و الإقتصاد و الإجتماع على يد مفكر واحد ، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي و طابعها المميز . لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات :"جون لوك" ، "إيمانويل كانط" ،" آدم سميث" و "جون ستيوارت ميل" ، و المدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية رغم غياب بناء نظري موحد ، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات .

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من إتجاه أكثر إتساعا و شمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى ، و إنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل : المؤسساتية ، الإقتصادية ، الديمقراطية . وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام .

---

[1]- عبد الناصر جندلي ، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، 2005/2004) ، ص 115 .

[2]- محمد شلبي ، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة** ، (الجزائر: منشورات العلوم السياسية و الإعلام ، 2004) ، ص 151 .

ترتكز النظرية الليبرالية بشقيها البنيوية و المؤسساتية ، على مبادئ و أسس لتفسير مفهوم الامن ، ويمكن إختصار الأفكار الليبرالية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية :

1- نشر القيم الديمقراطية : إن نشر القيم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي ، فإنتشار الديمقراطية يحد من النزعة الإستعمارية و يحث على التسوية السلمية للخلافات . تركز الليبرالية البنيوية التي اقترنت بكتابات "مايكل دويل" Michel Doyel و "بروست راست" Bruce Rausset على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني . فالأمن وفق هذا الإتجاه يُختزلُ في معادلة مضمونها : كلما تدمقرطت الدول كلما صار النظام الدولي سلميا ، و لأن إنتشار الديمقراطية و ترسيخها على مستوى الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم . وبني هذا الإتجاه إستنادا لفكرة – السلام الديمقراطي – ل : "كانط" أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب .

يشير "مايكل دويل" إلى العناصر الثلاثة التي قدمها "كانط" إزاء الأمن الدولي[1] :

1- التمثيل الديمقراطي الجمهوري .
2- الإلتزام الأيديولوجي لحقوق الإنسان .
3- الترابط العابر للحدود الوطنية .

هذه العناصر تفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية . فإنعدام هذه المعايير في الدول الديمقراطية يجعل سلوكها ميالا إلى العنف و الحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي ، و بذلك نكون أمام بيئة دولية تتسم بالصراع المستمر .

يعتبر الأمن الجماعي Collective Security ، و السلام الديمقراطي Democratic Peace من أهم تصورات الليبراليين للأمن إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن و الإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[2] .

---

[1]- بيليس ، سميث ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 428 - 430 .

[2]- رياض حمدوش ، " تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية " . **أعمال الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق** ، جامعة قسنطينة ،(أفريل 2008) ، ص 275 .

2- التعاون (دور المؤسسات) : على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تؤكد النظرية الليبرالية على أنه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون و الإعتماد المتبادل فيما بينها ، فهذا التعاون و التقارب يدفع إلى إيجاد قيم مشتركة بين الدول تمكن من تقليص حدة النزاعات بينها .

لقد شهدت النظرية الليبرالية تطورا كبيرا في سبعينيات القرن الماضي تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل مع كتابات و جهود "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" .

تؤكد الليبرالية على أهمية نشر القيم الليبرالية و حرية التجارة و ترابط العلاقات الإقتصادية و التجارية بين الدول و ذلك بفتح الحدود ، و هذا التدخل سيؤدي إلى إرتباط المصالح الإقتصادية المشتركة ، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن و الرفاهية للجميع ، فالتعاون – الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي – سَهلُ التحقيق عندما تكون للدول مصالح مشتركة [1].

و يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن و تقليص حدة التهديدات [2]. وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" Emmanuel Kant أسس هذا التصور في القرن 18 م ، عندما إقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم ، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى ، هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة ، وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودر ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام ، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم و تحقيق السلم و الأمن الدوليين .

انطلق التصور الليبرالي من مجموعة مبادئ من شأنها أن تساعدنا في فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور هي كالآتي :

---

[1]- مبروك غضبان ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، (الجزائر : شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية ، 2005)، ص 348 .

[2]- جهاد عودة ، **النظام الدولي : نظريات و إشكاليات** ، (الجزائر : دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005) ، ص 192 .

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون و التقارب بين الدول و محاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها .
- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن و تقليص حدة التهديدات .
- نشر القيم الديمقراطية و تقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في إعتقادهم نادرا ماتدخل في صراعات فيما بينها و غالبا ماتكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية .
- نشر التجارة و القيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود و التبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي حيث أن هذا التدخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الإقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول و الشعوب و كل الفاعلين في النظام الدولي[1] .

حيث برزت هاته المبادئ في تفسيرات و منطلقات إتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنيوية و الليبرالية المؤسساتية :

1- **الليبرالية البنيوية :** وتركز في جوهرها على تصورين أساسيين هما :

أ- أن الدول الديمقراطية لا تلجأ لمحاربة بعضها البعض .

ب- إنتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يلعب دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة [2].

2- **الليبرالية المؤسساتية :** ظهرت في ثمانينات القرن الماضي ، وتعد امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي التي إزدهرت سنوات الأربعينيات و خمسينيات القرن الماضي ، و دراسات التكامل أو الإندماج الجهوي التي ظهرت في الستينيات ، و أخيرا دراسات الإعتماد المتبادل المعقد ، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية التي إزدهرت سنوات السبعينيات خصوصا في أعمال "كيوهين" Keohan و "جوزيف ناي" J· Nye .

---

[1]- حمدوش ، **مرجع سابق** ، ص 276 .

[2]- جميلة علاق و خيرة ويفي ،" مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة "، **مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع آفاق** ، جامعة قسنطينة ، : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008 .

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاجن) :

كان معهد كوبنهاجن للسلام منذ إنشائه عام 1985م ، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن و السلام وفق خلفية فكرية نقدية ، من أهم رواده نجد كل من "باري بوزان" Barry Buzan و"أولي ويفر" Ole Waever و "ياب دي وايلد" Jaap de Wilde ، حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية ، لكن الدور الأهم و الأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام "باري بوزان" إلى المعهد سنة 1988م كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد وهو : "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي" ، تلاه بعد ذلك إلتحاق "أولي ويفر"بالمدرسة و إلتحاقه "بباري بوزان" في تأليف سلسلة من البحوث النظرية ، من خلال هذه اللقاءات ، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم و الأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن . و قدم نظريتين في هذا الموضوع ، و الظواهر المتصلة بها : الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد ، تحت إشراف "بوزان"و هو مايعرف ب: "الأمن المجتمعي" ، فيما كانت الثانية في الفكرة التي قدمها "أولي ويفر" حول الفعل التواصلي للأمن أو مايعرف بنظرية الأمننة .

1- الأمن المجتمعي: كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات و فك الإرتباط التقليدي و التعسفي ، بين مفهوم الأمن و الدولة ، وضرورة إعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة[1].

السياق التاريخي لظهور المقاربة ارتبط زمنيا بإندلا ع موجات العنف و الإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية و العرقية في كل من الجمهوريات السوفييتية السابقة ووسط إفريقيا ، بالإضافة إلى تزايد الهجرة إلى أوروبا و تصاعد حدة المشكلات الإجتماعية الناتجة عنها ، وقد كشفت مرحلة مابعد الحرب الباردة حسب "بولدوين"، أن حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيء لايسمح له بالتعامل مع عالم مابعد الحرب الباردة ، و ذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني و اتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة ، والتي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الإستقرار المجتمعي ، فعندما تحس مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية ، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ، فإن ذلك

[1] - سيد أحمد قوجيلي ، " تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي" ، **سلسلة الدراسات الإستراتيجية** : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ع 169 ، (د.س.ن) ، ص 26 .

يؤدي إلى مايسميه "باري بوزان" بالمأزق المجتمعي ، الذي يعتبره "مولر" Muller : « ناتج عن غياب الأمن المجتمعي و الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الإستمرار مع المحافظة على خصوصياتها ، في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة . و بتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعينة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة و الدين و الهوية و العادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة ».

كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاجن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا ، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي و بهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن ، في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لإنعدامه ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأول للتهديد [1].

2- نظرية الأمننة : يهدف هذا المفهوم كإختراع غير مسبوق لهذه المدرسة بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "أولي ويفر" (مؤسس النظرية) المبكرة عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني ، والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالإشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل : "بيار لوميتر" ، " وايليز ابيتا ترومر"، "وديوايلد" و آخرين غيرهم .

يقصد مبتكرو هذه النظرية بالأمننة : « ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من طرف نخبة ما و القائم على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات إستثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به »[2].

---

[1]- تاكايوكي مامورا ، تر: عادل زقاع ، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "، في الموقع ، **(2018/02/20) http:// Politics – ar- com / ar2 / ? =p = 3045** .

[2]-حسام حمزة ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2010) ، ص 38 .

وبناءا على هذا التعريف ، فإن تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة و بشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة ، حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم – عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد – إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى ، والتي تدرك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة إستثنائية ، إذ يقول "ويفر" في هذا السياق : « عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور ، من المحتمل الإحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية : الإضطرارية ، أو الإستعجالية ، ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية إستخدام الوسائل الإستثنائية »[1].

بالرغم من الدور الذي تؤديه السلطة في تعريف المشكلة الأمنية ومن ثم حدوث الأمننة ، فإن هذه الأمننة لا تتم إلا بتدخل المجتمع ، هذا الدور المحوري الذي يعطيه "ويفر" للمجتمع نابع من إعتبارين :

1- تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

2- تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل (حسب مقاربة ما بعد بنيوية).

يقول "ويفر" في تعريفه للأمن : يمكن إعتبار الأمن فعلا خطابيا ، وحسب هذا الإستعمال ، الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس ، الكلام في ذاته هو الفعل . وعليه الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها ، و هي النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية ، وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع إستعمال الإجراءات الإستثنائية ، فبمجرد ذكر ماهو نوع الموضوع المرجع المعرض للتهديد ، فإن إدعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في إستعمال الإجراءات الإستثنائية لتأمين بقائه .

إن القضية إذن تنتقل من مجالات السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات و لوائح الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة[2] . و إذا كان هذا الطرح يعطي مبررا لأمننة قضية ما ، فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة و هذه اللبنات هي :

1- توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع .

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 39 – 41 .

[2]- قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص 27 .

2- استراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الإستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد .

3- مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء مايرافق الأمننة من خرق لقواعد الرقابة و الشفافية .

4- الذي يبرر و يضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية[1] .

وهكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالإضطرارية و الأولوية الملحة عبر قضايا الحياة أو الموت).

[1]- حمزة ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

ملخص الفصل :

بناءا على ماسبق ، تم توضيح أبرز مفاهيم الدراسة من : الأمن ، التنسيق الأمني ، التهديدات الأمنية ، إضافة إلى أبرز النظريات التي تطرقت لمتغيرات الموضوع في هذا الفصل . حيث تبين أن الأمن موضوع مركب و معقد التكوين يرتبط إرتباطا وثيقا بالتهديدات الأمنية التي تستوجب بدورها ضرورة وضع حلول للقضاء عليها و التنسيق الأمني من بين هذه الحلول لمواجهتها و القضاء عليها خاصة إذا تعدت حدود الدولة الواحدة و أصبحت تشكل خطرا محققا على دولتين أو أكثر، هذا مايدفعنا لطرح التساؤل التالي : ماهي التهديدات الأمنية بالحدود المشتركة الجزائرية التونسية ؟.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : التهديدات المشتركة بالحدود المشتركة الجزائرية التونسية

تعد الخريطة الحالية للحدود القائمة بين الدول ، حصيلة تطورسياسي تاريخي ، فالحدود من أكثر الموضوعات أهمية في الجغرافيا السياسية ، رغم إنحسار الإهتمام بها لقلة المنازعات فيها وذلك راجع إلى وضوحها في عصرنا الحالي ، إلا أن وضوحها لا يغني من بعض التهديدات اللاتماثلية التي تتعدى الحدود وتصبح مواجهتها و القضاء عليها من أولويات الدول . ومنه في هذا الفصل سنتطرق لمسألة الحدود وتطورها ثم لمناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية ثم آليات كل دولة على حدى في حماية حدودها .

المبحث الأول : مسألة الحدود : المفهوم والتطور :

الحدود أحد مظاهر العلاقات الدولية ، فهي مسؤولة عن إقامة العلاقات المكانية التي تختص بدراسة الحدود السياسية ونظرا لإرتباط الحدود بالمصالح الإستراتيجية و الإقتصادية ... فإن الدفاع عنها يمثل أقصى الوظائف الخارجية للدول أهمية . في هذا المبحث سنوضح مفهوم الحدود و تطورها بالإضافة إلى المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية .

المطلب الأول : مفهوم وتطور تخطيط الحدود :

أولا : مفهوم الحدود لغة : جاء تعريف الحدود في معظم معاجم اللغة العربية (نذكر بالخصوص معجم لسان العرب)أن الحَدُّ هو : الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر وجمعه حدود ، وهي فصل مابين كل شيئين : وفصل مابين كل شيئين هو الحد بينهما ، ومنتهى كل شيء حده[1].

التخم : منتهى كل قرية أو أرض ، يقال : فلان على تخم من الأرض ، وجمع تخوم يقصد بها : الفصل بين أرضين من الحدود والمعالم .

وقد أخذت كلمتا الحدود و التخوم معاني مختلفة داخل الأوساط العلمية ، وتداخلت مع كلمات أخرى كالخطوط الحدية ، الحواشي وغيرها حتى أصبحت في بعض الأحيان تستخدم بشكل مرادف دلالة على نهاية شيء ما .

[1]- **لسان العرب** ، إبن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ، (القاهرة : دار المعارف ، المجلد 2 ، 2008) ، ص 799 .

ثانيا :مفهوم الحدود إصطلاحا : قدمت العديد من التعريفات للحدود سواءا لدى المفكرين الغربيين أو العرب ، وذلك بإختلاف المداخل التي إعتمدو عليها .

يعرف "بوجز" Bogges الحد بكونه :« ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة »[1]. فهو يركز على سيادة الدولة داخل نطاق جغرافي معين حيث يشكل الحد نهاية سيادتها لتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها .

عرف : "فكتور برسكوت" Victor Prescott الحدود بأنها :« الخطوط التي تحدد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سلطاتها بصفة قانونية »[2]. هذا التعريف يركز على الجانب القانوني لوضع الدولة داخل إطارها الجغرافي .

أما محمد أزهر السماك فيعرف الحدود بوصفها :« الخطوط التي تحدد كيان الوحدة السياسية و تحدد إقليمها سواءا كانت مساحة يابسة أم مائية »[3].

لهذا ظل موضوع الحدود السياسية و التخوم يشغل بال الجغرافيين و المؤرخين و السياسيين لفترة طويلة لما له من أهمية بالغة على الأوضاع الداخلية و العلاقات الخارجية للدول ، كما اعتبروا المفهومين مترادفين* ولذلك فإن خط الحدود عرفت بأنها : « خط ليس فيه من الأبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة و مجال سيادتها و سيطرتها » ، أما التخوم فهي عبارة عن :« مناطق أرضية ذات بعدين هما الطول والعرض تقع بين دولتين أو

---

[1]- حسام الدين جاد الرب ، **الجغرافيا و المشكلات الدولية** ،(القاهرة : الدار المصرية – اللبنانية ، 2008) ، ص ص ، 86 ، 87 .

[2]- عمر سعد اللّه ، **القانون الدولي للحدود** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003) ، ص 61 .

[3]- محمد أزهر السماك ، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي و العشرين** ، (عمان : دار اليازوري ، 2011)، ص 272 .

*- يرجع سبب إعتبار مفهومي الحد و التخم مترادفين إلى : 1- حداثة ظهور موضوع الحدود السياسية على المسرح الدولي ، 2- عدم توفر الخرائط الدقيقة ، 3- ضعف الخبرة الفنية في طرق المسوحات الأرضية سابقا .

أكثر بسكانها ومنشآتها و كثيرا مايحدث نزاع مستمر بين الدول لضمها أو التوسع عليها » [1].

لتوضيح الفارق بين المفهومين نورد الإختلافات الجوهرية في الجدول الآتي :

الشكل 02: جدول يوضح الفوارق بين مفهومي : الحدود و التخوم :

	الفروق	الحدود	التخوم
1	الصفة العلمية	الحدود بمفهومها الحديث هي خط الحد الدولي الذي لا يمتلك من الأبعاد إلا الطول و هذا الخط يفصل بين إقليم دولة و أخرى مجاورة لها .	التخوم منطقة جغرافية تختلف مساحتها بإختلاف الظروف و هي خالية من السكان بسبب عدم صلاحيتها للسكن ومن أمثلتها : الجبال ، الأنهار و الغابات ...
2	الطبيعة	ظاهرة إصطناعية بشرية يتم إختيارها و تخطيطها و تعينها .	هي أقاليم طبيعية تتميز بالثبات وهي غير قابلة للإنتقال من مكان لمكان آخر.
3	الوظيفة	خط الحدود لا يمكنه أن يقدم الحماية للدولة المعنية من أي هجوم خارجي فبمجرد إجتياز خط الحدود من قبل قوة معادية يضع الدولة في حالة من الحرج خاصة إذا أصبح جزء من سكانها و أرضها خارج حدود سيادتها وهي لا تملك قدرة التصدي .	لها وظيفة إستراتيجية إذ أنها تمثل منطقة دفاعية لحماية الدولة التي تحيط بها من الإعتداءات و الغزوات المفاجئة و بإعتبارها منطقة واسعة فهي تمتلك العمق الجغرافي الذي يعطي للدولة المعنية فرصة لإعداد الخطط الدفاعية لمواجهة الأعداء ومنع تقدمهم داخل أراضيها .

[1]- تغريد رامز هاشم ، محسن العذاري ،**"محاضرة بعنوان مفهوم الحدود السياسية "**، (العراق : جامعة بابل) ، في : **http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid:11&lcid=37576.** (2018/03/09).

4	الخصائص	الحدود تكون على شكل خط يفصل بين دولتين متجاورتين هدفها تعيين المنطقة التي تمارس فيها الدولة سيادتها بأنظمة و قوانين تنشأ من داخلها فهي عامل فصل الظواهر السياسية و الحضارية و الجغرافية التي تمتاز بها الدول الواقعة على طرفيها .	تعتبر التخوم عنصر وحدة و تكامل للدولة طالما لا تعمل على تجزئة أبناء الشعب الواحد ضمن أقاليم منفصلة فهي تجمع بين وحدة الأقلية و تخضع للقانون الداخلي ، هذا من وجهة نظر الدولة المجاورة ، أما بالنسبة لوجهة نظر الدولتين المتجاورتين فإن التخوم هي عامل توحيد بينهما أيضا .
5	الأهداف	خلافا لخط الحدود الذي يعبر عن وضع حد نهائي و شبه ثابت للرغبات و الأطماع التوسعية التي قد تمتلكها بعض الدول ، و تجعل من عملية تأمينها و إدارتها أحد الأهداف الأساسية لكل دولة ذات سيادة .	نجد مناطق التخوم غالبا ما تصبح منطقة تنافس و صراع بين الدول بسبب رغبة كل منها بضم منطقة التخوم إليها أو العمل على التسوية بطرق مختلفة .

المصدر : هاشم ، العذاري ، **مرجع سابق** .

ثالثا : مسألة إعتماد صناعة الحدود الدولية :

مرت عملية صناعة الحدود وترسيمها بتعاقبات مرحلية معقدة و مختلفة أثرت على شكل الحدود الدولية ، حتى على طبيعة علاقات الدول فيما بينها ، حيث إستغرقت الكثير من الوقت و الجهد للإتفاق على خطوط حدية واضحة ، تجنبها دخول نزاعات بينية قد تقود إلى حروب مدمرة [1].

و إرتبط تحديد و إقامة الحدود أساسا بقبول السلطةكأساس هام في بناء الدولة ، و بالتحديد فقد تضمن صناعة الحدود الدولية عدد من المراحل أوضحها "جونز"Jones في أربع مراحل وهي :

1- مرحلة تعريف الحد : Definition : تتم هذه الخطوة من خلال الإتفاقيات و المعاهدات التي تبرم بين الدول ، تنطلق بقرارات سياسية عامة و التفاهم مبدئيا لتقسيم الأرض و تبيان حدودها .

[1]- عبد الرزاق أبو داوود ، **أسس العلاقات المكانية السياسية** ، (جدة : دار الحافظ للنشر و التوزيع ، 2001) ، ص 216 .

2- مرحلة تحديد و تعيين الحد : Delineation : فهو إختيار نهائي لحدود معينة داخل منطقة إختيار واسعة ، ثم ينقل المختصون ماتم التوصل إليه في الإتفاقيات و المعاهدات إلى الخرائط و الرسومات و الأشكال .

3- مرحلة تخطيط و ترسيم الحد : Delineation : وفيها يتم تجسيد ما تتضمنه الرسومات و الأشكال و الخرائط على الحقل الجغرافي عن طريق وضع الأعمدة و العلامات و النصب الحدودية الحديدية و الخرسانية ، و إظهار مواقع الحدود عن طريق وضع نقاط المراقبة تبعا للعمل الإمبريقي[1] . ويجب عند تحديد الحدود مراعاة مايلي :

- أن يفصل الخط الحدودي الأساسي الذي يستند عليه فعلا بين أمتين أو قوميتين مختلفتين عن بعضهما لغويا و إجتماعيا كالحدود : الصينية الهندية ، أو الصينية الروسية .
- أن يمر الخط الحدودي في منطقة غير ذات أهمية إقتصادية وذات كثافة سكانية منخفضة لكي لا يتم الفصل بين المجموعات السكانية المتجانسة .
- أن يمر خط الحدود في منطقة تاريخية معروفة بين قميتين .
- أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال و الأنهار أو المستنقعات و البحيرات ، بحيث يكون الخط واضحا ، ويسهم في الحماية و الأمن للطرفين[2] .

4- مرحلة الإدارة : Administration : المرحلة الأخيرة في عملية صناعة الحدود من خلال الإتفاق على كيفية إدارة المعابر الحدودية ، و إنشاء نقاط الجمارك ، و القيام بالوظائف الأخرى للحدود كتسيير الدوريات ، مكافحة التهريب ، وقف الأعمال الضارة بالجانب الآخر ، مراقبة تنقل البدو أو الرعاة ، مسائل التعاون الإقتصادي الحدودي المشترك (كالتنقيب عن الثروات المعدنية و غيرها) وضمان

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 219 ، 220 .

[2]-عبد الحميد غنيم ، **الجغرافيا السياسية و العلاقات الدولية** ، (الكويت : مكتبة الفلاح ، 1998) ، ص 141 .

كافة التنظيمات العملية في صيانة الحدود و الحفاظ عليها وضبط الإقليم الذي تمارس الدولة سيادتها بداخله سواءا كانت الأرض ، المياه الإقليمية ، المجال الجوي[1].

ولا بد من الإشارة أنه في بعض الحالات الشاذة قد تغيب مرحلة أو أكثر من المراحل السابقة ، كما أنه يوجد إختلاف كبير في النتائج الحقيقية للأحداث و عموما فإن الدول قد حصلت على حدودها بطرق متعددة ، إما عن طريق الإحتلال أو من خلال المباحثات و أما الدول الإفريقية و النامية فالسائد أنها قد ورثت حدودها عن المستعمرات الأوروبية السابقة والتي قررت على موائد المفاوضات بين القوى السياسية في أوروبا [2].

ويمكن لصناعة الحدود السياسية أن تفصل فصلا تاما بين الشعوب و الدول في حالات عديدة نذكر منها:

- عندما يكون الأساس الذي أُعتمد عليه في صناعة وتخطيط الحدود هو الفصل الواضح بين شعبين متجاورين ، كما هو الحال في الحدود التي تفصل بين الشعبين : الدانماركي و الألماني .
- عندما ينقضي وقت طويل على وجود حدود تفصل بين شعبين متجاورين ، بحيث تستقر هذه الحدود بصفة نهائية كما هو الحال بين إسبانيا و فرنسا .
- عندما تسبق عملية صنع الحدود و تخطيطها عملية إستطان العناصر البشرية على جانبي الحدود ، كما هو الحال في القطاع الغربي من الحدود الأمريكية الكندية .
- عندما تكون الحدود طبيعية ، أي أنها تشكلت بفعل حواجز طبيعية بين الشعوب و الدول كالحدود الجبلية في منطقة الهمالايا أو منطقة جبال الألب [3].

---

[1]- أبو داوود ، **مرجع سابق** ، ص 221 .

[2]- محمد محمود الديب ، **حدود فلسطين** ، (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1989)،ص ص ، 248، 249 .

[3]- أبو داوود ، **مرجع سابق** ، ص ص 215 ، 216 .

المطلب الثاني : المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية :

أولا : المنطلقات النظرية لفهم قضايا أمن الحدود : إن النقطة الأولى في فهم مسألة أمن الحدود بالنسبة لأي دولة ، هي أن الحدود نقاط إتصال و تفاعلبين الدولة و العالم الخارجي المحيط بها ، وهنا توجد قضيتين أساسيتين في التحليل ، أولهما قائمة حول التنظيم و السيطرة ، و الثانية حول التأمين و الحماية .

1- التنظيم أم السيطرة : إن الدول بالرغم من شدة تنوعها ، يجب أن تمتلك الخصائص الثلاث المشتركة :أرض (حدود دولية)، حكومة ذات سيادة (الشرعية الدولية) ، السكان (الشعب) و هذه السمات الثلاث تحدد طبيعة التنظيم و الممارسة في الحدود المحيطة بكيان الدولة ، وبالرغم من أهميتها جميعا إلا أن خاصية إمتلاك السيادة هي الحاسمة بإعتبارها الوظيفة القانونية و التي تستلزم تنظيما عمليا ، وهذا الأمر تقدمه الحكومات و تجسده وفق سياسات عامة و خارجية تحدد مختلف المهام و العلاقات في تنظيم شكل و سير حدودها الوطنية[1] .

ومن جهة أخرى المهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود ، تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص و البضائع بطريقة تهدف إلى تسهيل الحركة وليس عرقلتها لأن التفاعل مع العالم يمثل في النهاية أساسا لنمط حياة البشر و حالة الإقتصاد ، ولكن بالرغم من كل هذا فإن جوهر فكرة أمن الحدود يكمن في السيطرة على الحدود لأنه لا توجد دولة قادرة على إحكام السيطرة على الحدود بصفة مطلقة ، إضافة إلى العمل على تنظيمها سواءا تعلقت بالمشكلات التقليدية أو غير التقليدية لأمن الحدود[2] ، ومن الأمور المنوطة بالحدود السياسية تنظيم إنتقال الأموال الأفراد و حتى الأفكار بقدر تنظيمها لإنتقال السلع ، فالحفاظ على الهوية الثقافية للدولة هو أحد أهم وظائف الحدود بقدر عملها على تنظيم و حماية مصالحها الإقتصادية بالضرورة .

2- التأمين و الحماية : تمثل كل من الحماية و التأمين المهمة الموازية و العملية للسيطرة على الحدود ،

---

[1]- برايان وايت و آخرون ، **قضايا في السياسة العالمية** ، (الإمارات المتحدة العربية : ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص 26 .

[2]- عبد السلام محمد ، **دراسة مقدمة حول " أمن الحدود في المنطقة العربية "** ، (الأهرام : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2008) ، ص 4 .

يعد "هولديك" Holdekأول من أطر لهذه الوظيفة تّأطيرا نظريا إذ قال :« أن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود » ، أما "فريدريك راتزل" Friedrich Ratzel فيرى أن أفضل أنواع الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية مثل الجبال والأنهار و الصحاري . و يتفق معظم المفكرين على أن أفضل أنواع الحدود من الناحية العسكرية هي التي تبرز أهميتها الإستراتيجية على غيرها من الوظائف أي أنها تسهل عملية الدفاع و تعرقل الهجوم[1] .

حدود الدولة يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقة مع أطراف الجوار فمن الطبيعي أن تكون هناك أعمال مراقبة و تأمين و حراسة دائمة للحدود ، وهي ليست مهمة سهلة على الإطلاق ، إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية ، والطبيعة الجغرافية لمناطق الحدود *، إضافة إلى عوامل ضغط أخرى من دول الجوار على عمليات تأمين الحدود ، بصورة تصعب مقاومتها بوسائل تقليدية ، فوجود دولة فاشلة أو منهارة على الحدود ، أو دولة ذات إقتصاد ذو طبيعة خاصة ، أو دولة تشهد صراعات مسلحة داخلية ، أو دولة تحكمها أنظمة حكم متطرفة أو متقلبة ، يمكن أن يؤدي إلى خلق مشكلات حقيقية تتعلق بتأمين الحدود[2] وتختلف حدة وطبيعة معالجتها حسب حالة ظروف التأمين (العادية أو الإستثنائية) ، وقضية الحماية لا تُعنى فقط بالجوانب الصلبة (العسكرية و الإقتصادية) : من حماية الإنتاج الوطني ، من خلال فرض و تحصيل الرسوم و الجمارك على المواد المتنقلة عبر الحدود و الدفاع عن الحدود ، وحتى القضايا اللينة كمكافحة عمليات التهريب و التسلل و الهجرة غير النظامية ، فقد تشمل المهربات على بضائع و آلات و معدات تؤثر على الإقتصاد الوطني و تؤدي إلى كساد البضائع المحلية ، وقد تحتوي على أسلحة و متفجرات تهدد الأمن الوطني و تدعم الإرهاب و الإجرام[3] .

ثانيا : تصور التهديدات و الإنكشافات لأمن الحدود : مسألة أمن الحدود لا ترتبط فقط بالقضايا المذكورة آنفا :(التنظيم / السيطرة ، التأمين / الحماية) ، رغم أهميتها القصوى ، إذ أن أبعادها الحقيقية تبدأ بمفهومي :

---

[1]- عبد الأمير عباس الجبالي ،" تغير مفهوم ووظيفة الحدود" ، **مجلة الفتح** ، ع 91 ، (د.س.ن) ، ص 222 .

*- عادة ما يشار هنا إلى نموذج روسيا الإتحادية ، التي يبلغ طول حدودها مع 16 دولة مجاورة ، حوالي 73 ألف كم[2] ، تتطلب نظام أمن حدود شديد التعقيد و باهظ التكلفة ، وهي مشكلة حادة تواجه دول ك : السودان ، الجزائرو أحيانا السعودية .

[2]- محمد ، **مرجع سابق** ، ص 8 .

[3]- أبو داوود ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 232 - 236 .

التهديدات و الإنكشافات . كما زودنا به تحليل "باري بوزان" Barry Buzan للأمن الوطني أو القومي ويقول أنه عندما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات و الإنكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه ، عندما يمكن أن تعطي معنى لأمن الحدود كمشكلة سياسية . فالأمن يعكس عمل التهديدات و الإنكشافات سويا بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن الوطنية للدولة إما أن تتجه نحو الداخل لتخفض من إنكشافات الدولة نفسها ، و أما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي لمصادره . و إذا كانت الإنكشافات ملموسة و محددة بوضوح ، فإن التهديد صعب التحديد وذلك لسببين :

- مسألة ذاتة أو موضوعية في التهديد ، أي إستحالة قياس هذا الأخير .
- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة ، خاصة تلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية متنافسة[1] ، وفي هذا السياق يقدم "باري بوزان" طريقتين لتحليل موضوع التهديدات الأمنية بناءا على :

1- التحليل التقليدي لمفهوم الأمن : أي على أساس طريقة تصور التهديد الأمني بأنه يمثل تهديدا حقيقيا سواءا كان عسكريا أو إقتصاديا أو إجتماعيا و غيره من قطاعات الأمن التي قد تكون محل خطر.

2- التحليل البنائي لمفهوم التهديدات **:** القائم على توضيح المسار و العملية التي تتشكل وفقها هاته التهديدات و الأخطار ، فالتهديدات الأمنية ليست دائما موضوعية ، بل قد تتكون بصفة تذاتانية قائمة على دور اللغة و التناص و الخطاب و غيرها ، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن الطريقة التي تشكل هاته التهديدات ؟ ، كيف تتجمع جزئيا في حدث و تتطور حتى تصبح قضية موضوعية أو ذاتية ؟ ، ومن يخبرنا بها ؟ ، وكيف نتقبلها كتهديد قد يخلق معضلات حقيقية (من أي طرف : دولة ، منظمات دولية ، أفراد)؟[2] .

[1]- بن عنتر ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 17 ، 18 .

[2] - Buzan , **Ibid** , pp ,113 , 116 .

ثالثا :الأنماط التصورية للتهديدات الحدودية :

إن الملاحظ لتقديرات مؤسسات الأمن في الدولة حول تصور طبيعة التهديدات القائمة أو المحتملة في منطقة الحدود – خصوصا الدول العربية – لم تتغير كثيرا عبر الزمن ، و تبدو أحيانا و كأنها ميراث ينتقل من جيل إلى آخر ، إلا إذا شهدت البيئة الجيوسياسية في المناطق المجاورة للدولة تغيرات أساسية تدفع تلك المؤسسات إلى إعادة تقييم مصادر التهديد ، وترتبط تلك التهديدات عادة بالأنماط الثلاثة الآتية :

1- تهديدات ذات طبيعة أمنية **:** ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود ، و التي يتم التعامل معها ، في إطار العمل اليومي لعناصر الأمن و حرس الحدود ،كعمليات التسلل عبر الحدود ، عمليات تهريب الأسلحة و المخدرات و البشر و الأموال و البضائع ، وهي في النهاية جرائم قانونية ، تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود ، بل أحيانا ما يكون إقتصاد سكان الحدود – الذين تربطهم عادة علاقات عابرة للخطوط الرسمية – قائما عليها تماما [1].

إن هناك قواعد واضحة نسبيا بشأن التعامل مع تلك النوعية من المشكلات الأمنية ، فليس من الصعب تقدير حجمها أو إتجاهها ، وفقا لإختلافات معدلات النمو ونمط الحياة و نظم الإقتصاد و حالة الأمن ، داخل الدول الواقعة على جانبي الحدود ، ويُفترض أن الرقابة على الحدود تمثل مسؤولية مشتركة للدول ، على أساس قيام كل طرف بمنع تلك المخاطر من الإنتقال من داخل إقليمه إلى داخل حدود الدولة الأخرى فأمن الحدود المشتركة هنا لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخر ، وإنما أساسا على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده .

2- تهديدات ذات طبيعة عسكرية **:** ترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة ، مع وجود صراع قائم أو محتمل وقد إرتبطت المشكلات الكبرى المتعلقة بالحدود ، خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، بتلك النوعية من التهديدات ، ولا تزال التقديرات المستندة على سيناريوهات أسوأ حالة تشير إلى إمكانية تجددها أحيانا في بعض الأحوال ، وهنا يتم التحسب لإمكانية وقوع صدامات عسكرية نظامية ترتبط بنمطين شهيرين من التهديدات :

[1]- محمد ، **مرجع سابق** ، ص 5 .

أ- نزاعات الحدود **:** تكون على نمط خلاف أو صراع عنيف بين دولتين على تعريف أو تعيين أو تخطيط حدودهم المشتركة ، وتنشأ النزاعات الحدودية لإدعاء الأطراف بإمتلاك تلك المنطقة الحدودية لأغراض إقتصادية أو ثقافية أو جغرافية . فلم تخلو دولة عربية واحدة من مشكل حدودي ، متسبب في توتر الأجواء بينها و بين الدول المجاورة الأخرى ، بحيث يمكن ببساطة حصر ما لا يقل عن 32 مشكلة حدودية بين الدول العربية [1] ، أدت هذه المشكلات إلى إثارة نزاعات حادة لدرجة إعتبرتها معظم الدراسات المصدر الأول لما سمي بظاهرة الصراعات العربية – العربية ، إلى ما يقارب 16 حالة استخدمت فيها القوة العسكرية بين الدول بأشكال تتراوح بين الإحتكاكات المسلحة و الحروب المحدودة . إن التصور العام في المرحلة الحالية هو أنه تم تجاوز مشكلات تلك الموجة إلى حد بعيد ، عبر تفاهمات سياسية أو إتفاقيات قانونية أو حلول دولية أو العودة إلى الصيغ الصامتة لتجاهل أو تجاوز المشاكل ، لكن لا تزال بعض ذيول الماضي قائمة بحدة في حالات مختلفة ، خاصة فيما يتعلق ببعض الأطماع في الدول المجاورة ، والتي تواجهها أيضا دول عربية من جانب أطراف غير عربية ملاصقة لها أو قريبة منها .

ب- هجمات الحدود **:** و الواقع أن إحتمالات الهجمات العسكرية ترتبط بالدفاع عن الدولة ، وليس أمن الحدود ، لكن في مناطق الحدود التي قد تشهد إحتمالات عسكرية توجد نظريتان للتعامل المحتمل معها ، تؤثران على وضع مناطق الحدود البرية تحديدا ، هما :

- نظرية الدفاع على الخطوط الخارجية **:** بتعبئة و حشد قوات نظامية دائمة في مناطق المواجهة و العمق ، وهي نظرية تقليدية تجاوزتها تطورات التسليح و مبادئ الحرب ، وخطط العمليات ، فلم تعد مثل تلك النظرية معتمدة داخل الجيوش ، بل إن إتباعها قد يؤدي إلى مخاطر في ظل بعض السيناريوهات.
- نظرية الدفاع على الخطوط الداخلية **:** بحيث يتم الإعتماد في الخطوط الأمامية على عناصر

[1]- فهد حمادي البلوي ، **دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود البرية في الحد من ظاهرة التسلل** ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2006) ، ص 24 .

ووسائل المراقبة و الإنذار المتطورة ، مع الإحتفاظ بالقوات الرئيسية في العمق ، مع تشكيلها بصورة تجعلها قادرة على الحركة السريعة ، عبر الإعتماد على القوات الميكانيكية أو القوات المحمولة جوا ...

إن مشكلة وجود تلك النوعية من الإحتمالات ولو نظريا هي أنها تؤدي إلى إشكاليات و تثير نقاشا عاما تتداخل فيه إعتبارات الأمن مع إعتبارات التنمية[1] .

3- تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية **:** أبرز تهديدات هذا النمط هي محلية المصادر وخارجية التداعيات وهي من قبيل الأمن اللين ، أي أنها غير مباشرة **/** غير عسكرية مثل : عدم الإستقرار السياسي ، القمع السياسي ، الفقر ، العجز التنموي ، ندرة الموارد ، النزاعات العرقية والطائفية، التطرف ، الإرهاب ، التدهور البيئي و الأوبئة ، التجارة بالمخدرات ، التهريب ، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية ... وبالتالي فإن تصور الأمن الحدودي و فق هذا النمط مرده التركيز على جوانب الأمن اللين المحلي الذي له عدة تداعيات خارجية [2].

إن الفوارق بين الحالات السابقة كلها ، سواءا كانت تتعلق بمشكلات أمنية أو تهديدات عسكرية **/** غير عسكرية ، تنعكس بشكل مباشر على نظام تأمين الحدود ، فيما يتعلق بطبيعة العناصر التي يتم نشرها ، سواءا كانت قوات مسلحة ، أو وحدات مطاردة ، أو حرس حدود ، أو عناصر شرطية ، إضافة إلى طبيعة التأهيل و التدريب ، و طبيعة الإستخبارات و الأجهزة المستخدمة ، وقواعد الإشتباك و ما إلى ذلك .

رابعا : عناصر تحليل التهديدات الأمنية : تستدعي دراسة التهديدات الأمنية تحديد عناصر التحليل الأمني التي أشارت لها العديد من الدراسات وذلك بالموازاة مع أنواع التهديدات الأمنية ، أبعادها و نطاقها عبر مختلف مستويات الأمن على النحو التالي:

1- طبيعة التهديد **:** وذلك وفق : النوع (تقليدي أو حديث) ، البعد (محلي ، إقليمي ، دولي) ، من الناحية السياسية ، الإقتصادية ، العسكرية أو الجغرافية .

---

[1]- محمد ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

[2]- عبد النور بن عنتر ، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي " ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 273 (د.س.ن) ، ص 77 .

2- مكان التهديد **:** بضبط وتحديد موقعه و إتجاهاته من حيث القرب أو البعد الجغرافي ، سواءا كان مباشرا أو غير مباشر.

3- زمان التهديد **:** تأثيره الحالي أو المستقبلي و مدى إستمراريته (مؤقت/مستمر ، ثابت/متغير) .

4- درجة التهديد **:** القوة وخطورته ، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد و خطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره .

5- تعبئة الموارد **:** و ترتبط أساسا بحجم وخطورة التهديد و مدى كثافته [1].

خامسا : تهديدات ومستويات حماية الحدود :

تطورت التصورات المحيطة بحماية الحدود كرد شرطي عن تصاعد التهديدات الناشئة و المحيطة بمشكلة الحدود . ففي بعض الحالات هذه التهديدات يتم تقليصها أو القضاء عليها عن طريق معالجة العوامل الكامنة و المساهمة في التهديد . على سبيل المثال : عندما ألغي الحظر الجمركي المفروض على الكحول ، أصبح نقل الكحول عبر الحدود يتم بطريقة نظامية قانونية وفق عملية الإستيراد/التصدير بدلا من التهريب . ومع ذلك نظرا لتصاعد التهديدات الجديدة ،كان على صناع القرار إعادة تقييم المناهج القائمة لحماية الحدود وقد إقترح بعض العلماء من متخصصي دراسات أمن الحدود تصورا مفيدا .ويقوم هذا التصور على إعطاء مستويات مختلفة من الحماية ، و ذلك على أساس التفاعل بين التهديدات الحدودية و توزيع الموارد و حماية الحدود .

كلما أصبح مستوى التهديدات الحدودية أشد و أعلى درجة ،كلما استوجب زيادة مستوى الحماية ولهذا فإنه من أجل تحقيق مستوى أعلى من التأمين يستوجب على الحكومات الوطنية العمل على نشر المزيد من الموارد المناطة بحماية الحدود ، بالإضافة إلى :

- توفر تدابير "مراقبة الحدود" بهدف الحماية ضد الدخول غير المشروع للأشخاص و البضائع ، والتي تصور بإعتبارها تهديدا على مستوى أدنى .
- إقامة تدابير "سلامة الحدود" فهي تلك التي يمكن تنفيذها لتوفير الحماية ضد التهديدات المتوسطة المدى ، مثل : العنف و التهريب ...

[1]- الحربي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 29 ، 30 .

- أخيرا "تسيير أمن الحدود" تشمل التدابير المستخدمة لإحباط الإرهاب و إنتشار مختلف الأسلحة .

وبناءا على ماسبق يمكن القول من الناحية النظرية أن هيكل حماية الحدود بهذا التصور يجعل منها أكثر مرونة و قدرة على التكيف مع التهديدات القائمة و يوفر المستوى اللازم من الحماية ، وتستمد هذه المستويات الثلاث في حماية الحدود أُسسها العلمية من تحليل و إدارة المخاطر الأمنية و ذلك بتحديد النقاط الجوهرية الآتية :

1- الأصول : Asset **:** متعلق بأي شيء وجد ذو قيمة بحاجة للحماية .

2- التهديد : Threat **:** وهو أي نشاط ، إجراء أو عمل محتمل قابل للتسبب بضرر .

3- مواطن الضعف : Vuherability **:** هي حالة الوهن أو القابلية للإصابة ، إذا كانت هناك أي مشكلات في مواطن الحصانة ، أو أي تهديد نشط أو ثغرة أمنية تحدث خللا أمنيا .

4- التدابير المضادة : Countermeasure : أي جهاز أو إجراء له القدرة على الحد من حالات الضعف و القابلية للإصابة .

5- الخسارة المتوقعة :Expected Loss **:** تأثير سلبي على الأصول بسبب التهديد .

6- **الأثر :** Impact **:** وهو الخسائر الناتجة عن نشاط التهديد ، وتكون عادة في واحد أو أكثر من مجالات التأثير الشاسعة الإستخدام وهي: الدمار ، الإغتيالات و الإختطافات ، ...

يتم ضبط تحليل المخاطر الأمنية بهاته "الأمور الستة" ، بفحص العلاقات المتبادلة بين الأصول ، التهديدات و مواطن الضعف ، والتدابير المضادة لتحديد المستوى الحالي للمخاطر ، حيث أن أي تهديد يسعى للإستفادة من أي ثغرة في النظام الأمني للدولة التي قد تفضي إلى حالة من الوهن و القابلية للإختراق ، بما يجعل مستوى "التدابير المضادة" للتهديدات متدني (إقامة الحواجز و الأسوار لتأمين الحدود) ، وغير كفيلة بحماية الأصول (تأمين شركات الغاز و النفط المجاورة للحدود) وتنعكس في شكل من أشكال الآثار السلبية السالفة الذكر أو غيرها كالقتل ، إحتجاز الرهائن الأجانب مثلا .

المطلب الثالث : مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية :

أولا : التعريف بالحدود الجزائرية التونسية : تمت إتفاقيات تحديد الحدود الجزائرية التونسية بين بئر رومان و الحدود الليبية . وقعت في 06 جانفي 1970م ، ثم الإتفاقية المتعلقة بترسيم حدود الدولتين الموجودة من البحر الأبيض المتوسط إلى بئر رومان ، ووقعت في يوم 19 مارس 1983م ، كما صادقت كل من تونس و الجزائر بالاحرف الأولى على إتفاقية لترسيم حدودهما البحرية *، وذلك بعد مفاوضات طويلة إستمرت حوالي 16 عاما ، بدأت في ديسمبر 1995م وانتهت سنة 2011م .

حيث يبلغ طول الحد بين الجزائر وتونس 900 كم ، تاريخ نشأته كانت في 1914م ، وهو معرف ومحدد لكنه غير مرسم و يبلغ طول الحد حاليا 965 كم ، تاريخ إتفاقية الترسيم 19 مارس 1983م .

على الرغم من أن التاريخ السياسي في المنطقة المغربية و الإفريقية قديم جدا إلا أن الحدود السياسية حديثة العمر و الثبات ، ولم ترسم في معظمها إلا مع القرن العشرين. حيث أن متوسط عمر الحدود الجزائرية يساوي 70 سنة تقريبا . تم خلالها تسوية أكثر من 10 حالات حدودية ، و كان جل تقسيمها أثناء الفترة الإستعمارية (كما يوضحه الشكل أدناه)[1] .

---

* - سيتم بموجب هذه الإتفاقية وضع خريطة بحرية ترسم الحدود بي الجزائر و تونس على واجهة البحر الأبيض المتوسط ، تشمل وضع خطوط مائية إفتراضية تمتد بين مدينتي طبرقة التونسة و الطارف الجزائرية . وتم التوقيع على الإتفاقية بالعاصمة التونسية خلال جلسة عمل ترأسها وزير الخارجية التونسي " عبد الوهاب عبد الله " ونظيرة " مراد مدلسي" ، وذلك بهدف غلق ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية .

[1] - عيدون الحامدي ، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة محمد بوضياف – المسيلة - ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 / 2015) ، ص ص ، 69 ، 70 .

الجدول رقم 03 : يوضح متوسط عمر المناطق الحدودية الجزائرية :

الطول حسب ترتيب	منطقة الحدود	تاريخ النشأة	تاريخ الترسيم	عمر الحد
01	الجزائر – المغرب	1912م	1972م	60 سنة
02	الجزائر – مالي	1905م	1983م	78 سنة
03	الجزائر – ليبيا	1910م	1957م	47 سنة
04	الجزائر – تونس	1914م	1983م	69 سنة
05	الجزائر – النيجر	1905م	1983م	78 سنة
06	الجزائر – موريتانيا	1904م	1983م	79 سنة
07	الجزائر – الصحراء الغربية	1904م	1972م	68 سنة
المجمـــــــــــــــــــــــــــوع				479 سنة
متوسط عمر منطقة الحدود الجزائرية	مجموع عمر كل الحدود (479) / عدد دول الحدود (7)			68 سنة

المصدر : الحامدي ، **مرجع سابق** ، ص 71 .

إن كل الحدود الجزائرية تقريبا قد جرى تعريفها و تحديدها إستنادا إلى معاهدات و إتفاقيات حدودية بين الدول المتجاورة (تم توضيح حدود الجزائر في الملحق رقم : 01 و 02) بمعنى أنها مرت بمرحلتي تعريف الحد و مرحلة تحديد و تعيين الحدبيد أن جلها لم يشهد المرحلة الثالثة منها و ذلك نظرا للتكلفة العالية التي يستلزمها ترسيم الحدود ميدانيا.

تحتوي الحدود الجزائرية التونسية خمس معابر حدودية برية جزائرية هي : بوشبكة و المريج بولاية تبسة ، الحدادة بولاية سوق أهراس ، أم الطبول بولاية الطارف ، الطالب العربي بولاية واد سوف [1]. أما في الجانب التونسي فتوجد سبع محافظات تونسية توجد بأربع منها تسع معابر برية تفتح الحدود بين الدولتين هي : معبر ببوش و معبر غار الدماء و معبر ملولة بمحافظة جندوبة ، وفي محافظة الكاف تم إنشاء معبرين : الأول في

[1]- عمار قردود ، "عبر المعابر ال5 و المطارات : أكثر من نصف مليون سائح جزائري دخلوا تونس " ، **جريدة أنباء تونس** ، في : **http:// www.kapitalis.com/anbaa-tounes/24/07/2017**. (2018/04/18) .

مدينة ساقية سيدي يوسف و الثاني في قلعة سنان ، ومن جهتها تضم محافظة القصرين معبرين : معبر بوشبكة ومعبر حيدرة ، في حين يوجد في محافظة توزر كل من معبر حزوة و تمغزة [1].

ثانيا : مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية : يختلف وضع الحدود الجزائرية التونسية عن مثيلتها في ليبيا ذلك لأن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى ، تهدد بفشلها ، وإنما تمر بمرحلة إنكشاف أمني ، بسبب المرحلة الإنتقالية كما أن هذه الحدود غير طويلة مقارنة بالحدود مع ليبا ومالي ، و تكمن مشكلة الحدود مع تونس ، أساسا في إستيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر ، مايخلق مشاكل أمنية للبلدين وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق

و التعاون الأمنيين بين الجزائر و تونس ، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكا حقيقيا . وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنيا و إقتصاديا [2].

تتمثل أهم المخاوف بسبب التطورات في البلدان المجاورة المغاربية من صعود الحركات الجهادية و الإتجار غير المشروع بالأسلحة عبر حدود دولية هشة ، و يشير تركز الهجمات في جبل الشعانبي إلى إحتمال أن يكون المتطرفون الجزائريون أيضا قد إنخرطوا في القتال ، عبر مسؤولون بارزون من حزب النهضة في تونس عن قلقهم البالغ من أن تونس تتحول و بسرعة إلى ممر تهريب لتجار السلاح الذين يعملون بين ليبيا و مالي . فقد تكررت عمليات ضبط مخابئ الأسلحة الكبيرة ، كما جرى في 17 جانفي عندما اعتقلت قوات الأمن التونسية أعضاء جماعة مسلحة و صادرت قذائف صاروخية و بنادق كلاشنكوف ، ويمكن أن تصبح تونس أكثر من مجرد طريق عبور عند عودة التونسيون الذين يقاتلون إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب إلى ديارهم من مالي وغيرها [3]. هذا ما يشكل هاجس أمني يتمثل في :

- التخوف من التحالف بين السلفية الجهادية التونسية الناشئة و السلفية الجهادية (الإرهابية) العابرة

---

[1] - أصوات مغاربية – الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية ، "11 معبرا بريا ...بوابات تونس إلى ليبيا و الجزائر"، في: **https : // www·maghrebvoices·com/a/Tunisia- -borders LibtaAlgeria /389228·htm** (2018/04/18).

[2] -عبد النور بن عنتر ، "الجزائر و معضلة تأمين الحدود"، صحيفة العربي الجديد ، في : **http://www·alaraby·co·uk/opinion/85be481e-684a-403a-84eb-477be174dc34·** (2018/04/03)

[3] - أنوار بوخرص ، "الجزائر و الصراع في مالي" ، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** ، (أكتوبر 2012) ، ص 17 .

للحدود المتمرسة والمهنية ، حيث تكون الأراضي التونسية أحد مسارحها العملياتية لهذا التحالف .

- تحول تونس – بسبب ظرفها الإنتقالي – إلى ملجأ أو ساحة إنسحاب للجماعات الإرهابية المتعددة الجنسية و الفارة تحت الضغط من الجزائر و مالي و ليبيا محولة الأراضي التونسية إلى قاعدة إنطلاق تضرب منها دول الجوار وفق عمليات الكر و الفر[1] ومنه سنحاول التطرق فيما يلي إلى مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية .

أولا : مناطق التوتر الإرهابية : قبل التطرق إلى مناطق تواجد الإرهابيين يجب معرفة أساسيات عنهم :

- إنطلاق العملية الإرهابية في تونس كان خلال 2011م بوتيرة متصاعدة داخليا و خارجيا إلى أن بلغت ذلاوتها خلال 2012م و 2013م سواءا داخل تونس أو خارجها . (كما يوضح الرسم البياني في الملحق رقم :03) .

- من أسباب إنبعاث الحركات في تونس : العفو الشامل الذي نالوه بعد أحداث 14 جانفي . وتمركز هؤلاء الإرهابيين في المساجد و الدعوة للجهاد في سوريا تحت شعار : " الشعب من حررنا "(تم توضيح ذلك بخريطة في الملحق رقم : 04) ، هذا إن دل على شيء يدل على غضبهم من الحكومة و الجيش وهذا ما ظهر جليا في مناطق التفجير و المستهدفين ، إذ قام الجناح الدعوي لتنظيم أنصار الشريعة سنة 2011م بتنظيم خيمات دعوية و ملتقيات في تونس الكبرى و داخل الجمهورية . مثل : القيروان ، القصرين ، سوسة و سيدي بوزيد .

- لإستغلال الحركات الإرهابية للهشاشة الإجتماعية و الإقتصادية لشرائح كبيرة من المجتمع و خاصة الشبابية و النسائية منها .

- تنشأ التنظيمات الإرهابية و تتشكل على أساس وطني و ضمن حدود دولة بعينها ، إلا أنها تخضع إلى التنظيمات الإقليمية و الدولية التي تتبنى نفس المشروع .

[1]- عبد النور بن عنتر ،" الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي" ، **ندوة حول المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 17 و 18 فيفري 2013 .

- في البداية كان الإرهابيون التونسيون يباشرون التدريب في ليبيا و سوريا ثم يعودون إلى تونس ، ثم أقاموا مراكز تدريب داخل جبال تونس (تم توضيحهم بخريطة في الملحق رقم : 05) و تجدر الإشارة أن تطور الإرهاب داخل تونس إثر الثورة إنعكس مباشرة على التنظيمات الإرهابية المرابطة* في الجبال .

إنطلقت عمليات التدريب في تونس سنة 2012م ، وبلغت ذروتها سنة 2013م ، وهناك مجموعة من الشروط التي يتعين توفرها للتتحول منطقة ما إلى منطقة رباط وهي :

- الشرط الجغرافي : يعتبر الشرط الأساسي حتى لا تتحول المجموعات الإرهابية إلى صيد سهل و متاح لقوات الأمن ، و يعُتمد في إختياره وجود تضاريس جبلية و غابات في أماكن نائية يمكن إستغلالها لبناء تلك المعسكرات [1].

- التخوم : يقصد بها أن يكون الرباط على حواف الدول ، في المناطق الحدودية حتى يسهل عند وجود عمليات عسكرية ضدهم الفرار و الدخول إلى أراضي دولة محاذية ، التي عادة ماتكون بدورها مكانا لرباط تنظيمات إرهابية خاصة بها . فكتيبة "عقبة بن نافع " المرابطة بجبل الشعانبي كثيرا ما تعتمد عند مهاجمتها من طرف الجيش التونسي على دعم و مساندة كتيبة " الفتح المبين " المرابطة في الجبل الأبيض المتاخم لولاية تبسة بالتراب الجزائري .

- الشرط البشري : يشترط لصحة الرباط و سلامة المجموعات الإرهابية المرابطة أن تكون تلك التخوم و الجبال غير بعيدة عن التجمعات السكانية ، يتم إستقطاب بعض عناصرها لتوفير الدعم اللوجستي و المؤونة و يسهل النزول و الإنخراط و التماهي مع السكان المحليين .

- إعلان الإنتقال من أرض دعوى إلى أرض جهاد : فإغتيال "أنيس الجلاصي" الوكيل الأول بالحرس

---

* - يقصد بالرباط كمفهوم إنتقال مجموعات إرهابية داخل دولة إلى الجبال النائية و الوعرة العيدة عن الجيش و التي يصعب الوصول إليها .

[1] - عبد الرحمان الهذيلي ، **الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية** ، (تونس : المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية ، 2016) ، ص 100 .

الوطني بجبل السنك بجبال القصرين تصريحا كاملا بمبايعة أمير القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "أبو مصعب عبد الودود" و إعلانا عن إحياء سنة الجهاد بأرض القيروان .اكتشفت الوثيقة بجبل الشعانبي .

- وجود دار الضيافة في دولة مجاورة : يجب توفر تنظيمات إرهابية من خارج حدود الدولة التي ترابط فيها . وقد إستقرت التنظيمات الإرهابية بتسمية هذا الشرط "دار الضيافة" . ويقصد به أن يكون هناك في دول الجوار مكانا معدا لإستقبال المجموعات الإرهابية و تدريبها و إعدادها وتوجيهها إلى المجموعات الإرهابية المرابطة ، ويدخل في مهام دار الضيافة أيضا : جمع التبرعات والأموال و إرسال العدة و العتاد و الأسلحة و المساندة المادية و المعنوية بجميع أوجهها[1] .

و مما سبق يتضح أن الجبال (التخوم) الموجودة على الحدود الجزائرية التونسية كلها مناطق توتر تستعملها الجماعات الإرهابية في عملياتها أبرزها : جبل الشعانبي و جبل السمامة و جبل السنك ولاية القصرين الحدودية ، جبل العنق ، شط الغرسة ... (تم الإشارة إلى الجبال بخريطة في الملحق رقم :06) حيث أن جبل الشعانبي هو أعلى مرتفع في تونس إذ تبلغ قمته 1544م ، يقع في الوسط الغربي التونسي بولاية القصرين ، وهو مغطى بغابة من الصنوبر الجبلي ، شهد هذا الجبل أحداثا إرهابية منذ بداية الثورة يُقدر عدد شهدائها بثلث شهداء حرب الجلاء في مدينة بنزرت ضد المستعمر الفرنسي . معظم قادة المجموعات الإرهابية فيه من جنسيات جزائرية ، تمثلت أحداث جبل الشعانبي في إنفجار عدة ألغام و تبادل لإطلاق النار بين الجيش التونسي و مسلحين أعلنوا إتباعهم لكتيبة " عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، تسلل معظمهم من الجزائر إثر الثورة التونسية سنة 2011م [2]، حيث كان التسلسل الزمني للأحداث الإرهابية كالآتي :

- **01 جانفي 2013م :** إنجار لغم على شاحنة عسكرية
- **03 جانفي 2013م :** مقتل الوكيل الأول "مختار المباركي" ب 7 رصاصات في جبل الشعانبي .
- **06 جانفي 2013م :** إنفجار سيارة عسكرية بلغم مزروع في مدخل مدينة القصرين تسبب في قتل عسكريين و إصابة آخرين .

---

[1] - المكان نفسه .

[2] - " أحداث جبل الشعانبي" ، في:**http://ar.m.wikipedia.org/wiki** (2018/04/14) .

- **24 جانفي 2013م :** إكتشاف القوات الخاصة للجيش التونسي نفق في جبل الشعانبي طوله 10كيلو ميترات .
- **29 جوان 2013م :** تم قتل 06 جنود و ذبح 02 آخرين في كمين .
- **04 أوت 2013م :** وفاة جندي و جرح 07 آخرين إثر إنفجار دبابة بلغم ، وتم القضاء على 03 إرهابيين تونسيين من قبل الجيش الجزائري على مستوى ولاية تبسة إثر فرارهم من القصف .
- **05 أوت 2013م :** وفاة جندي بعد إنفجار لغم .
- **07 أوت 2013م :** القبض في منطقة أولاد مسعود على إرهابي متسلل من جبل الشعانبي و بحوزته كلاشينكوف و ذخيرة .
- **09 أوت 2013م :** القبض على 03 إرهابيين في حي الزهور بالقصرين و ذلك عقب معلومات من إرهابي مقبوض عليه سابقا .
- **11 أوت 2013م :** عملية قصف و تمشيط لجبل سمامة و هو جزء من جبل الشعانبي ، أدى القصف لمقتل ثلاثة مسلحين .
- **16 جوان 2014م :** تم في 18 رمضان 2014م قتل 15 جندي تونسي خمسة منهم بالرصاص و 09 حرقا بقذائف الآربي جي .
- **26 جوان 2014م** : قتل 03 جنود تونسيون أثناء إشتباكات مع مسلحين و جرح العديد من الطرفين[1] .

[1]- **المكان نفسه .**

- **من 22 أفريل – 26 أفريل 2015م** : مباشرة الجيش التونسي لعملية واسعة فوق جبل السلوم

بإسم "عملية غزو جبال القصرين" . تم القضاء على 16 عنصرا إرهابيا من بينهم الزعيم " أبو سفيان السوفي " الذي تولى القيادة بعد مقتل قائد الكتيبة الجزائري "خالد حمادي الشايب " المكني "لقمان أبو صخر" (تم توضيح العناصر الإرهابية فيجدولين بالملحقين رقم :07 و 08).

- ردود الفعل على هذه الأحداث :

- صرح رئيس الحكومة التونسي "علي العريض" أمام المجلس الوطني التأسيسي في 08 ماي 2013م أن عناصر من المجموعة المسلحة التي قبض عليها هم من الأشخاص المبحوث عنهم .

- قال وزير الداخلية التونسي "لطفي بن جدو" أنه تم إيقاف عنصرين من كتيبة "عقبة بن نافع" ، و أن إجمالي المعتقلين بلغ 37 عنصر لغاية 08 ماي 2013 . لهم ولاء للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

- تصريح وزير الداخلية التونسي في 31 ماي 2013م أن تونس تنسق مع الجزائر [1].

- الجيش الجزائري من جهته رفع من درجة التأهب على طول الحدود الجزائرية التونسية إلى غاية مثلث الحدود التونسية الليبية .

- تعزيز الحدود الشرقية للجزائر بتفعيل برج مراقبة مدعمة بكاميرات حرارية متطورة تغطي كل منها مسافة 3,5 ميلو متر لمراقبة التحركات المشبوهة لمافيا الإرهاب و التهريب .

- إستمرار الطلعات الجوية لحرس الحدود الجزائري .

- التمركز قرب الخنادق المحفورة مؤخرا و بعض المسالك الريفية على الحدود .

- إصدار تعليمات صارمة بالحزم و سرعة التدخل لوحدات الجيش المرابطة على طول الحدود مع تونس و حتى

[1]- **المكان نفسه .**

مع ليبيا في مواجهة أي تهديد أمني و إطلاق النار الفوري على العناصر المشبوهة التي لم تستجب للتحذير الأول [1] ومنه : كل المناطق الحدودية الجبلية التي تتوفر فيها شروط الرباط هي مناطق توتر نذكر منها : جبل الشعانبي و جبل السمامة بولاية القصرين ، جبال فريانة بجندوبة بتونس ، جبال تبسة و خنشلة بالجزائر ...

ثانيا : مناطق التهريب : الفراغ الأمني الذي أعقب إنتفاضة 2010م – 2011م ضد نظام بن علي إضافة إلى الفوضى التي أنتجتها الحرب في ليبيا تفسر إلى حد كبير الإرتفاع المثير للقلق في وتيرة عمليات التهريب عبر الحدود ، إن أكثر المناطق المستخدمة لتهريب الأسلحة و المخدرات هي المسالك الجبلية التي هي أيضا مفتاح تنقل العناصر الجهادية من المسالك الجبلية و هي أيضا مفتاح تنقل العناصر الجهادية من و إلى تونس و عبر الحدود الجزائرية ويتواجد عبرها نسيج من المرشدين على طول هذه الحدود و هي بمثابة الرادارات البشرية من رعاة و ساكني تلك المناطق ...، التي تضمن المراقبة على كل الحدود التي تكون معابر للتهريب المنظم .
يعتمد المهربون ثلاثة طرق أساسية للتهريب و هي :

1- التهريب على طريقة النملة **:** يقوم على تهريب كميات صغيرة من الأسلحة مثل : المسدسات ، ويمكن تفكيك هذه الأسلحة و إخفائها في بضائع مختلفة . يمكن تمريرها عبر نقاط العبور الرسمية.

2- التهريب عن طريق المهربين المختصين **:** حيث لا يخصص المهربون في هذه الحالة شاحنة كاملة لتهريب الأسلحة و لكن يتم جلبها بعد الطلب ، يسلك المهربون مسارات غير رسمية و عدد الأسلحة يكون محدود .

3- التهريب وفق طريقة "البيك آب" **:** عملية توصف بالشبه العسكرية تكلف الكثير و تتطلب أشخاصا مختصين على دراية كبيرة بطبيعة مثل هذه العمليات[2] . (تم توضيح مسالك التهريب في الملحق رقم :09) .

---

[1]- "الجزائر تنشر جيشها على حدود تونس" ، في :
http://www.aljazera.net/news/arabic/2015/06/28 (2018/04/20).

[2]- عائشة بن محمود ، "دراسة دولية تثبت تورط شبكات التهريب في الإرهاب ...و أسلحة خفيفة مخبأة في أحياء فقيرة في تونس" ، في : **https://africanmanager.com/site.ar/** (30مارس 2018 **).**

رغم أن التهريب كان منذ وقت طويل المصدر الوحيد للدخل لأعداد كبيرة من سكان المناطق الحدودية لكن في خضم الربيع العربي كانت نقطة التحول التي تمثلت في تهريب الأسلحة عبر الحدود (كما يوضح الملحقين رقم :10 و 11) ، و هو ما أصبح هاجسا ثقيلا لدى كل من السلطات الجزائرية و التونسية الذين كثفا من إنتشار قوات الأمن و الجيش لإعتراض هذا النوع من التهريب .

حيث تخسر الجزائر في هذه الأثناء ربع إنتاجها السنوي من الوقود بسبب شبكات التهريب التي تنشط على حدودها الشرقية مع تونس ، وهذا عبر منافذ سرية و أيضا بإستغلال الدواب التي يتم تحميلها ببراميل الوقود بعد تدريبها على السير في طرق و منافذ معينة على الحدود ، لفت البروفيسور "بوحنيبة" أن الحدود الشرقية مع تونس و ما عرفته من إشكالات أمنية أسهم في إنعاش هذه الجريمة [1]، تنتشر مناطق التهريب في الحدود الجزائرية التونسية في المنطقة الجنوبية من الحدود الجزائرية التونسية حيث تبدأ من موقع "شطيطة": المعروف بأنه من أهم الممرات التي يستغلها المهربون في العرق الشرقي الكبير و "شط الجريد" بولاية الوادي إلى غاية العوينات وواد شابرو ، شمالي ولاية تبسة ، مرورا بجبال النمامشة المتاخمة لجبل الشعانبي [2].

حيث سجلت مصالح الجمارك في إطار الحصيلة السنوية لعام 2013م ما يعادل 510 قضية تهريب على مستوى مفتشية الأقسام ببئر العاتر – تعتبر من مناطق التوتر في مجال التهريب – التابعة إقليميا إلى المديرية الجهوية لتبسة إحباط محاولة تهريب ما قيمته 35 مليار سنتيم من مختلف المواد المحجوزة و يتصدر هاته المحجوزات مادة المازوت ب 306 ألف لتر و 686 ألف لترا من الوقود بالإضافة إلى 243 و سيلة تعبئة فارغة ذات سعة معتبرة ، وهي المحجوزات التي وصلت قيمتها المالية لحدود 500 مليون سنتيم ، وفيما يخص محجوزات المواد الغذائية قدرت كميتها ب 7506,6كيلو غرام ، بالإضافة إلى مواد أخرى كألياف النحاس و

[1]- عثمان لحياني ،" الجزائر تخوض حربا ضد تهريب الوقود إلى تونس" ، في :
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/10/21.html. (2018/04/19).

[2]- " 20 منطقة عسكرية مغلقة على الحدود الجزائرية التونسية " ، في :
https://www.alarabia.net/north-africa.html. (2018/04/19).

مواد كهربائية و إلكترونية و مواد التجميل و السجائر و المشروبات الكحولية و غيرها[1] .

بلغت قيمة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الجارك سنة 2015م و التي كانت موجهة للتهريب 2,44 مليار دينار مقابل 1,8 مليار دينار سنة 2014 أي بإرتفاع قدره 26,2 % ، واحتلت المخدرات والأقراص المهلوسة الصدارة في قائمة البضاعة المحجوزة بقيمة 1,108 مليار دينار جزائري أي 45% من مجمل الكميات المحتجزة التي تورط فيها 110 شخص ، وتشير نفس الحصيلة إلى أن حجز السيارات تورط فيها 263 شخص تأتي في المرتبة الثانية فيما يخص نوع البضاعة المحجوزة بقيمة 486,1 مليون دينار جزائري وتخص 421 سيارة سياحية و عملية و 126 شاحنة و 10 جرارات و 80 دراجة و 3 معدات و حافلة بالإضافة إلى 15 قارب و 151 حمير مستعملة لنقل البضاعة الموجهة للتهريب ، و تتعلق هذه الأرقام بالسيارات المحتجزة و التي كانت تستعمل كوسيلة تهريب السلع أو السيارات المهربة في حد ذاتها ، ما يعادل 55,8 مليون دينار محجوزة بولاية تبسة ، وفيما يتعلق بالعملة الصعبة المحتجزة سنة 2015 فقد وصل مجموعها ما يعادل 52,3 مليون دينار ، تم رصد 80% من هذا المبلغ قرب المنطقة الحدودية المتاخمة لتبسة أي مقدار 41,5 مليون دينار ، و تمكنت مصالح الجمارك من إسترجاع خلال سنة 2015م ما مقداره 565900 لتر من الوقود نتيجة 520 عملية حجز لمبلغ إجمالي يقدر ب 8,1 مليون دينار عبر الحدود الشرقية و الغربية و الجنوبية[2] .

قد أعلن مدير رئاسة الجمهورية الجزائرية "أحمد أويحي" أن رفع أسعار الوقود قد يسهم في الحد من ظاهرة تهريب هذه المادة التي تسبب خسارة للبلاد بقيمة ما يقارب ملياري دولار سنويا . و أكد أويحي في مؤتمر صحفي ، الثلاثاء 5 جانفي 2016م أن :« ما يجب أن يعرفه الشعب الجزائري هو أن الدولة تستورد ما يعادل خمسة مليارات دولار من المحروقات بالأسعار العالمية لتبيعه يعشر سعره ، ليضيف نحن نسقي شمال

[1]- المغرب الأوسط ، التهريب عبر الحدود الشرقية أصبح أكثر خطورة " الجمارك تحبط تحويل 35 مليار سنتيم من ثروات الجزائريين نحو تونس " ، في: **http://elmaghreb-elawsat.com/?p=1853** (2018/04/19)

[2]- الإذاعة الجزائرية ، "تهريب: حجز أكثر من 2 مليار دينار من البضائع من طرف الجمارك في 2015" ، في: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160116/64661.html** (2016/04/19).

إفريقيا بأكثر من ملياري دولار من المحروقات ، ديزل و بنزين و غير ذلك ..." ، وتنتشر ظاهرة تهريب الوقود نحو تونس نظرا للإختلاف الكبير في سعر اللتر الواحد في محطات البنزين في الدولتين [1].

وقد أفاد مدير عام الجمارك التونسية "عبد الرحمان الخشتالي" :« بأن الدولة تخسر سنويا أكثر من 500 مليون دينار ، نتيجة عدم دفع السلع المهربة للأداءات المطلوبة ، ويشمل التهريب مختلف البضائع كالتبغ و البنزين و الأدوية و التجهيزات المنزلية و الغلال و مواد البناء ، و تشهد الحدود الجزائرية حركة كثيفة للتهريب وتتمثل في تجارة الوقود و السجائر و الكحول الفاخرة التي يتم بيعها للفنادق و كذلك المخدرات ، أما من تونس للجزائر فيقع تهريب المواد الغذائية ...»[2].

كشفت مصادر أمنية موثوقة أن القوات البحرية الجزائرية و مصالح خفر السواحل عززت تحركاتها و دورياتها عبر طول الساحل الشرقي المحاذي للمياه الإقليمية التونسية ، بعد ورود معلومات عن عزم عناصر التنظيم الإرهابي " القاعدة في المغرب الإسلامي" التحرك عبر المحور البحري ، و أفادت بوجود تنسيق رفيع بين الجزائر و تونس . تمت مباشرته مؤخرا لتعزيز المراقبة على طول الساحل البحري للبلدين . مشيرة في هذا الإطار إلى أن العناصر الإرهابية المتمركزة في غابات جبال ولايات الشرق الجزائري المحاذية للحدود التونسية تبحث عن سبل التسلل إلى الحدود التونسية عبر الحدود بعد تضييق الخناق عليها عبر المساك البرية من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي [3].

---

[1] - "الجزائر تخسر ملياري دولار سنويا جراء تهريب الوقود لتونس و المغرب " ، في:
(2018/04/19) **http://m.mc-doualita.com/**

[2] - "خشية من علاقة التهريب بالإرهاب ... تونس : عين على الإقتصاد و أخرى على الأمن "، في:
(2018/04/ 19) **http://www.panapress.com.**

[3] - خديجة ر ، "الجزائر رفضت طلبا تونسيا بفتح خط بحري لأسباب أمنية " ، في :
(2018/04/20) **http:/www.djazairess.com/elmustakbal/18279.**

المبحث الثاني : الآليات الجزائرية التونسية في حماية أمنها و حدودها في الأوضاع العادية :

تقوم الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجزائرية التونسية محليا في الظروف العادية على عمليات الحماية و المراقبة الروتينية المناطة بها مصالح أمن الحدود ، كما سنبينه في هذا المبحث باستقصاء أهم الآليات و الجهود.

المطلب الأول : الآليات الجزائرية على المستوى المحلي الوطني :

أولا : مراقبة و مواجهة عمليات التسلل و الهجرة غير النظامية العابرة للحدود : تعد الجزائر أحد أكثر الدول المغاربية إستقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية و التسلل حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر السنين ، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي و النيجر و ليبيا و ذلك في ظل تدهور الأوضاع الدولاتية من الناحية الإقتصادية و الأمنية و حتى البيئية . وتتسم هاته المشكلات العابرة لحدود الدولة الجزائرية بخصائص تنفرد بها و تميزها عن غيرها من الدول المغاربية الأخرى و نذكر منها :

1- تعدد الجنسيات الأجنبية المتسللة إلى الدولة **:** حيث أكدت مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013م أزيد من 10 آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة إفريقية ، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية و نيجيرية في مناطق "تيريرين ، غرسو و إيليني الجبلية" بولاية تمنراست . بينما بلغ عددهم منذ عام 2000م حوالي 70 ألف مهاجر غير شرعي . ارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014م ب80%[1] .

2- تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية .

3- تصاعد ظاهر التسلل و الهجرة غير النظامية **:** و ذلك لتدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة و المنهارة و تسلل أفرادها المهاجرين من جهة ، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب و تقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور وصولا إلى إسبانيا ، ليس فقط من طرف المهاجرين الأفارقة و إنما حتى من طرف لاجئين من دول عربية .

[1]- "الجزائر ترحل أول دفعة من اللاجئين الأفارقة قبل نهاية 2014 ، في :
. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/223701.html . (2017/12/14) **.**

بناءا على ما سبق ، فإن تفاقم ظاهرتي التسلل و الهجرة غير النظامية حيال الدولة الجزائرية و إستمرار تدفق المتسللين و المهاجرين عبر حدودها إستوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي ، نبين أهم الجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير النظامية و التسلل وفق جملة من التدابير و الإجراءات القانونية و التنظيمية و الهيكلة الأمنية و هي كما يلي :

أ- التدابير القانونية و التشريعية **:** شددت الأنظمة و القوانين و القرارات الإدارية التي أصدرتها السلطة التنفيذية في الدولة العقوبات و مد المخالفات إلى فئات المواطنين المتورطين في مساعدة المتسللين و تهريب المهاجرين ، و كذلك ضبط أصحاب الأعمال المخالفة للقوانين و الأنظمة المعمول بها في الدولة و أهم المواد من مشروع قانون العقوبات المعدل المتمم :

- المادة : 175 مكرر 1 : يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر و بغرامة من : 20.000 إلى 60.000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية ، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول .وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[1].

- المادة 303 مكرر30 ، 31 : يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى .يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 300.000إلى 500.000 دج .كما يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى(10) عشر سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دينار جزائري كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

---

[1]- الجمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، الأمانة العامة للحكومة ، قانون العقوبات ، القسم الثامن(2) ، الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ، المادة 175 ، مكرر 1 ، ص 76 ، من الموقع : **http://www.joradp.dz/trv/apenal.pdf. (2018/03/20).**

- إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له ، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

- **المادة 303 مكرر 36 :** يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها .

- وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 2009/02/25 ، المعدل و المتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1999 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري[1] .

ب- الإجراءات التنظيمية : تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية بتكثيف جهودها في مطاردة و ضبط المتسللين الذين نجحوا في إختراق حدود الدولة و البقاء فيها و كذلك نشطت جهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود و السواحل بتكثيف دورياتها على إمتداد الحدود البرية و البحرية لإحكام السيطرة و ضبط محاولات التسلل [2].

حيث يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين ، وبعدها يتم إقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم و تشخيص هويتهم و معرفة الطرق المستعملة للهجرة غير الشرعية و تحرير إجراء جزائي ضدهم طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل إرتكاب جرائم ، و تقديمهم إلى العدالة [3].

ج- الهيكلة العسكرية و الإجراءات الامنية : عملت الجزائر على تعزيز كل الجهود للمراقبة على طول حدودها البرية و البحرية و الجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية و تنظيمية لعبور الأفراد و ضبط الحدود و من هذه الوحدات :

---

[1]- الحامدي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 130 ، 131 .

[2]- الأخضر عمر الدهيمي ، "دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر" ، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الندوة العلمية حول : **التجارب العربية في في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، فيفري 2010 ، ص 17 .

[3]- **المكان نفسه** .

- قيادة وحدات حرس الحدود : GGF : تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية * بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1977م ، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 08 جانفي 1991م ، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي من : قيادة وحدات حراس الحدود ، وعلى المستوى المركزي من : قيادة وحدات حراس الحدود ، وعلى المستوى الجهوي : قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية و مراكز حرس الحدود ، تتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها ومن مهامها الأساسية نذكر :

- مراقبة و حماية المناطق الحدودية البرية وضمان مهام الدفاع و الحراسة الدائمة لها.
- جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها و التبليغ المبكر عن أي تحرك مشبوه للسلطة العسكرية للجيش خلف حدود الدول المجاورة ، ومعرفة السكان القاطنين بجوار الحدود و التعريف بنشاطهم .
- المشاركة في مكافحة الإرهاب و التخريب و حماية المناطق الإستراتيجية بفضل وجود وحدات داخلية و أخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو الهجرة غير الشرعية .
- حماية الأجانب العاملين بالشركات الإقتصادية المتواجدة بالمناطق الحدية .
- تطهير الحدود الشرقية و الغربية من الألغام و إزالة آثار بقاياها الممتدة على خطي شارل و موريس و جنوب البلاد .
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الترسيم على طول الشريط الحدود .
- إضافة إلى ذلك تضطلع بالمساعدة الإنسانية و الإسعاف و إنقاذ التائهين في الصحراء و تتبع آثارهم، وحاية البيئة و الآثار التاريخية[1]
- مصالح شرطة الحدود : لها دور في مراقبة الحدود و المتمثلة في الإجراءات الإدارية و القانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و الممتلكات عبر الحدود ، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية و المخدرات ، والتهريب و ضمان حراسة و أمن الموانئ و المطارات و السكك الحديدية و مراكز المراقبة

* - من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل 2009 تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني وهي التسمية الحالية .

[1] - مجلة الجيش الوطني الشعبي ، **حرس الحدود** ، ع 1 ، جويلية 2012 ، ص ص ، 94 ، 95 .

كما تتكفل بالأجانب و تقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى [1].

- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية : BRIC :والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال :
- البحث و التعرف و توقيف و متابعة أفراد شبكات تهريب المهاجرين المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين و الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية .
- تتبع المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية لتحديد نقاط العبور غير الشرعية .
- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في الجزائر (الطرد والترحيل) .
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية : OCLCIC : أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني و هو جهاز للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه :
- مكافحة خلايا و شبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني .
- ردع الأطراف التي تساعد على إيواء الأجانب غير الشرعيين .
- وضع إستراتيجية وقائية و ردعية للحد من التسلل و الهجرة غير النظامية .
- مكافحة التوظيف و العمل غير الشرعي للأجانب و تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة و الإقامة غير الشرعية [2].

ثانيا : الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية و جرائم أمن الدولة : تعد عمليات التهريب أحد أشكل المشكلات الحقيقية التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية و الجوية و البحرية الجزائرية إذ ينشط التهريب على طول الحدود لأهداف مختلفة قد تكون إقتصادية و خاصة للأفراد الذين يسعون للربح المادي بطرق غير مشروعة ، وكذلك المنظمات و الجماعات المتخصصة في هذه العمليات ، وقد يكون التهريب مدعوما من جماعات الجريمة المنظمة أو بعض الدول و خاصة إذا كان ذلك يخدم أهدافا سياسية أو

[1]- الدهيمي ، **مرجع سابق** ، ص 18 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 20 .

إجتماعية[1] ، ومايزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب و مختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها و هذا ما يستلزم أيضا زيادة الموارد و الإجراءات الوقائية المناطة بذلك و يمكن إيضاحها على مستويين :

المستوى الأول : مستوى تأمين المجالات المفتوحة : تضطلع وحدات حرس الحدود المرابطة ليلا نهارا على غرار وحدات الجيش الوطني بمسؤولية كبيرة متضمنة الذود عن جميع أشكال التهريب و الإختراق على طول الخطوط الحدية الجزائرية ، وتعمل على تحسين ظروف العمل في المناطق المعزولة ، وتعزز قدراتها في الإستعلام ، الرصد و التصدي لمختلف تهديدات الأمن اللين العابرة لها ، حيث إتخذت في هذا الإطار قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جُسدت ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي وهي:

1- الأجراءات التنظيمية : وتتمثل في :

- تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية : منذ سنة 2008م تم إستحداث سرية مستقلة جديدة بمحتذاة الشريط الحدودي و التي تتراءى داخلها أبراج المراقبة التي بنيت خصيصا لعمليات المراقبة الدائمة المجهزة بكل الإمكانيات البشرية و المادية و تسمح تلك الأبراج برصد أي حركة على مدار 24 ساعة / 24 ساعة ، وذلك بالمسح الشامل للمقاطعة ، وفي حالة ما إذا تم رصد حركة مشبوهة يتم الإتصال مباشرة بالقيادة لإتخاذ الإجراءات المناسبة ، و كٌجراء مستعجل تم تنصيب نقاط ملاحظة أرضية بين المراكز المتقدمة كدعم إضافي لهذا الأخير حيث تم وضعها في الأماكن و الممرات المحتمل أن يسلكها المهربون و المهاجرون غير الشرعيون و الإرهابين ، حيث تعمل في النهار كنقاط ملاحظة لتتحول ليلا إلى كمائن ، مهمتها الرئيسية صد أي إختراق بري في جو من الحيطة و الحذر و السرية* .

- التدعيم بمراكز للشرطة القضائية : التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب ، و يندرج إستحداثها في الإطار الرامي إلى تطوير و دعم و إحترافية هيئة حراس الحدود ، حيث أسندت لمراكز الشرطة القضائية مهمة التدعيم العملياتي من خلال تنفيذ مختلف الخدمات الخارجية المتمثلة في الدوريات و الكمائنعلى طول قطاع الحدود و التنسيق مع المصالح الأخرى

[1]- عبد الرحمان الغنزي ، "أمن الحدود البحرية و دوره في تعزيز أمن الدولة " ،ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى حول : **قضايا الملاحة البحرية و تأثيرها على الأمن** ، 2012 ، ص 6 .

*- حيث شرعت وزارة الدفاع الوطني في أخذ تعزيزات جديدة إثر تفاقم ظاهرة التهريب ، إذ بادرت بإنشاء 20 فرقة متنقلة و 23 مركز مراقبة مراقبة جديد ، الذي يدخل ضمن إستراتيجية الجزائر لمكافحة التهريب و حماية حدودها البرية، إضافة إلى إستحداث نحو 20 فرقة متنقلة جديدة على شكل مراكز متقدمة .

كمصلحة الجمارك و حراسة الشواطئ الجزائرية و رغم الدعم الجوي إلا أن تلك الجهود تبقى غير كافية لإحباط خطط المهربين [1].

2- الإجراءات الوقائية ميدانيا **:** تتمثل في مايلي **:**

- الحواجز المادية في المناطق المفتوحة **:** فرضت طبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا إتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر الخنادق ، بناء الحواجز ، الأسوار و الأسلاك الشائكة و غيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل و عبور المهربن بالمركبات أو الدواب أو حتى مترجلين ، بغية تضييق الخنادق و سد ثغرات المسالك و كشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها ، وهذا مايسهل عمليات الرصد و الملاحظة على الضفتين الشرقية و الغربية للجزائر . وفي هذا الصدد شرعت السلطات الجزائرية في حفر خندق على طول الشريط الحدودي مع تونس بعمق 4 أمتار و بطول مماثل لمنع عمليات التهريب عبر البلدين [2]، إضافة إلى حفر خندق كبير مكهرب على طول الحدود مع المغرب تم ملؤه بالبترول ، وكذا الحدود المشتركة مع ليبيا[3] .

- إعداد خطط المراقبة و الرصد **:** تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات و المتسللين ، فقد تم إعطاء تعليمات لقادة المجموعات و المحاور التي يسلكها المهربون مع تكثيف عمليات المراقبة الميدانية و الدوريات و الكمائن و التفتيش للوقوف على النقائص المسجلة و تصحيح الأخطاء المرتكة .

- عقبات سكان الحدود **:** يؤدي التواجد السكاني الكثيف و القريب من الحدود إلى زيادة الأتعاب و صعوبة و عرقلة مهام المراقبة ، خصوصا مع تشابك علاقات القرابة و المصاهرة مع سكان البلد المجاور أو إمكانية تورطهم مع جماعات التهريب و غيرها ، على غرار معرفتهم للمسالك الصعبة و إستغلال الحيوانات و الدراجات ، و المناسبات الدينية و الوطنية و الظروف الصعبة كالضباب و الظلام ، كل هذا يعقد عملية الإستعلام و الحصول على المعلومة من أولئك السكان ، و بالتالي يُعدون مصدر عرقلة لعمل

---

[1] - **مجلة الجيش الوطني الشعبي** ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، ع 2 ،(نوفمبر 2012) ، ص 76 .

[2] - تطاوين دال ، "الجزائر تحفر خندقا على طول الحدود التونسية و الحرس الوطني يراقب ميدانيا" ، في:
http://www.tataouinedel.com/news.php ?action :view&id 5306.(2018/01/15)

[3] -الجريدة الإلكترونية هسبريس ، "الجزائر تخندق حدودها مع المغرب "، في :
http://www.hespress.com/permalink/86037/html (2018/04/18).

الحراس أو داعمة في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة[1] .

المستوى الثاني : على مستوى المداخل و المنافذ الحدودية الرئيسية : وتتمثل في ما يلي :

- الإجراءات الرقابية الروتينية : لا يجتاز المهاجرين غير الشرعيين و المهربين الجبال و البحار فقط بل إنه كل عام يتوجه الملايين منهم إلى المداخل الرئيسية الحدودية الجزائرية ، تكمن مهمة المراكز المتقدمة للجمارك و الشرطة الحدودية في إكتشاف الداخلين بطريقة شرعية و من يحاول التسلل إليها، إذ تعمل نقاط المراقبة كسدود ثابتة تؤدي دورا مهما في عمليات التفتيش الروتينية للتعريف بالمركبات و الأشخاص و تستخدم نقاط المراقبة في مختلف عملياتها الروتينية مختلف أجهزة الكشف و التحري ، ومن أبرزها الكلب البوليسي .

- الخبرة و الفطنة المهنية لدى حراس الحدود : تلعب اليقظة المهنية دور كبير في إكتشاف المهربين ، وذلك لتمكن المصالح الأمنية الجزائرية من تحقيق نتائج نوعية رغم حيل المهربين و إستغلالهم لشتى الظروف المناخية و التضاريسية و البشرية على شريط الحدود ، وتجلت في المجالات الآتية :

- في مجال تهريب المخدرات .
- تهريب الأسلحة و الذخيرة و المواد المحضورة الخطرة و المشعة .
- تهريب الوقود ، البضائع و السلع .
- تزوير الوثائق و العملات و تهريب المعادن الثمينة إلى الخارج .
- في مجال تهريب الثروات الطبيعية و الأثرية.

[1]- مجلة الجيش الوطني الشعبي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 76 ، 77 .

المطلب الثاني : الآليات التونسية على المستوى المحلي :

أكد المتحدث السابق بإسم الجيش التونسي العميد "مختار بن نصر" أن الجيش التونسي تأسس على عقيدة ديمقراطية مهمته حفظ السلام و المساهمة في عمليات الإنقاذ في حال حدوث كوارث . حيث أن الجيش التونسي بقي إلى ماقبل الثورة أشبه بالصندوق الأسود الذي لا يُعرف عنه الكثير إلا كونه مؤسسة قليلة الإمكانيات [1] ، يتكون الجيش التونسي من قوات برية و قوات بحرية :

1- **الجيش البري التونسي :** يتكون من 60.000 جندي ، تتسلح المشاة البرية التونسية بعدد غير محدد من الدبابات يتراوح عددها بين 250 و 300 دبابة ، كما تتسلح بمئات من المدرعات و ناقلات الجند وتتعزز قوات المشاة بقرابة 500 صاروخ مضاد للدبابات ، و 250 مدفع هاون عيار 47 ميلمتر ، بالإضافة إلى ذلك تمتلك هذه القوات عدد غير محدد من صواريخ أرض – جو من طراز AIM و كذلك هناك 48 قطعة للدفاع الجوي .

2- **القوة البحرية :** يتكون جيش البحر التونسي من حوالي 6500 جندي و يمتلك 109 زوارق دورية سريعة و 6 بوارج حربية بينها بارجتا الدستور و الجمهورية ، كما تمتلك هذه القوات عدد محدود من الطائرات المضادة للغواصات تتسلح بصواريخ جو – بحر [2] .

لسد حاجياتها العسكرية ، دخلت تونس مجال التصنيع العسكري سنة 2010م ، أطلقت الإطاحة بالرئيس بن علي في العام 2011م عملية إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي بعيدا عن الدولة البوليسية ، إذ بدأ الجيش الذي يعاني تاريخيا من نقص التمويل و التجهيز يشهد تحسن وضعه . وقد أجبرت التهديدات الأمنية المتزايدة في تونس الحكومات المتعاقبة على زيادة ميزانية الجيش و تجهيزاته و روابطه الدولية و قدراته المؤسسية و نفوذه السياسي [3].

لم تلعب القوات المسلحة التونسية دورا أساسيا على الإطلاق كما لم تضف صفة الشرعية على النظان السابق ، إلا أن المشاركة في مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منحت الجيش الخبرة الضرورية لسد

---

[1]- "خصوصية الجيش التونسي مقارنة بنظيره المصري" ، برنامج حيث الثورة ، مقدمة الحلقة غادة عويس ، تايخ الحلقة 2014/10/23، في:
http://aljazerra·net/programs/revolutionrhetoric/2014/10/23. (2018/04/21)

[2]- ويكيبيديا ، في: **https://ar·m·wikipedia·org/wiki·** . (2018/04/03)

[3]- شاران غريوال ، "ثورة هادئة : الجيش التونسي بعد بن علي "، مركز كارنيغي الشرق الأوسط ، 2016/02/14 ، في: **http://carnegie-nec·org/2016/02/24/ar-62830/iuop·** (2018/03/31).

الفراغ الذي تركته قوات الأمن عند إنهيار حكومة بن علي ، يرى أحد المسؤولين العسكريين الكبار أن إصلاح أية وزارة مرتبط إرتباطا وثيقا بإصلاح الوزارات الأخرى ، و أن إصلاح وزارة الداخلية سوف يكون أمرا حيويا لسرعة عودة الوات المسلحة إلى ثكناتها ، إلا أنه لحين معالجة شرعية و قدرة وزارة الداخلية و تحسينها سوف تستمر القوات المسلحة في توفير مهام أمنية داخلية ، ومنه يمكن تلخيص الإصلاح المقترح لقطاع الأمن التونسي على أنه إنتقال من نظام شرطي إلى خدمة شرطية يمكنها الإستجابة على الفور لمواجهة تحديات الجريمة الجديدة .

رغم هذا الواقع إلا أن القوى الأمنية و العسكرية التونسية تحاول تطوير قدراتها الميدانية ، وفي الوقت نفسه تعزيز تسليحها على قدر المستطاع و المتاح ماليا . أما على مستوى الميدان طورت هذه القوى تكتيكاتها وقامت بتفعيل دور سلاح الجو بشكل دائم على الحدود مع ليبيا و الجزائر عن طريق إدامة طلعات الدوريات الجوية .

أيضا إستفادت من دروس المواجهات في المناطق الجبلية ، و أنشأت نقاط مراقبة بصرية و رادارية دائمة موزعة في النقاط الإستراتيجية داخل و على مداخل المناطق الجبلية الساخنة ، و إعتمدت العربات المضادة للألغام كوسيلة تنقل أساسية في هذه الناطق . هذه الإستراتيجيات بدأت تعطي مؤشرات إيجابية من أهمها فشل الكمين الذي نصبته مجموعة مسلحة لدورية تابعة لقوات الحدود في ولاية القصرين . حيث نمت ميزانية وزارة الدفاع بمعدل 21% من العام 2011م إلى 2016م (كما يوضح الجدول في الملحق رقم :12) وكذلك شهدت الفترة الإنتقالية زيادة التعاون العسكري – العسكري مع الدول الأجنبية . فقد صادقت تونس على إتفاقيات للتعاون الأمني مع دولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2011م ، ومع تركيا في أكتوبر 2013م ، ومع قطر جوان 2014م ، ونمت العلاقات مع الولايات المتحدة أيضا بصورة كبيرة منذ قيام الثورة ففي أفريل 2014م . إستضافت اولايات المتحدة أول حوار إستراتيجي سنوي بينها وبين تونس ثلاث مرات في العام التالي . في جويلية 2015م ، منحت الولايات المتحدة تونس وضع الحليف الرئيس السادس عشر من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، وهي التسمية التي تكون عادة مصحوبة "بالإمتيازات المادية" بما في ذلك أهلية الحصول على التدريب و القروض لشراء معدات خاصة بالبحوث التعاونية[1] و التنمية و التمويل العسكري الخارجي من أجل الإستئجار التجاري لبعض المواد الدفاعية ، وفقا لوزارة الخارجية الأمريكي

[1] - المكان نفسه .

إضافة إلى ذلك ، قامت القوات المسلحة التونسية بتعزيز قدراتها الإنتاجية الخاصة ، صنعت أول زورق في أوت 2015م أطلقت ليه رمزيا إسم "إستقلال".

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تبين أن للحدود عمر يتحدد وفق إتفاقيات دولية و معضمها موروثة عن المستعمرات الأوروبية وأيضا تمثل الحدود مراكز تنظيم عبور الأشخاص و الأموال وحتى الأفكار بطريقة تسهل العملية و لا تعرقلها ، تميزت الحدود الوطنية بتنامي ظاهرة التهديدات العابرة للحدود بعد دراستنا للحدود الجزائرية تم تحديد مناطق التوتر فيها و التي تتمثل في مختلف الولايات الحدودية التي تمارس التهريب كمهنة إضافة إلى التخوم المتواجدة بالحدود التي إتخذت منها الجماعات الإرهابية مراكز رباط ، للجزائر و تونس آليات مختلفة لحماية أمنها الداخلي و حدودها ، من ما سبق يتضح أنه : لا ترتبط قوة الدولة بقدرتها على إبعاد التهديدات القائمة من الجانب الآخر و إنما أساسا على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبها داخل حدودها .

الفصل الثالث

الفصل الثالث :التنسيق الأمني الجزائري التونسي في ظل التحولات السيلسية في تونس

شكلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي إجتاحت الدول العربية منذ 2011م ، و قد تباينت تأثيراتها من دولة إلى أخرى تأثرا بالسياق السياسي و الإجتماعي الذي تعيشه كل دولة ، كدراسة لأبرز مخلفات هذا الإصلاح السياسي سنوضح في هذا الفصل في ثلاث مباحث على التوالي : التحولات السياسية في تونس ، ثم الوضع الأمني في الجزائر خلال فترة الدراسة ، ثم إبراز أهم الملفات الأمنية في تونس في الفترة من 2011م إلى 2016م ، ثم خلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي و أخيرا التنسيق الأمني الجزائري – التونسي .

المبحث الأول : الإصلاح السياسي في تونس

شهدت تونس ثورة أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس السابق " زين العابدين بن علي ". واليوم تسعى إلى إعادة إصلاح منظومتها على جميع الأصعدة ، خصصنا هذا المبحث للإصلاح السياسي سنوضح فيه : المسار الإنتقالي في تونس و محطات الإصلاح السياسي فيها .

المطلب الأول : المسار الإنتقالي في تونس : قبل الدخول في صلب الموضوع نعرف الثورة أولا :

عّرف قاموس الموسوعة العربية الثورة على أنها :« بمثابة تغيير جوهري في الأوضاع السياسية و الإجتماعية في بلد معين ، لا يتبع في أحداثه الوسائل المقررة في النظام الدستوري لذلك البلد ».

يعرفها " مايكل روسكن Micheal Roskin " و " روبرت كورد Robert Cord " في كتابهما : مقدمة في العلوم الساسية . الثورة :« هي عملية تغيير ستؤدي إلى تحول جذري في النظام السياسي بما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القديم و النخبة التابعة له » [1].

و بذلك فإن ما حدث في دول ما يطلق عليه إعلاميا " الربيع العربي" ليس أكثر من تعبير عن حركة مطلبية إجتماعية سياسية ، عبرت عنها حركات شعبية بشعارات واضحة ، لكن في غياب قيادات فكرية ريادية ، ومشاريع مجتمعية ثورية و رؤية مستقبلية واضحة ، لم ينتج عنها حتى الآن تغير جذري في المجالات الإجتماعية

[1]- وفاء لطفي ، **الثورة و الربيع العربي : إطلالة نظرية** ، (لندن : مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية ، 2013) ، ص 11 .

و السياسية يمكن التأسيس عليه ووسمها بالثورة ، ولكن هذا ليس معناه القطع النهائي بين مجريات الأحداث الحالية و مآلاتها المستقبلية .

نخلص بناءا على هذا إلى أن ما حدث في تونس يمكن إعتباره عملية تحول سياسي نتيجة إفتقاره لمرجعية فكرية و لا يعدو أكثر من وصفه بأنه عملية إحلالية* ، سمحت بتغيير جزئي في منظومة الحكم ، نتيجة الهيجان الشعبي الرافض للواقع القائم و الساعي لقلبه للوصول إلى وضع مغاير تماما ، ومن ثمة فإن هذه التغيرات جرى التواتر على وصفها في تونس على أنها " ثورة شعبية " تهدف إلى إرساء وضع جديد يود إلى إعادة تغيير نمط العلاقة بين مختلف القوى السياسية و الإجتماعية ، شاع تداول لفظ الثورة في الأوساط الشعبية ومن طرف بعض الإتجاهات الفكرية على المسار التحولي في هذا البلد ، فلا يمكن أن ننفي حقيقة إفتقار الحراك التونسي لقيادة واضحة فهذه الأحداث جاءت متسارعة ضد نظام شمولي تسلطي ، واتسمت بطابع شعبي يتجلى من خلال الشعار الذي تردد و حمل نداءا شعبيا عاما انصهرت فيه جميع القوى المشاركة تحت راية التغيير و بشعار :" الشعب يريد إسقاط النظام "[1]، حيث يفسر الدكتور المولدي الأحمر* هذا الإلتفاف و الإستقطاب الكبير بثلاث دوافع رئيسية هي :

1- تضرر أغلب الفئات الإجتماعية من السياسة العامة المتبعة في البلاد ، سواءا على المستوى الإقتصادي أو الثقافي أو الإجتماعي .

2- تحول النخبة السياسية الحاكمة نتيجة بقائها زمنا طويلا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة

---

*-يعتبر الإحلال أحد أوجه التحول السياسي و يطلق عليه كذلك نمط التحول من أسفل ، حيث تأتي هذه العملية بمنأى عن رغبة السلطة في التغيير و تقودها المعارضة في البلدان التي تتوافر على معارضة قوية ، وقد تكون نتيجة لتعبئة جماهيرية ، أو حدوث هيجان شعبي نتيجة فشل النظام في تجاوز الأزمات و تحقيق الرغبات الشعبية في الإصلاح و التنمية ، وعادة ما يتم ذلك عن طريق تحالف قوي للمعارضة مع الجماهير الشعبية الرافضة للوضع القائم ، وقد تنتهي بهذا الوضع و في حالات إلى الإطاحة بالنظام و إحلال نخبة جديدة محل النظام القديم تطمح لإرساء و بناء نظام جديد .

[1]- منصور لخضاري ، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص التنظيم الإداري والسياسي ، (جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012) ، ص 394 .

*- الدكتور المولدي الأحمر عضو بالهيئة التنفيذية للجمعية التونسية للدراسات السياسية ، وعضو في هيئة تحرير مجلة الكراسات التونسية ، وعضو بمخبر الدراسات المغاربية .

ومنافسة إلى الأوليغارشية مما ترتب عنه فقدانها قدرتها التنظيمية على التواصل مع الغالبية الواسعة مع أفراد المجتمع .

3- أن التجانس الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينات و سبعينيات القرن العشرين جعلت من العروش و الجهات و التقسيمات بين الريف و الحضر مفردات غير وظيفية في حشد جماهير المتضررين من الأزمات السياسية و الإجتماعية للبلاد ، رغم أن بداية الأحداث كانت في مناطق معزولة و بعيدة [1].

عادت بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010م ، أين خرج آلاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش ، و التضامن مع الشاب " محمد البوعزيزي " الذي أضرم النار في جسده كرد فعل على تعامل قوات الأمن معه ، على إثر ذلك إنطلقت المظاهرات و خرج آلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة و عدم وجود عدالة إجتماعية و تفاقم الفساد داخل النظام الحاكم ، حيث شملت المظاهرات مدنا عديدة في تونس و كان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر و يتزايد معه خروج الأمر عن نطاق السيطرة الأمنية ، و هو مادفع النظام السياسي في تونس لإستخدام أساليب و طرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات ، تنوعت هاته الأساليب مابين ترهيب وترغيب و لكنها فشلت جميعها في ايقاف هذه المظاهرات [2].

في مايلي سنوضح أسباب قيام الثورة في تونس و عوامل نجاحها :

أولا : أسباب قيام الثورة في تونس : هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر و الخروج في مسيرات و إحتجاجات، تتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالا متعددة و متنوعة منها : السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي . نذكر منها :

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال و الأعمال في الدولة التونسية **:** كإمتلاك " صخر

[1]- المولدي الأحمر و آخرون ، **الطابع المدني و العمق الشعبي للثورة التونسية ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات** ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012) ، ص 128 .

[2] - علي عبده محمود ، " الثورة التونسية : الأسباب ... عوامل النجاح ... النتائج " ، في : **http://www.sis.gov.eg/Newvr/8/34-htm-** (2018/02/30)

الماطري " زوج إبنة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي " لبنك الزيتونة الإسلامية ، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية إنتشارا و إذاعة الزيتونة الإسلامية ، ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليكس ، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للإستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلى ، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين و التحايل عليه للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم ، والسيطرة على الأجهزة السياسية و الأمنية ما أتاح لهم إستغلال النظام الإقتصادي و القطاع المائي لإثراء نفسه [1].

2- إنتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي **:** أشارت برقيات ويكليكس إلى تنامي مشاعر السخط بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة ، في وقت بلغت فيه معدلات البطالة %30 [2].

3- إنتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان **:** حيث لم يبد أي إحترام لسيادة القانون و هو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعانات الشعب التونسي سنوات طويلة ، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة و الشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها إرباك الشارع بشعارات مزدوجة كما حدث في مصر مثلا[3] .

4- لا صلة للنظام التونسي بالشارع و الرأي العام و قد بدا غير مبال بالقضايا العربية و رتب علاقاته مع إسرائيل منذ أوسلو ، و جعل قبلته الشمال بشكل علني [4].

5- الظلم المتزايد و الفقر المنتشر في الكثير من المناطق **:** فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي

---

[1]- هنا محمود ، "معلومات أساسية عن جمهورية تونس " ، **آفاق إفريقية** ، ع 7 . (خريف 2011) ، ص 158 .

[2]- عبده محمود ، **مرجع سابق** .

[3]- عزمي بشارة ، " وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة " ، في : **http://www.Algazeera.net**. (2018/04/21).

[4]- عبده محمود ، **مرجع سابق** .

تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد بسبب تصاعد الواردات و إنخفاض الصادرات أدى إلى إنخفاض القدرة الشرائية للفرد .

6- المحسوبية و الرشوة **:** أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه . كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الإقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية و إفتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن و القضاء و الإدارة [1].

دفعت هذه الأسباب إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى الشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم و الطغيان . و الأحداث على مدار التاريخ تؤكد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور و إنهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم و الطغيان في المجتمعات .

ثانيا : عوامل نجاح الثورة في تونس : كانت نقطة البداية مع النظام التونسي بقيادة بن علي بتاريخ 1987/11/17م عندما إنقلب بن علي على الرئيس بورقيبة و الذي كان جزءا من أركان نظامه و أعمدته، عند مجيئه رفع شعارات التغيير و الإصلاح و التجديد و سمى عهده "بالعهد الجديد" ، و انتقد سياسات ونهج سلفه بورقيبة ، فسرعان ما دخل في مواجهة مكشوفة مع كافة القوى الوطنية من إسلاميين و قوميين

و شيوعيين ، و كانت النتيجة هي ضرب القوى السياسية المنافسة و تشريد قادتها و كوادرها و ملء السجون و المعتقلات بأبناء تونس . و كرس نظام الحزب الواحد و ما يتطلبه ذلك من وجود أحزاب الديكور لدعايته ، وبذلك حول تونس إلى أكبر سجن في العالم في ظل غياب الحريات و القوى السياسية و المؤسسات المعبرة عن إرادة الشعب ، وتم إختزال تونس في الحزب ليختزل الحزب في بن علي [2] . كل ذلك أدى إلى وجود العديد من العوامل و المبررات التي ساعدت على نجاح الثورة و كان أهمها مايلي :

- خصوصية المجتمع التونسي وذلك من خلال **:** التجانس في تركيبته الدينية و العرقية و المذهبية .

---

[1] - " أسباب الثورات العربية – الأوضاع المعيشية و الإقتصادية السيئة وسوء الأوضاع السياسية و الفساد " ، في : **http:// Arwikipedia .org** (2017/12/14)

[2] - حسين سليمان ، " تونس الثورة.المشهد.التداعيات.العبر"، في : **http://www-ARABic-AWATe.com** (2018/02/01).

- عدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام.
- إصرار المتظاهرين على تحقيق أهداف معينة و هي إخراج الرئيس زين العابدين بن على .
- الحمية العشائرية : مازالت حاضرة في مدينة سيدي بوزيد و التي ساعدت على إشتعال الغضب بين الأهالي .
- أخذ الشباب كفئة مضطهدة و مهمشة و لا مصالح لها لزمام الأمور و تولي قيادة الثورة بنفسه و مراكمة ضغوطه على النظام الحاكم و إجبار رئيسه على الهرب .

خذلان الغرب للنظام الحاكم . وتمثل ذلك في :

1- بحث الغرب عن الشفافية و العدالة للإستثمار في تونس و تصاعد الأصوات المنتقدة للنظام .

2- فتور دعم الغرب للنظام الحاكم الذي أصبح مكبلا ، فهو لديه القوة الكافية لقمع الشعب لكنه لا يستطيع إستعمالها بسبب مراقبة المنظمات الحقوقية الخارجية له .

3- لم يعد الغرب يساند بحماسة مواقف السلطة من الإتجاه الإسلامي فقد تغيرت مواقف الغرب من الإسلاميين .

- عدم وجود قيادة معينة للثورة : حيث كان غياب الأحزاب السياسية و المنظمات الأهلية أو عدم قدرتها على قيادة المتظاهرين و تحريضهم و توجيههم من أسباب تعقيد مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث و إحتوائها لعدم وجود قيادة معينة يمكن إعتقالها أو التفاوض معها .
- نشوب الأحداث بشكل مفاجئ في الأطراف بالمدن المهمشة إنطلاقا من سيدي بوزيد وصولا إلى القصرين و إلى تالة قبل أن تمتد إلى نطاق أوسع . أي أن الإنتقال السريع لهذه المظاهرات للمدن التونسية حتى وصولها إلى صفاقس و تونس العاصمة تعتبر الحلقة الفاصلة في إنهاء نظام بن علي ، فلو إنطلقت

شرارة الثورة من مركز العاصمة لأمكن الإجهاز عليها في مهدها بفعل ما عليه من عسكرة للحياة اليومية بالعديد من الأجهزة القمعية و آلاف من أعوان الأمن [1].

- دور بعض الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية و الإتصالات الإلكترونية : فقد كان هناك فرق

شاسع بين ما يبثه الإعلام الرسمي و الحقيقة في الشارع و قد ساهمت بعض القنوات و الفيس بوك في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم و إلى مواصلة الإنتفاضة حتى أن الإعلام الرسمي عجز عجزا كاملا عن ممارسة التعتيم أو تشويه الحقائق .

- تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة حيث لم يقم بأعمال تخريب و نهب ، إلا بعض الحالات

البسيطة و التي ينسب البعض منها إلى ميليشيات الحرس الرئاسي .

- تعليقات الرئيس التونسي على الأحداث : فقد أسهم ذلك في إستمرارهم و صمودهم و بالتالي

نجاحهم في تحقيق أهدافهم ، حيث كان الرئيس يسخر من المواطنين و يصورهم على أنهم إرهابيون تحركهم قوى خارجية بالإضافة إلى توعده لهم بالعقاب مما أثار غضب المحتجين أكثر و أكثر ، وفسروه على أنه عدم إستجابة لمطالبهم رغم ما أريق من دماء الشهداء . وبذلك كان رد فعل الدولة المستخف و رد فعل الأجهزة الأمنية المستهتر أحد العوامل المسببة لنجاح الثورة [2].

المطلب الثاني : محطات الإصلاح السياسي في تونس

تزايدت الضغوط الشعبية على النظام التونسي بشكل غير مسبوق ، وهو ما دفع النظام السياسي للقيام بإصلاحات ، وكانت الإصلاحات السياسية قبل إسقاط النظام و بعده و هذا ماسنناقشه في هذا المطلب :

أولا : الإصلاحات السياسية في عهد زين العابدين بن علي : إستخدم النظام السياسي أساليب مختلفة لإخماد هذه الثورة ، تنوعت مابين ترهيب و ترغيب و لكنها فشلت جميعها في إيقاف الغضب التونسي ، ومن أهم الأساليب التي لجأ إليها النظام التونسي لتطويق الثورة مايلي :

---

[1]- عبده محمود ، **مرجع سابق** .

[2]- المكان نفسه .

- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية " رفيق بالحاج "
- ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا في 10 جانفي 2001م أعلن فيه عن سلسلة من

الإجراءات الإجتماعية و الإقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب ، ووعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة و الشركات الخاصة ، كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية و الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني

و الجامعيين بهدف إقتراح خطط و إستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل ، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة جديدة للإعلام و تخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبر عن مشاكلها ، إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية و البصرية لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم و متطلباتهم [1].

- تم إعلان حالة الطوارئ في تونس و حل بن علي الحكومة التونسية في 14 جانفي 2011م ومنعت

السلطات التجمعات فيما أكثر من ثلاثة أشخاص حيث يتم القبض عليهم أو إطلاق الرصاص إذا ما حاولوا الهرب ، كما أعلن عن الدعوة لإنتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر ، كما لجأت السلطات إلى الحل الأمني المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى بعض المناطق لقمع الإحتجاجات و شن حملة إعتقالات واسعة ، لجأت السلطات التونسية أيضا في سعيها لتطويق و إخماد المظاهرات إلى حل التعتيم الإعلامي . فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين و الأجانب من الوصول إلى مناطق الإحتجاجات و اقتصر دور وسائل الإعلام الوطنية على بث البيانات المقتضبة التي تبثها و كالة تونس إفريقيا للأنباء ، كما عملت السلطات التونسية على تشجيع الشباب على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من الشبان للحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة[2] .

[1]- " الإحتجاجات و المظاهرات مطالبة بتغيير الأوضاع الإقتصادية في تونس " ، في : http://MAReFA·oRg· . (2018/04/21)

[2]- المكان نفسه .

كل هذه الأساليب التي إتبعتها السلطات التونسية من أجل إخماد الثورة لم تنجح و لم تهدئ من من ثورة المحتجين بل بالعكس ، فمع شدة البطش و القمع و الإرهاب الذي ظل يمارس ضد المتظاهرين زاد حماس الشباب التونسي و اتسعت ساحة المواجهة و لم يهدأ الشعب التونسي حتى أعلن زين العابدين بن علي في خطابه الأخير قائلا :"لا رئاسة مدى الحياة ، لا رئاسة مدى الحياة " ، ولم يهدأ الشارع التونسي إلا عندما سمع خبر تنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن الرئاسة و مغادرته البلاد .

المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية بعد زين العابدين بن علي : غادر الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى السعودية بعد فشله في وقف الإحتجاجات التي إنتشرت في بلاده و مقتل العشرات في الإشتباكات مع قوات الأمن ، وفي مايلي سرد للأوضاع السياسية في تلك الفترة :

خلال فترة 2011م تولى رئيس البرلمان السابق"فؤاد مبزع" منصب رئيس مؤقت للبلاد وإلى جانبه رئيس الوزراء " ممد الغنوشي" إضافة إلى تعيين هذا الأخير رموزا للمعارضة في حكومة إئتلاف وطني و يقول إنه سيطلق سراح السجناء السياسيين وإستقال عدد من رموز المعارضة إحتجاجا على عدم إجابة مطلبهم بإستبعاد الموالين لزين العابدين بن علي ، و عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى برئاسة الغنوشي ، و الحكومة تعرض إصدار عفو عام عن كل الجماعات السياسية بمن فيهم الإسلاميون ، يعد الغنوشي بعد يوم من الإحتجاجات على إستمرار وجود رموز من الحرس القديم في الحكومة بإعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الإنتخابات .

شهد فيفري 2011م تقديم رئيس الوزراء محمد الغنوشي إستقالته بعد مظاهرات إحتجاج عنيفة على خلفية إرتباطه بنظام الرئيس السابق وخروج مظاهرات إحتفال صاخبة في تونس العاصمة ، يتولى وزير الخارجية الأسبق " الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر من الرئيس المؤقت "فؤاد مبزع"[1].

شكل السبسي في مارس 2011م : حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة في عهد بن علي والإعلان عن موعد أول إنتخابات تونسية بعد الثورة في 24 جويلية، يعلن

[1] -"تسلسل الأحداث في تونس منذ بدء الإنتفاضة " ، في :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111014-tunisia-election-chronology. (2018/04/20).

وزير الداخلية عن حل جهازي البوليس السياسي و أمن الدولة الذين كانا من أقوى أسلحة نظام بن علي ، وكان حلهما أحد أبرز مطالب الثورة التونسية بعد ذلك تقضي المحكمة التونسية بحل حزب التجمع الدستوري الديموقراطي وهو الحزب الذي حكم تونس سنوات طوال ، وكان إعلان حله مدعاة لخروج التونسيين في إحتفالات كبيرة .

يعلن السبسي في أفريل 2011م أن الرموز البارزة في الحزب الحاكم سابقا لن يسمح لهم بالمشاركة في إنتخابات 24 جويلية و أن تلك الإنتخابات ستدار بمعرفة هيئة مستقلة للمرة الأولى ، تم الإعلان في جوان 2011م الإعلان عن تأجيل الإنتخابات حتى 23 أكتوبر ، وذلك لضمان حريتها ونزاهتها حسب السبسي،

تقضي غيابيا المحكمة التونسية بسجن الرئيس السابق بن علي و زوجته ليلى الطرابلسي مدة 35 سنة لكل منهما بتهم نهب المال العام و الإختلاس و التربح من الوظيفة ، أصدرت المحكمة التونسية في جويلية 2011م

حكما ثانيا بسجن بن علي و صهره مدة 16 سنة لكل منهما بتهمة الفساد .

قوات الأمن تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع في أوت 2011م و تستخدم الهراوات لتفريق متظاهرين خرجوا في تونس العاصمة للمطالبة بإستقالة الحكومة التي قالو إنها فشلت في ملاحقة أنصار الرئيس

المخلوع [1] ، في أكتوبر 2011م بدأت الحملة الدعائية لما توصف بأنها أول إنتخابات حرة في تاريخ تونس ، تقدم لتلك الإنتخابات نحو 11 ألف مرشح يتنافسون على 218 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي الذي سيظطلع بمهمة صياغة دستور جديد للبلاد ، زار الرئيس التونسي " منصف المروزوقي يزور العاصمة الليبية طرابلس في جانفي 2012م ، وهي أول زيارة خارجية يقوم بها بعد تسلمه مهام منصبه و توافق الجمعية التأسيسية في تونس على الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء الجديد "حمادي الجبالي "[2].

تسلم الباجي قائد السبسي أو محمد الباجي بن حسونة قائد السبسي منصبه رسميا رئيسا للجمهورية التونسية في :31 ديسمبر 2014م .

شهدت تونس في ظرف سنة تطورات سياسية هامة ، من أبرزها قيام الثورة الثورة ، وطرد الدكتاتور ، وحل الحزب الحاكم و إطلاق الحريات ، و إضعاف السلطة الداخلية ، ووصول حزب حركة النهضة الإسلامي

---

[1]- المرجع نفسه .

[2]- المكان نفسه .

إلى السلطة ، بعد إنتخابات حرة ، كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد. لكن في نفس الوقت ، تعمقت الأزمة الإجتماعية ، وساءت أحوال الطبقات الشعبية أكثر من السابق ، خاصة نتيجة إستفحال أزمة التشغيل حيث بلغ معدل البطالة 18,5% ، أما الفقر المدقع فهو يصيب ربع السكان ، خاصة منهم سكان الأقاليم الداخلية . أما النشاط الإقتصادي فقد شهد بدوره ركودا واضحا تجلى في تقهقر نسبة النمو إلى مستوى الصفر ، إضافة إلى تراجع الإستثمار و مؤشر الإنتاج الصناعي ، ما أصبح يهدد بقرب إندلا ع أزمة إقتصادية لن تزيد الوضع العام إلا تدهورا و تعقيدا[1] ، عاشت تونس منذ الثورة إلى غاية سنة 2016م حالة من الإنفلات على جميع المستويات : إنفلات في الشارع ، تغير الوضع وعدم قدرة البعض على تحمل المسؤولية ... ، هذا الوضع يعتبر عاديا بالنسبة للبعض بحكم التعطش للحرية من ناحية ، وهروب العديد من الخارجين عن القانون و أصحاب السوابق من السجون من ناحية أخرى .

المبحث الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر وتونس (2011م – 2016م)

تعد ظاهرة الإحتجاج من الظواهر الإنسانية ، وهي أسلوب من أساليب التعبير الرافضة أو الراغبة في أمر ما ، وتسعى إلى تحقيقه ، شهدت الجزائر أيضا مظاهرات شبابية مطلبية مشابهة للإنتفاضة التونسية ، ومنه سنسلط الضوء على الأوضاع الأمنية في كلا البلدين في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول يتكلم عن الأوضاع الأمنية في تونس و الثاني عن مثيلتها في الجزائر لما للإصلاح السياسي التونسي من تأثير في دول الجوار.

المطلب الأول: الأوضاع الأمنية في تونس (2011م – 2016م)

لم تمض أشهر قليلة على سقوط حكم بن علي حتى استيقظ الإرهاب و تعددت عملياته و تسارعت وتيرته . لكن السرية المحيطة بالإحصائيات النهائية و الشاملة تمنع رصد مجمل هذه العمليات ، وفي مايلي سنسعى لتقديم خريطة تفاعلية ترصد التطور الزمني و الجغرافي للعمليات الإرهابية في تونس ما بعد 14 جانفي 2011م .

- **18 ماي 2011م :** سجل التراب التونسي أول مواجهة بين القوات النظامية (أمن و جيش)

[1]- رابطة اليسار العمالي ،" قراءة للوضع الإجتماعي و السياسي الراهن في تونس" ، **مجلة الثورة الدائمة** ،ع 1 . (جانفي ، 2012) ، ص 115 .

وبين عناصر مسلحة في منطقة الروحية غرب البلاد . سجلت مقتل عنصرين من الأمن و جرح آخر و تصفية عنصرين مسلحين و حجز أغراض ذات صلة بالإرهاب (جوازات سفر مزورة انتهت مدة صلاحيتها تتضمن هويات وهمية و أختام دخول وخروج لليبيا و الجزائر ، خرائط تتضمن رموز لمواقع سياحية ، أسلحة مختلفة) ، إضافة لإيقاف الإرهابيين : حافظ الضبع و عماد يوسف ، والحكم عليهما ب 16 سنة سجنا .

- **02 فيفري 2012م :** بدأ التونسيون يكتشفون بعض المصطلحات الجديدة مثل : حزام ناسف ، كلاشينكوف ، مسلحون ، القاعدة ... ، على إثر مواجهات عنيفة بمنطقة بير علي بن خليفة بين الوحدات الأمنية و العسكرية من جهة وبين عناصر مسلحة من جهة أخرى . أسفرت المواجهات على مقتل مسلحين إثنين و إعتقال ثالث ، حجز 34 قطعة كلاشينكوف و كاتم صوت و 2275 طلقة و 219 طلقة مسدس و مبالغ مالية (62200 دولار ، 1250جنيها ليبيا ، حوالي 3 آلاف دينار تونسي) [1] .

- **14 سبتمبر 2012م :** هجوم مئات المتظاهرين التونسيين معظمهم من السلفيين بعد صلاة الجمعة على السفارة الأمريكية إحتجاجا على فيلم : " براءة المسلمين " المسيئ للإسلام نتائجه مقتل 03 أشخاصا رميا بالرصاص و شخص رابع دهسا بسيارة و أصيب نحو 50 آخرين بجروح ، وحرق سيارات و المدرسة الأمريكية المجاورة[2].

- **18 ديسمبر 2012م :** أسفرت مداهمة أمنية لمنزل مشبوه في دوار هيشر ولاية منوبة عن : مقتل زوجة العنصر المتشدد صاحب المنزل و إيقاف عناصر مشبوهة بادرت بإطلاق النار على أعوان الأمن و حجز كمية من الأسلحة و الذخيرة [1].

---

[1]- محمد صالح رجب ، " تونس في مرمى نيران الإرهاب رغم التحسن الأمني " ، في :
https://al-win-com/article/tunisia-range-terrorism-improvements-security-
.(2018/04/03)

[2]- مها عبد العظيم ، " الهجوم على السفارة الأمريكية في تونس بين المسألة الأمنية و تجريم الإعتداء على المقدسات " ، في:-**http ://m-france24-com /ar/20120917** (2018/04/04) .

- **17 جانفي 2013م :** حجزت الوحدات الأمنية و العسكرية كميات غير مسبوقة من الأسلحة :

رشاشات الكلاشينكوف ، قذائف آر.بي.جي ، قنابل يدوية ، مسدسات ، مواد متفجرة ، صواريخ ... بعد إكتشاف مخزنين شمالي ولاية مدنين في أحد الأحياء على طريق قابس و ألقت الوحدات الأمنية القبض على مجموعة من العناصر قيل أنها متورطة في تخزين الأسلحة و أن لها إرتباط بمجموعات أخرى في الجهات الداخلية للبلاد .

- **06 فيفري 2013م :** شهدت تونس أول إغتيال سياسي بعد الثورة ، و ذلك بتصفية المنسق العام لحزب " الوطنيون الديمقراطيون الموحد" "شكري بلعيد" و قد أسفرت الأبحاث الأمنية و القضائية عن كشف العناصر المشتبه بهم في الضلوع في التخطيط و التنفيذ .

- **20 فيفري 2013م :** إعلان وزارة الداخلية عن إكتشاف مخزن للأسلحة تابع لمنزل بمنطقة المنيهلة من ولاية أريانة . وقد تم تقييم الأسلحة المحجوزة على أنها عتاد قتالي . ضمت المحجوزات : رشاشات، قنابل يدوية قاذفات آر.بي.جي ، كمية كبيرة من المعدات و الذخائر .

- **02 ماي 2013م :** العثور على عون الأمن " محمد السبوعي " مذبوحا قرب مصنع الإسمنت بجبل الجلود ، في 23 ماي إيقاف عناصر مشتبه في ضلوعهم في الجريمة ينتمون إلى تيار أنصار الشريعة المحظور.

- **25 جويلية 2013م :** إغتيال " الحاج محمد البراهمي" النائب في المجلس التأسيسي عن حزب التيار الشعبي ، أمام منزله بحي الغزالة من ولاية أريانة من قبل مجهولين . في أواخر جانفي 2014م أعلنت وزارة الداخلية القبض على أحد المشتبهين في المشاركة في الإغتيال [2].

- **27 جويلية 2013م :** إستهداف سيارة رباعية الدفع أمام مقر الحرس الوطني بحلق الواد . خلفت

---

[1] - وليد الماجري ، "الإرهاب في تونس : خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14جانفي " ، في : **https://ar·webmanagercenter·com/2015/02/18/72294/** (2018/04/04) .

[2] - " حصاد الأعمال الإرهابية منذ 2011 " ، في : **https://www·assakina·com/news2/97284·html·** (2018/04/04) .

إصابة أحد أعوان الحرس إضافة إلحاق أضرار مادية بالسيارة .

- **03 أوت 2013م :** مداهمة القوات الخاصة لمنزل مشبوه في سوسة إتضح أن صاحبه مطلوب لدى العدالة ، تمكن من الفرار بعد التفتيش تم حجز : 02 رشاشات كلاشينكوف ، 05 مخازن كلاشينكوف ، كمية من الرصاص ، عدد من بطاقات التعريف و رخص السياقة .

- **04 أوت 2013م :** تمت مداهمة منزل ثاني بالوردية (قرب العاصمة) حيث تم تبادل إطلاق النار أسفرت عن مقتل مشتبه في إنتمائه لخلية إرهابية و إيقاف 05 مبحوث عنهم و حجز 03 رشاشات كلاشينكوف و حجز عتاد عسكري ووثائق تضمنت قائمة إسمية بشخصيات سياسية مزمع إغتيالها و رسومات بيانية لمساكنهم .

- **17 أكتوبر 2013م :** تبادل إطلاق النار بدوار إسماعيل ، تم تصفية الفرقة الأمنية (الحرس الوطني) بقبلاط .

- **23 أكتوبر 2013م :** نفذت الوحدات الأمنية عملية إستهدفت منزلا مشبوها بسيدي علي بن عون في ولاية سيدي بوزيد أسفرت الإشتباكات عن مقتل 06 من عناصر الحرس الوطني و إصابة 05 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة . بالمقابل مقتل أحد المسلحين يرجح أنه جزائري الجنسية ، وبعد التفتيش تم حجز : شاحنة مفخخة نوع "ايسيزي ديماكس" ، شاحنة من نوع "ميسيبيشي" دون لوحات ، رشاشات كلاشينكوف و 02 مخازن و حزامان ناسفان و قنابل يدوية ، وصور لمقر إقليم الحرس الوطني بسيدي بوزيد كان يخطط لمداهمته .

- **30 أكتوبر 2013م :** أقدم الشاب "محمد العيساوي "(22 سنة) على الساعة 9:35 صباحا بتفجير نفسه على مستوى شاطئ نزل "رياض النخيل" بسوسة بإستعمال حزام ناسف ، دون تسجيل أي أضرار بشرية عدا هلاك المعني . في حدود الساعة 10:00 من نفس اليوم تم إيقاف الشاب " أيمن السعدي " عقب محاولته تفجير روضة "آل بورقيبة "[1].

[1] - الماجري ، **مرجع سابق** .

- **04 فيفري 2014م :** نفذت مجموعة من الفرق الأمنية و العسكرية المختصة مداهمة لأحد المنازل المشبوهة بمنطقة "رواد" من ولاية أريانة . حيث إندلعت مواجهات مسلحة بينها و بين مجموعة مسلحة كانت متحصنة بالمنزل تواصلت على مدى 20 ساعة أسفرت عن : مقتل 07 عناصر إرهابية ، واستشهاد عريف بطلائع الحرس الوطني .
- **05 أفريل 2014م :** القبض على خلية مكونة من ثمانية عناصر مختصة في صنع القنابل اليدوية بصفاقس تنتمي إلى تيار أنصار الشيعة .
- **10 فيفري 2015 :** إندلعت مواجهات مسلحة بين الوحدة المختصة للحرس الوطني USGN و بين " صابر المطيري " مصنف لدى السلطات الأمنية : إرهابيا خطيرا .
- **18 مارس 2015م :** هجوم مسلح على متحف باردو بالعاصمة يسفر عن مقتل أكثر من عشرين شخصا و جرح العشرات و كان ذلك حوالي منتصف النهار ،كان الهدف مجلس النواب لكن التواجد الأمني المكثف حول مقر المجلس دفع بمنفذي العملية لتغيير الخطة و إستهداف المتحف الذي كان يحتوي على عشرات السياح القادمين أغلبهم من دول أوروبية . كانت نتائجه : مقتل المنفذين و 21 شخص و إصابة 47 آخرين .
- **07 أفريل 2015م :** كمين يستهدف وحدة للجيش الوطني بمنطقة عين زيان قرب جبل المغيلة بين سبيطلة و سيدي بوزيد خلف : 05 قتلى و جرح 06 آخرين .
- **15 جوان 2015م :** مقتل عنصرين من الحرس في سيدي بوزيد و ثالث في سيدي علي بن عون
- **26 جوان 2015م :** هجوم إرهابي على نزل بالقنطاوي و إستشهاد 40 سائحا.
- **10 جويلية 2015م :** القضاء على القيادي الإرهابي " مراد الغرسلي " وخلية إرهابية من تنظيم "القاعدة" كانت ترافقه في قفصة [1].

[1] - المكان نفسه .

- **24 نوفمبر 2015م :** إستشهاد 12 عون من الأمن الرئاسي في شارع محمد الخامس إثر عملية إنتحارية . بعد الثورة ترسخت قناعتان لدى الجميع :

الأولى : أن المؤسسة الأمنية تعيش أزمة حادة .

الثانية **:** لا سبيل لتحقيق إنتقال ديمقراطي دون مساهمة فاعلة و إيجابية للمؤسسة العسكرية [1].

أحدثت عملية الإنتقال السياسي تغيرات في العلاقات المدنية – العسكرية ضمن خمس جوانب هي:

1- إنتقال إدارة الجيش من الحكم الشخصي للمستبدين السابقين إلى قنوات أكثر مركزية .
2- كان تغير القيادة السياسية في تونس نهاية تمييز الضباط الآتيين من المناطق الساحلية الثرية التي ينحدر منها بورقيبة و بن علي .
3- أرغمت التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها تونس حكومات مابعد الثورة على تعزيز ميزانية الجيش و أسلحته و روابطه الدولية وقدراته المؤسسية و نفوذه السياسي .
4- أصبح الضباط المتقاعدون أعضاء فاعلين في المجتمع المدني النشط في تونس (تم التوضيح في منحنى بياني الملحق رقم :13) ، ووفروا للجيش جماعة ضغط جديدة تسعى إلى تعزيز مصالحه [2].

بفضل التنسيق الأمني الجزائري التونسي كانت 2016م سنة النجاحات حيث نجحت وحدات الأمن و الجيش في مواجهة الإرهاب و التهريب . حيث وقع الرئيس التونسي " الباجي قائد السبسي " على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف و الإرهاب ، في السابع من نوفمبر 2016م وهي مقاربة من 04 محاور رئيسية وهي : المقاربة السياسية العامة ، المقاربة الأمنية و القانونية ، المقاربة الإقتصادية و الإجتماعية و المقاربة التربوية و الثقافية و الدينية [3].

---

[1] - عاطف صالح الرواتبي ، "إصلاح المنظومة الأمنية في تونس بعد الثورة : الواقع و الآفاق " ، **مجلة الدراسات السياسية و الإجتماعية** ، ع 2 .(2012) ، ص 55 .

[2] -غريوال ، **مرجع سابق** .

[3] - صالح رجب ، **مرجع سابق** .

المطلب الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر (2011م – 2016م)

شهدت الجزائر منذ الإستقلال إحتجاجات فهي لازمة لتطور الدولة الجزائرية ، حيث ومنذ الإستقلال حاولت مجموعة من الحركات الإجتماعية و بعض النخب إستخدام أساليب إحتجاجية للتعبير عن رفض سياسات السلطة أو المطالبة بحق من الحقوق سواءا الإجتماعية أو السياسية أو الثقافية ، لكن إبتداءا من جانفي 2011م برز منحنى تصاعدي للحركات الإحتجاجية التي إتخذت أشكالا متعددة وارتبطت بفئات مجتمعية مختلفة ، يمكن تقسيم تلك الأحداث إلى ثلاثة مظاهر بارزة هي : أحداث الزيت و السكر ، إحتجاجات السبت و أحداث الجنوب .

أولا : أحداث الزيت و السكر: إرتبط إطلاق هذا الوصف بتلك الإحتجاجات التي إنطلقت مباشرة بعد سريان قرار زيادة أسعار بعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع ، أبرزها الزيت و السكر ، وكانت الإنطلاقة من ولاية وهران يوم 03 جانفي 2011م ، ثم بعدها بيومين في أحياء العاصمة لتعرف إنتشارا واسعا نحو مدن الشرق الجزائري [1]. خلفت هذه الإحتجاجات 05 قتلى و أزيد من 600 جريح ، منهم 300 شاب و 320 شرطي بحسب تصريحات منسوبة لوزارة الداخلية [2].

تعد هذه الموجة من الأحداث من أعنف الإحتجاجات التي عرفتها الجزائر بالرغم من أن العنف فيها لم يتعدى الرمزية ، واقتصر على بعض عمليات التخريب ، بغرض لفت الإنتباه ، لكن الإختلاف يكمن في كونها جاءت في سياق إقليمي غير مستقر ، نتيجة للأوضاع التي كانت تعرفها تونس . هذا الوضع دفع بوزير التجارة إلى إعتبار مايحدث لا يعدو كونه مطالب شعبية رافضة للإرتفاع في أسعار المواد الغذائية ، التي إعتبرها تخضع لتحولات السوق الدولية [3]، لكنه طمأن بأن الحكومة تعمل على إيجاد حلول عاجلة من خلال تخصيص 53 مليار دينار لدعم إستقرار أسعار هذه المواد محليا ، ونجحت الحكومة في رهانها حول ما حدث

---

[1] - منصور لخضاري ، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006- 2011** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص التنظيم الإداري و السياسي ، (جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012) ، ص 403 .

[2] - عبد الناصر جابي ، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر : جانفي 2011 (تقييم حالة) ، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ، (فيفري ، 2012) ، ص 09 .

[3] - المكان نفسه .

من خلال ربطه بأسباب إقتصادية بحتة ، وإبعاده عن دائرة التوظيف السياسي ، أو محاولة إستثماره لمحاراة التجربة التونسية في تطورها نحو المطالبة بالتغيير و إسقاط النظام [1]، و تتمثل الظروف التي ميزت هذه الإحتجاجات بشكل عام في العشوائية و ضعف التنظيم ، ناهيك عن نجاح الحكومة في التعامل مع هذه المطالب على أساس إجتماعي نتيجة الوضع المالي المريح الذي سمح بشراء السلم الإجتماعي . هذا المتغير أصبح بمثابة السلوك لتعاطي النظام السياسي مع كثير من الأحداث اللاحقة.

ثانيا : إحتجاجات السبت : ترتبط هذه الأحداث بتلك المسيرات التي إعتزم حزب " التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية " المعارض" ، تنظيمها في سياق الظروف نفسها بداية جانفي 2011م ، و انخرطت فيها بعض الأحزاب و المنظمات الوطنية ، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية ، و تم إختيار يوم السبت من كل أسبوع (بإعتباره يوم عطلة) ، لتنظيم مسيرات بالجزائر العاصمة مع إمكانية توسيعها لتشمل باقي الولايات الأخرى .

قام أعضاء حزب " التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية " في يوم 22 جانفي 2011م ، بتحدي قرار السلطات الرافضة للترخيص بإقامة أي مسيرات داخل العاصمة ، وحاولو بقيادة رئيسهم " سعيد سعدي " التجمع بساحة أول ماي إستعدادا للسير نحو مقر المجلس الشعبي الوطني للمطالبة بالإفراج عن السجناء المعتقلين خلال المظاهرات الأخيرة ، ورفع قانون الطوارئ الساري منذ 1992م ، لكن الإجراءات التي إتخذتها قوات الأمن حالت دون تنظيم هذه المسيرة ، التي تحولت فيما بعد إلى تجمع أمام مقر الحزب [2].

شهدت ولاية بجاية يوم السبت 29 جانفي 2011م مسيرة مطالبة بالتغيير ، شارك فيها مئات الأشخاص ، بما فيها طلبة الجامعات و الثانويات ، كان قد دعا إليها حزب السالف الذكر ، ثم تلتها مسيرات متكررة في مدينة تيزي وزو . في حين واصلت السلطات تضييق الخناق عل محاولات حزب "سعيد سعدي " في تنظيم أي مسيرة في الجزائر العاصمة ، وعرف هذا الأسبوع ميلاد " تنسيقية وطنية للتغيير و الديمقراطية " ضمت ممثلين عن "حزب التجديد الجزائري " ، و " حركة الإنفتاح " و كذا " جمعية العلماء المسلمن "

---

[1] - لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص 404 .

[2] - ياسين سعيدي ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ، كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، ص 80

و منظمات نقابية مستقلة ، وشخصيات سياسية منهم : رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بن بيتور" ، وفي محاولة للضغط على السلطة ، وجهت نداءا على عزمها تنظيم مسيرة ضخمة بالعاصمة لكن و نظرا للوزن السياسي للتنسيقية أبدت الحكومة أكثر ليونة هذه المرة ، ودعت التنسيقية إلى تنظيم تجمع شعبي داخل القاعات . لكن نشطاء التنسيقية أصروا على الخروج إلى الشارع ، وفي السبت 12 فيفري 2012م شارك أكثر من 800 ناشط ، في تجمع بساحة أول ماي حاملين شعارات تطالب بالرحيل و تغيير النظام [1]. تواصلت إحتجاجات يوم السبت بإنتظام لفترة تزيد عن الشهرين ، لكن وفي ظل ضعف الإستقطاب ، وانحساره في معاقل التنظيم (تيزي وزو و بجاية) ، وظهور مسيرات مناوئة ، ونجاح السلطات في مواجهة مسيرات التنظيم بالتضييق عليها وقد شاركها بعض المواطنين الرافضين لمثل هذه الدعوات برمي المجتمعين بالبيض كما حصل مع "سعيد سعدي"و الناشط الحقوقي "يحي عبد النور" . مما قادها نحو الفشل دون أن تحدث أي تأثير .

ثالثا : أحداث الجنوب : شهد الجنوب الجزائري هو الآخر العديد من الإحتجاجات التي تباينت أسبابها و مدتها الزمنية ، وكذلك طريقة تعامل السلطة السياسية معها .

1- أحداث ورقلة : شكلت الأحوال الإقتصادية السيئة وضعف التنمية المحلية في مناطق الجنوب و إرتفاع نسب البطالة ، دافعا قويا لدى سكان ولايات الجنوب الجزائري . في شهر فيفري 2013م تظاهر مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل أمام مقر "الوكالة الوطنية للتشغيل" بورقلة ، وقام خريجو الجامعات منهم بحرق شهاداتهم الجامعية إحتجاجا على أوضاعهم المعيشية و البطالة ، و قد جابهت مصالح الأمن هذه التظاهرات بأساليب قمعية منها : إستخدام الغازات المسيلة للدموع ، ضرب المتظاهرين و تفريقهم بالقوة ، إضافة إلى أساليب التخويف و المحاصرة الأمنية من خلال التحقيق مع الداعين إلى التظاهرات و إستجوابهم و إحتجازهم ، وتحويلهم إلى القضاء بتهم التجمهر غير الشرعي [2]. تسبب هذا التعاطي الأمني العنيف مع المحتجين في رفع درجات التذمر ، و اتساع مظاهر الرفض و التضامن من طرف سكان الولايات الجنوبية المجاورة ، فعرفت دائرة الإحتجاجات إتساعا مطردا ، وحمل المتظاهرون شعارات

[1] - " الإحتجاجات الجزائرية 2011"، في :**http://ar.wikipedia.org/** (2018/02/14) .

[2] -" الحركة الإحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر" ، في : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات . **http://www.dohainstitue.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed** .(2017/11/28)

تندد بالتهميش ، ضعف التنمية المحلية ، مشاكل السكن ، إنتشار البطالة وطالبوا بأولوية شباب المناطق الجنوبية في التوظيف بالشركات الإقتصادية العاملة في الجنوب ، خاضة الشركات النفطية كسوناطراك ، التي يسود إعتقاد عام بأن وجود مقر المديرية بالعاصمة يفتح الباب أمام شبهات التوظيف غير القانوني ما يحول دون حصول أبناء الجنوب على مناصب عمل في مؤسسات موجودة بمناطقهم [1]،في هذا الصدد تم إنشاء " اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين " ، والتي حاولت تأطير الشباب الغاضب ، حيث قامت بتنظيم مجموعة من المظاهرات كتلك التي دعت إليها بولاية الوادي ، في 30 مارس 2013م تحت شعار" مليونية لإقامة دولة القانون " ، إتسمت جهود الدولة أمام هذا الوضع بإتخاذ جملة من الإجراءات العملية ، حيث لجأت إلى تغيير ولاة ستة ولايات جنوبية وهي : ورقلة ، تمنراست ، إليزي ، تندوف ، البيض و الوادي ، وفيما بعد والي غرداية . كما أعلنت عن عدد من الإجراءات من أجل تكوين شباب الجنوب و توظيفهم في الشركات الطاقوية ، لكن الشباب لم يثقوا بوعود الحكومة ، بسبب خبرتهم السابقة بمثل هذه الوعود التي لا يلتزم بها ، واستمروا في الإحتجاج ، وطالبوا بلقاء المسؤولين الحكوميين الرسميين بشكل مباشر ، من أجل مناقشة مطالبهم ، ووضع الآليات الفعالة لضمان تنفيذها ، لكن السلطة حاولت تفريغ هذه الإحتجاجات من الشرعية ، مستخدمة خطابا إعلاميا و سياسيا يصفها بأنها إحتجاجات ذات طابع جهوي ، وقد تكون لها مطالب إنفصالية [2].

2- أحداث غرداية : تعرف أزمة غرداية خصوصية تتعدى الإحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ 2011م ، حيث تكتسي طابع الركود ، وتتجه نحو منحى تصاعدي تارة أخرى ، وتتخذ من العنف أسلوبا تبادليا بين أطراف الأزمة ، رغم مساعي التهدئة و الجهود المبذولة محليا و مركزيا ، في محاولة لإنهاء الصراع الدائر بين الإخوة الفرقاء ، ولعل تعقيدات الوضع في غرداية له مبرراته ، نتيجة للنسيج الإجتماعي و الطابع العمراني ، الذي تتميز به هذه المنطقة ، تعود شرارة الأحداث التي كانت مدينة "بريان" مسرحا لها إلى تصرفات بعض شباب المنطقة عشية إحتفالات المولد النبوي الشريف في الإفراط في إستعمال المفرقعات الذي وصل حد الترهيب ، الأمر الذي أدى إلى تطور صدامات بين شباب الأحياء ، و أدخل

[1] - يس هويري ، " إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الإجتماعية المشتعلة : قراءة في الواقع الإجتماعي الجزائري" ، **مجلة الإرشاد** ، ع 1 . (2011) ، ص 22 .

[2] - " الحركة الإحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر" ، **مرجع سابق** .

المدينة في دوامة عنف ، إنتقلت في ما بعد إلى البلديات لمجاورة [1]، تنحوا القراءات المتعددة في تفسيرها لما وقع في "بريان" منحنيات مختلفة ، فمنهم من إستعمل عبارة " الفتنة الطائفية " لوصف حدة العنف بين " العرب" و " بني ميزاب " إعتمادا على إختلاف التصنيف الإثني للفريقين المتصارعين ، ومنهم من أرجع ذلك لوجود مذهبين دينيين مختلفين هما " المذهب المالكي " و "المذهب الإباضي " مستعملا في تفسيراته و قراءاته عبارة "الفتنة المذهبية " ، ومنهم من وضع هذه المواجهات في منطق إستمرارية عدم الإعتراف الرسمي ب أزمة الأقليات في الجزائر على إعتبار أن مزابيي المنطقة يمثلون أقلية إثنية و مذهبية ، ومنهم من ربط هذه الأحداث بفشل و ضعف منطق الدولة المركزية في التعامل مع الخصوصيات المحلية للعديد من مناطق الجزائر المختلفة ، ومنهم من رجح فرضية تأثير " المؤامرة ، اليد الخارجية". ومهما يكن فإن إستمرار هذه الأزمة ببعدها السوسيوثقافي بدون شك يعد عاملا مؤثرا في بناء تماسك وطني حقيقي يقود إلى المشاركة في عملية التنمية و تثمين الجهود المبذولة نحو ذلك [2].

بالإضافة إلى ما سبق ، نجد الإحتجاجات المهنية التي تعرفها مختلف القطاعات و المؤسسات ، وتهدف إلى تحسين الوضع المهني و الإجتماعي للعمال ، وهي التي تعبر عن نفسها بالإضرابات القطاعية و المسيرات ذات البعد الوطني ، هذه المطالب التي تملك قوة تفاوضية كبيرة في ظل الوضع المالي للبلاد و تتسم أساليبها بنوع من التنظيم و السلمية ، وتؤطرها تلك الحركات الإجتماعية المتمثلة في النقابات و الحركات العمالية [3].

- إضافة إلى الإحتجاجات كانت هناك عمليات إرهابية في الجزائر نذكر منها :

يأتي التهديد الأكبر للأمن الوطني من أربع منظمات إرهابية و يبقى تنظيم " المرابطين " مصدر الخطورة الأكبر بسبب تعاونه مع كتيبة " الملثمين " التي يقودها " مختار بلمختار " ، منفذ العملية الإرهابية "تيقنتورين" التي استهدفت المنشأة الغازية لمركب عين أميناس (تم توضيحها في الملحق رقم : 14) ، إضافة إلى إختطاف أربع من عمال الإغاثة من جنسية إسبانية في مخيم "الرابوني" في تندوف نهاية عام 2011م ، وتفجيرات استهدفت مقار أمنية في تمنراست وورقلة سنة 2012م . و تفاقمت خطورة التنظيم بعد مبايعة أغلب أعضائه

---

[1] - لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص 361 .

[2] - مصطفى مجاهدي و آخرون ، " غرداية : رهانات المجتمعي و الجماعاتي " ، في :
http ://www·crasc·dz·org/article-337·html (01/12/2018) .

[3] - سمير أمين و آخرون ، " المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة " ، **مركز البحوث العربية و الإفريقية** ، (1997) ، ص 45 .

تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، حيث يتراوح عدد الإرهابيين المنضوين في التنظيم بين 300 و 400 مسلح ينتقلون من شمال مالي و شمال النيجر و جنوب غرب ليبيا ، إضافة إلى كتيبة "الفتح المبين" التي كانت تنشط في جبال تبسة و انتقل عدد من أفرادها لجبل الشعانبي للقتال في تونس . وقال مصدر أمني موثوق ، أن الإرهابيين الجزائريين و الموريتانيين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب من عناصر "كتيبة الفتح المبين" اختلطو بإرهابيين تونسيين عادوا من القتال في سوريا . و قد تم تسجيل إشتباكات عديدة بين الجيش و الإرهاب في كل من تيزي وزو و البليدة و جيجل و سطيف كانت نتائجها خسائر في الجنود و القضاء على إرهابيين [1].

المبحث الثالث : التنسيق الأمني الجزائري التونسي

من الثابت تاريخيا أن العلاقات الجزائرية التونسية علاقات وطيدة ، حيث تم توقيع عدد من إتفاقيات التعاون المشترك في أعقاب إستقلال الدولتين . وتتسم تلك العلاقات بحالة من الإستقرار بحكم التقارب الجغرافي و التداخل الثقافي و التاريخي ووحدة المصير المشترك ، ولكن هذا لم يمنع وجود فترات من المد و الجذب بين الدولتين ، من الواضح أيضا ان تلك العلاقات قد تأثرت بعض الشيء نتيجة إندلاع ثورة الياسمين في تونس أواخر 2010م . سنحاول في هذا المبحث التعريف بالموقف الجزائري من الإصلاح السياسي في تونس ، ثم معرفة خلفيات التنسيق الأمني الجزائري التونسي ثم التطرق للتنسيق الأمني الجزائري التونسي .

المطلب الأول : الموقف الجزائري من الثورة التونسية :

كان الموقف الجزائري من الثورة التونسية غير واضح المعالم ، حيث أن الجزائر لم تتخذ أية رد فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس ، و اكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب إحترامه من منطلق مفهوم السيادة . وراء هذا الموقف عدة أسباب يأتي في مقدمتها :

أولا : الخوف من تصدير نموذج الثورة :

وقد كان هذا أحد الأمور التي تؤرق الدولة الجزائرية خاصة في ظل التقارب الجغرافي بين الدولتين ، إضافة إلى تشجيع الثورة التونسية من قبل شعوب المنطقة ، وعلى رأسها مصر و ليبيا و اليمن ، وانتقال عدواها إلى ميادين هذه الدول للمطالبة برحيل النظم الحاكمة ، وما ارتبط بذلك من حالات الفراغ الأمني التي عانت منها

[1] - محمد بن أحمد ،" 4 منظمات إرهابية تهدد الأمن في الجزائر " ، في :
http://www.elkhabar.com/press/article/85990/4- (2018/04/07)

تلك الدول . في هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أنه بعد إندلا ع "ثورة الياسمين " بأيام معدودة حدثت إحتجاجات في الجزائر (تم التطرق لها سابقا) . مما أكد تلك المخاوف لدى الحكومة الجزائرية و عمقها بسبب نزول العديد من الفئات إلى الشوارع في مقدمتها الشباب مدفوعين بوسائل التواصل الإجتماعي و الدخول في مواجهات مع القوات الأمنية ، لكن نجحت الجزائر في إحتواء تلك العواصف و ذلك بإستخدام عوائد البترول في شراء السلم الإجتماعي[1] . التخوف من تصدير الثورة يعود لسببين :

1- المدة الطويلة التي قضاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السلطة .

2- وجود معارضة قوية للسياسات التي يتبعها في البلاد .

وقد قامت السلطات الجزائرية في أوت 2011م بطرد المغني التونسي " بيرم الكيلاني " من أراضيها مع منعه من الدخول مرة ثانية بتهمة تصدير الثورة و تحريض الشباب الجزائري على التمرد [2].

ثانيا : الفراغ الأمني في تونس و تأثيره على الحالة الأمنية في الجزائر : كان هناك تخوف واضح في البداية من أن تقود الثورة التونسية إلى حالة من الفراغ الأمني ، قد تؤثر بالسلب على الأوضاع الأمنية في الجزائر ، وكان لهذا التخوف مبرراته الواضحة ، والتي كان من بينها وجود بيئة حاضنة للجماعات المتشددة في تونس نظرا لإنتشار الفقر و تردي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، فضلا عن وجود نواة لهذه الجماعات المتشددة كان من بينها أنصار الشريعة ، التي تبنت مقتل عدد من المعارضين التونسيين بعد إندلا ع الثورة ، وقد أثرت هذه الحالة الأمنية على الحدود بين الدولتين الجزائرية و التونسية حيث شهدت عمليات تهريب واسعة ، شملت تجارة المخدرات و السلاح ، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تكثيف و جودها الأمني على حدودها مع تونس ، وذلك بعد تمركز جماعة تابعة لتنظيم القاعدة في جبل الشعانبي قرب الحدود الجزائرية [3].

ثالثا : الخوف من تكرار سيناريو 1992 : كان هذا هو السبب الأكثر تأثيرا في موقف الدولة الجزائرية خاصة في ظل التجربة القاسية التي عانت منها الدولة عام 1992م ، عقب فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بالإنتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر ديسمبر 1991م ، وقيام الجيش بإلغاء نتائج تلك الإنتخابات

---

[1]- إبراهيم منشاوي ، " توجه حذر : الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس " ، في : **http://www·acrseg·org/36851.** (2018/04/06) .

[2] - المكان نفسه .

[3] - نفس المرجع.

خشية وصول الإسلاميين للسلطة مما أدى إلى إندلاع حرب أهلية خلفت وراءها مايقارب ال 200 ألف قتيل ومازالت تلك التجربة حاضرة في ذاكرة الإسلاميين ، هذا ما أدى بالجزائر للتحفظ على مايحدث في تونس خشية وصول إسلامّي تونس إلى السلطة و بالتالي التأثير على الإستقرار السياسي للبلاد خاصة في ظل الترابط الواضح بين الجماعات الإسلامية في المنطقة مما قد ينشط و يحيي حلم الوصول للسلطة لدى إسلاميي الجزائر مدفوعين بالتغيرات الإقليمية التي حدثت بصعود حركات الإسلام السياسي في تونس و سيطرتهم على المعادلة السياسية في البلاد[1] .

المطلب الثاني : خلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي :

قبل التطرق في هذا المطلب لخلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي نتعرف أولا على أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية .

أولا : أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية : لتنامي الظاهرة الإرهابية أسباب عديدة ولكل دولة على حدى نذكرها في الآتي :

1- أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر :

- ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار " الحركة من أجل الدولة الإسلامية" و "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ، وغيرهما و دخول هذه الحركات المعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الإحتقان التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الفترة ، و بالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقا جهاديا ، بتجربة ميدانية و خبرة كبيرة في مجال حرب العصابات و مختلف أنماط الجرائم الإرهابية [2].

- شكل قرار وقف المسار الإنتخابي في الجزائر بداية التسعينات موقفا واضحا على رفض مبدأ التداول

---

[1] - المكان نفسه .

[2] - سمير كيم ، " التعاون الإقليمي كإستراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف : التعاون الأمني الجزائري التونسي نموذجا" ، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول : **التطرف و الإرهاب أي دور للعلوم الإجتماعية والإنسانية في التصدي لظواهر التطرف والإرهاب؟** ، مدنين – تونس (28 ، 29 أفريل 2017) ، ص 10 .

السلمي على السلطة و تسليمها إلى المعارضة ، وهو الفعل الذي أنتج شعور بالإحباط في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هو ما دفع بالكثير منهم إلى تبني خيارات عنيفة و مسلحة ، سرعان ماتحولت إرهابا .

- شكلت الخيارات الأمنية المنتهجة للحد من الوتيرة المتصاعدة للأعمال الإرهابية عقب وقف المسار

الإنتخابي بآثار عكسية لما يرجى منها ، ولا سيما سياسة الكل أمني ، فقد أظهر التسيير الأمني للأزمة الأمنية الكثير من التجاوزات ، ولا سيما ما اتصل منها بمسائل حقوق الإنسان [1].

2- أسباب تنامي الظاهرة الإرهابية في تونس :

- إختراق أجهزة الدولة بشكل عام و الأجهزة الأمنية و العسكرية بشكل خاص ، وهي محاولات

إشتدت و تكثفت نظرا لضعف أجهزة الدولة مباشرة إثر الثورة من جهة و صعود الإسلام السياسي للسطة بعد إنتخابات 23 أكتوبر 2011م منجهة أخرى .

- إنتباه الحركات الإرهابية في تونس مبكرا إلى ضرورة إعداد العدة و التسلح لمباشرة العمل المسلح منذ

2011م على الأراضي التونسية ، ويتضح من هذا أن الإنتباه المبكر يدل على التوجه العنيف لهذه الحركات و مناهضتها للدولة المدنية .

- تزايد تأثير الحركات الإسلامية ، حيث عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية

و تشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الإتحاد الاوروبي ، وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر ، خاصة في فترة مابعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي ، ومما زاد من حدة الأمر هو وصول التيار الإسلامي للحكم و بروز صراع كبير مابين التيار الإسلامي و التيار الليبرالي الفرانكفوني . ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ مايعرف في تونس بثورة يناير 2011م [2].

[1]- لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

[2] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 11 .

ثانيا : خلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي :

يرجع التعاون الجزائري التونسي في مكافحة الإرهاب إلى عدة خلفيات تتعلق بكل طرف منهما ، وفي مايلي سيتم توضيح خلفيات هذا التعاون :

1- خلفيات الطرف الجزائري في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب : إن الحديث عن خلفيات التعاون الجزائري التونسي التونسي في مكافحة الإرهاب تتداخل فيه العديد من العوامل الداخلية و الإقليمية فيما يتعلق بالوضع الأمني للجزائر سواء من الناحية الجنوبية أو الشرقية ، وسيتم توضيح هذه الخلفيات من خلال مايلي :

- **الإنفلات الأمني في ليبيا :** بحكم الحدود المشتركة (982كلم) تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديد لأمنها القومي ، وتتخوف من إنتقال الأسلحة إلى عناضر إرهابية في أراضيها وفي الساحل ، ولمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين : يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش ، الدرك ، حرس الحدود ، و القاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات و أجهزة ، و مراقبة جوية ، وكذلك إخضاع تنقل سلع جديدة للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا [1].

- التهديدات الإقليمية في الساحل الإفريقي و جنوب الصحراء : تعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها و أنواعها و الأعمال الإرهابية من أكثر المظاهر خطورة و تهديدا للإستقرار و الأمن الداخلي للجزائر ، وبالخصوص على الحياة السياسية و الإدارة الحكومية و السلطات القضائية ووسائل الإعلام في الجزائر ، و بإعتبار أن الساحل و الجنوب الجزائري هما فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف (مركز تدريب عسكري ، جلب عناصر مقاتلة ، الإختطاف و القرصنة) كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة [2].

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، "الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية" ، **مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ، ع 6 . (سبتمبر ، 2011) ، ص 07 .

[2] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 10 .

- تزايد الإنكشاف الأمني في تونس **:** تكمن مشكلة الحدود الجزائرية مع تونس أساسا في إستيطان

جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر ، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين ، وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق و التعاون الأمنيين بين الجزائر و تونس ، حيث تجد الجزائر في تونس شريكا حقيقيا ويشير تركز الهجمات في جبل الشعانبي على طول الحدود الجزائرية التونسية إلى إحتمال أن يكون المتطرفون الجزائريون أيضا قد إنخرطوا في القتال [1].

- الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية و جرائم أمن الدولة **:** تعد عمليات التهريب أحد المشكلات الحقيقية التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية و الجوية و البحرية الجزائرية ، وما يزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب و مختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها ، هذا مايستلزم أيضا زيادة الموارد و الإجراءات الوقائية . في هدا الإطار جسدت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي [2].

2- خلفيات الطرف التونسي في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب :

- غياب حزام أمني على الحدود الشرقية مع ليبيا **:** شهدت الأشهر الأولى بعد الثورة تراخيا أمنيا على جميع المستويات و تضاءلت بذلك عمليات المراقبة الحدودية فتمكنت الجماعات الإرهابية من تخزين كمية هامة من الأسلحة أدخلتها من ليبيا على غرار ماتم إكتشافه في مدنين و المنيهلة خلال أوائل سنة 2013م من تخزين أنواع كثيرة من الأسلحة منها الثقيل و الخفيف [3].
- التوتر في منطقة الصحراء و الساحل **:** تتسم التحديات التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء بالتداخل و التعقيد ، مما أفرز توسع أنشطة التهريب و الجريمة المنظمة و انتشار الأسلحة خاصة بعد سقوط القذافي ، لذا فإن الوضع الجغرافي و السياسي و الأمني يعتبر بيئة ملائمة لأنشطة الجماعات الإرهابية و خاصة تنظيم القاعدة التي اتخذت من المنطقة قاعدة لمهاجمة دول الجيران ، وهنا يكمن

---

[1] - المكان نفسه .

[2] - نور الدين دخان و عيدون الحامدي ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية " ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، ع 14 . (جانفي 2016) ، ص 174 .

[3] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 8 .

التهديد الإرهابي لتونس [1].

- سيطرة الجماعات المسلحة : حيث تعيش الحدود في الدول العربية مشكلة أساسية و أمنية خطيرة

من خلال سيطرة الجماعات المسلحة أو تأثير تلك الجماعات على الحدود بشكل واضح فتنظيم الدولة الإسلامية أصبح يسيطر على الكثير من المناطق الحدودية خصوصا بين ليبيا و تونس والفراغ الأمني على الحدود مما جعل العمليات المسلحة تنتقل من بلد إلى آخر ، وهو الأمر الذي يجعل الأمن في تونس يتعرض إلى هزات كبيرة فضلا على حالة الإنفلات الأمني [2].

المطلب الثالث : التنسيق الأمني الجزائري التونسي :

تخوفت الجزائر في البداية من وصول الإسلاميين إلى السلطة و ذلك نظرا للإعتبارات المذكورة سابقا، ولكن نتيجة للتحديات الإقليمية التي كانت تواجه الدولتين و خاصة في ظل حالة الإنفلات الأمني الشديد في الدولة الليبية ، قامت الجزائر بالتنسيق المشترك مع حكومة "الترويكا التونسية " ، و التي كانت تضم حزب النهضة ، واستمر ذلك حتى وصول حزب نداء تونس للسلطة و تراجع الإسلاميين ، وذلك على الرغم من وجود بعض التجاذبات بين الدولتين في أعقاب إغتيال " شكري بلعيد" و " محمد البراهمي" ، نتيجة لإتهام بعض القوى السياسية التونسية للجزائر بالضلوع في تدهور الوضع الأمني في تونس . ومنه سنتطرق لأسباب هذا التنسيق و مساره ، ثم تقييم فعالية التعاون الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

أولا : أسباب التنسيق الأمني الجزائري ـ التونسي : كان لهذا التنسيق عدد من الأسباب نذكر منها :

1- حاجة الجزائر لأن تلعب دورا إقليميا في المنطقة : خاصة في ظل تراجع الدور المصري عقب قيام ثورة الخامس و العشرين من جانفي 2011م ، فكان هدف الدولة في الجزائر السعي لإحتواء الموقف في تونس لإرضاء إسلاميها من ناحية ، ولحاجتها لدور قيادي في المنطقة يعوض المواطن الجزائري إخفاقات السلطة المتتالية في تحقيق الإصلاح المنشود ، لذلك سعى الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة إلى التدخل في كل الملفات الإقليمية في المنطقة بدءا بالأزمة في ليبيا و تطورات الأوضاع في مالي ، وكذلك السعي لتقريب

[1] - مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، " واقع الإرهاب في تونس " ، في:
http://www.cs ds.center.com. (2018/04/01).

[2] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 9 .

وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس بعد الثورة ، وقد تم إستقبال " الشيخ راشد الغنوشي " من طرف الرئيس "بوتفليقة " وقد سبقه قبلها رئيس الوزراء "قائد السبسي" في مارس ، وقد تبادل "السبسي " و " الغنوشي" الزيارات للجزائر ،كان الهدف منها هو قيام الجزائر بدور الوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس وهو ما دفع السفير الجزائري في تونس وقتها ، " عبد القادر حجاب " إلى عقد جملة من اللقاءات مع رؤساء أحزاب سياسية تونسية من أجل تفعيل الحوار و كذلك تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف السياسية هناك [1]. كل ذلك كان من أجل إعادة تفعيل الدور الإقليمي الجزائري ، ولكن هذا التوجه كان يواجهه عدد من التحديات على رأسها شيخوخة النخبة الحاكمة الجزائرية ، وضعف التماسك الداخلي في الجزائر نتيجة لتحين الإسلاميين الفرصة للمطالبة بإصلاحات حقيقية في البلاد[2] .

2- الحاجة إلى التنسيق المشترك من أجل مواجهة التحديات الإقليمية وخاصة في ظل التردي الأمني الواضح في الحالة الليبية **:** ظهرت بوادر هذا التنسيق عقب قيام الثورة التونسية مباشرة نتيجة لحالة عدم الإستقرار السياسي في تونس ووقوع بعض عمليات العنف هناك (تطرقنا لها سابقا) ، وقد إزداد هذا التنسيق لاحقا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية ، من أجل الإستفادة من الخبرة العسكرية التكتيكية للجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب لأكثر من 14 سنة.

3- العمل على تقوية الجبهة الداخلية و الإستمرار في السلطة من خلال إرضاء الإسلاميين

وذلك بفتح قنوات الحوار و التعاون مع القوى الإسلامية بتونس **:**من المعلوم أن راشد الغنوشي قد زار الجزائر العديد من المرات بعد ثورة الياسمين إلتقى خلالها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و هو لا يحمل أية صفة رسمية لتمثيل تونس ، وذهب بعض المراقبين إلى القول إن السلطات المركزية الجزائرية تفضل التعامل مع "الغنوشي" أكثر من الرئيس المؤقت " منصف المرزوقي" و هو ماعكسسه تصريح الناطق الرسمي بإسم الرئاسة التونسية "عدنان منصر " ، ولعل السبب يرجع في ذلك من وجهة نظر الكثيرين إلى حالة العزلة السياسية التي يعيشها الرئيس"بوتفليقة" مما جعله يبحث عن ملاذات جديدة للإستمرار في الحكم ، ومن هنا بات فتح قنوات الحوار و التعاون مع إخوان تونس " حركة النهضة" هو المخرج من وجهة نظر النظام الجزائري ، فقامت الجزائر بالتنسيق و التعامل معهم و دعمهم إقتصاديا و أمنيا ، و هو ما أشار إليه الوزير

[1]- منشاوي ، **مرجع سابق** .

[2] - دخان، الحامدي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 175 – 180 .

الأول " عبد المالك سلال" في أن الجزائر عازمة على مواصلة دعم تونس على الصعيد الإقتصادي و الأمني و السياسي ، وفي مكافحة الإرهاب ، كانت غاية هذا الدعم إرضاء الجماعات الإسلامية الداخلية لدعم الرئيس "بوتفليقة" في الإنتخابات الرئاسية أفريل 2014م[1].

ثانيا : مسار التنسيق الأمني الجزائري التونسي :

لم تعلن الجزائر أيضا عن موقفها إزاء الإنتخابات التشريعية و الرئاسية التي جرت في تونس عام 2014 م ، والتي فاز بها حزب نداء تونس ، واستطاع "الباجي قائد السبسي" الفوز بالمنصب ، لكن يمكن القول في هذا الإطار أن التعاون بين البلدين إستمر بل وزادت وتيرته بحكم تعقد الأوضاع الإقليمية و تفشي الإرهاب في المنطقة العربية ، إلى جانب الأخطار التي يمثلها تنظيم داعش الإرهابي لبنية الدولة القومية العربية وكانت الزيارات و الإتفاقيات بين الدولتين كالآتي :

1- الإتفاق الثنائي الجزائري التونسي في المجال الأمني و العسكري : إنتهى الإجتماع السياسي الأمني الرفيع المستوى الجزائري التونسي ، و في مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الداخلية الجزائري "رمطان لعمامرة" و نظيره التونسي "منجي الحامدي" في مدينة تبسة الواقعة على الحدود بين البلدين إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة التونسية "محمد جمعة" إلى تبسة للإجتماع مع رئيس الحكومة الجزائرية "عبد المالك سلال" أعلن أن الإجتماع خلص إلى الإتفاق على خطة تنسيق للتعاون في المجالين : الأمني و العسكري . حيث:

وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني إتفاقات الشراكة التي انعقدت في : 07 أفريل 2010م على جملة من الإتفاقيات في عدة مجالات ، نخص بالذكر إتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر و تونس ، والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين و تسوية الوضعيات المالية العالقة . كما تم الإتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز ، وانطلاق تطبيق إتفاقية التبادل التجاري التفاضليي بين البلدين ، و أنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية و تونسية و أعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة لتنشيط السياحة المشتركة[2] .

---

[1]- المكان نفسه .

[2] - محمد ياسين الجلاصي ، " تعاون أمني تونسي- جزائري و إتفاقات شراكة تطوير مرحلة فتور " ، في : **http://alhayat.com/Artticles/584403/. (2018/03/20).**

كما اتفقت الجزائر و تونس في إجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بولاية الطارف الحدودية ، على خطة مشتركة لمواجهة الإضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية ، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطات الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود ، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية ، على الإستعانة بالسكان و القبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة ، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الإنضمام إلى " داعش" ، إضافة إلى ماتقدم فقد تضمنت إتفاقية التعاون الأمني تدريب الجيش التونسي على فنون حرب العصابات التي تعتمد عليها الجماعات المتشددة ، وذلك بالنظر لما يمتلكه الجيش الجزائري من خبرة طويلة في محاربة الإرهاب . بعد ما واجه من وصفهم بالمتشددين على مدار أكثر من عشرين عاما عقب توقيف المسار الإنتخابي الذي كان نتيجته فوز الإسلاميين في بداية تسعينات القرن الماضي [1]، تضمنت الخطة الأمنية التي أقرتها قيادة الجيش للتحكم في الحدود البرية بين الجزائر و تونس ، إنشاء مناطق عسكرية يحظر التنقل فيها إلا بإذن أمني . وقال مصدر أمني إن هذا الإجراء يأتي بالإتفاق مع السلطات التونسية لمنع تهريب الأسلحة و تسلل المطلوبين ، وقد تقرر إنشاء لجنة عسكرية و أمنية عليا بين الجانبين لتنسيق مكافحة التهريب و الإرهاب[2] .

ووصف "الحامدي" التوصيات الأمنية المتفق عليها بالقفزة النوعية على صعيد التعاون و التشاور بين البلدين الشقيقين من من أجل التحكم في التحديات الأمنية لا سيما في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة . و بهذا الصدد كشفت تقارير إعلامية جزائرية عن تسليم الجزائر معدات عسكرية متطورة لتونس لمساعدتها في مكافحة الإرهاب المتنامي على أرضها . شملت طائرات من صنع روسي ، إضافة إلى معدات روسية متطورة مرتبطة بمكافحة الإرهاب : ككاشفات ألغام و أجهزة مراقبة حرارية على طول الحدود المشتركة ، إضافة إلى تدريب الجيش التونسي على فنون حرب العصابات ، ويعتبر هذا الأخير أهم مافي التنسيق [3].

---

[1] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 12.

[2] - " عشرين منطقة عسكرية مغلقة على الحدود الجزائرية التونسية لمكافحة التهريب و الإرهاب " ، في : **https://www.babnet.net/mobile/index.php**. (2018/04/19) .

[3] - هشام موفق ، " مادوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس ؟"، في : **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/4** (2018/04/01).

كما يرى الخبير في الشؤون الإستراتيجية "حكيم غريب" أن عملية جمع المعلومات المخاباراتية جزء لا يتجزأ من عمليات و سياسات الحرب على الإرهاب و مواجهته . وتعتمد فاعلية أجهزة جمع المعلومات إلى حد كبير على التنسيق المستمر بين الجيش و الشرطة و الأجهزة القضائية القائمة على إنفاذ القانون و نظرا للتهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة على المستوى الداخلي ، قامت الجزائر بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب خصوصا مع الطرف التونسي ، واكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا إضافة إلى تحقيق مستوى خاص من الحكمة في طريقة تعاطيها مع هذه الشبكات[1] .

- بالإضافة إلى الإتفاقيات الثنائية في المجال الأمني و العسكري و قعت الجزائر و تونس إتفاقيات عديدة في مجالات مختلفة نذكر منها : التعاون الثقافي ، البحث العلمي الزراعي ، المجال السياحي ، المجال الفلاحي و التنمية الريفية ، التحكم في الطاقة و الطاقات المتجددة ، الإتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية ، الإتفاق التجاري التفاضلي بين الحكومتين الجزائرية و التونسية ، التعاون في مجال البريد والتكنولوجيا و الإعلام

و الإتصال ، التصديق على البروتوكول المادي بين الحكومتين .

2- الإتفاقيات البينية و الإتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس و ليبيا لتعزيز أمن الحدود : تم الإتفاق بهذا الصدد على عدد من الإتفاقيات في التعاون الأمني هي :

أ- الجزائر و ليبيا : في شهري مارس و أو أفريل من سنة 2012م وقعت ليبيا مع الجزائر إتفاقيات

ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة ، نظرا لما واجه البلدين من إستمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل الإرهابيين و المهربين ، وفي أوت 2013م قررت ليبيا و الجزائر تفعيل لجنة مشتركة في المجال الامني تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش و الشرطة ، كما أكد رئيس الوزراء الليبي "علي زيدان " أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية [2].

[1]- كيم ، **نفس المرجع** .

[2] - الحامدي ، **مرجع سابق** ، ص 156 .

ب- بين تونس و ليبيا **:** وقع البلدين على إتفاق ثنائي حول التعاون الأمني في مارس 2012م

و تضمنت الإتفاقية دوريات مشتركة لمراقبة الحدود ، وتفعيل نقاط التفتيش و تحسين التعاون في مجال تبادل المعلومات ، في أوت 2013م بطرابلس ، تم مواصلة مناقشة الرقابة على الحدود وتهريب السلع ، وتعزيز التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب [1].

ج- الإتفاق الثلاثي بين الجزائر و تونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود **:** عقد رؤساء حكومات الجزائر و تونس وليبيا إجتماعا يوم 12 جانفي 2013م بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث ، هَدف الإتفاق إلى تعزيز القدرات و الإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة ، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول و عقد إجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل و بحث القضايا السياسية و الإقتصادية ، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر و ليبيا ، لمقاومة إشكالية الإرهاب و التطرف الإسلامي ، ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث إستعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه أمن و طمأنينة سكان المنطقة ، وتناول الإجتماع المخاطر الأمنية في الحدود و بالمنطقة بكاملها ، على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي ، لإنهاء سيطرة الجماعات المسلحة شمال البلاد [2].

ثالثا : تقييم فعالية التنسيق الأمني الجزائري التونسي :

على الرغم من الميزات التي حققها التعاون الجزائري التونسي في كافة المجالات ، إلا أن هذا التعاون مازال بحاجة إى مزيد من التفعيل . ومن ضمن ذلك نجد :

- رغم النص الصريح الذي جاء في مختلف الإتفاقيات التي وقعتها دول المنطقة ، إلا أن التطبيق شمل الإستراتيجيات الداخلية و ينتظر التحقيق على المستوى الإقليمي .
- النظرة التشريعية لظاهرة الإرهاب تم تصورها في كل دولة من منظور محلي (حسب التجربة المعاشة)، ودون ذلك لا يعتبر إرهابا فغياب تصور جماعي في المنطقة لتقييم قوة التهديد ، عقد كثيرا من مهمة مكافحة الظاهرة الإرهابية ، رغم ان مسؤولي دول المنطقة أصبحت لهم قناعة بضرورة وضع إستراتيجية

[1] - **المرجع نفسه** ، ص 157 .

[2] - كيم ، **مرجع سابق** ، ص 12 .

موحدة ، ويمكن إستخلاص ذلك من خلال النداءات التي أطلقوها في العديد من المناسبات و اللقاءات التي نظمت سنتي 2012م و 2013م .

- من الناحية العملية مازال مصطلح القيادة الموحدة المؤهلة للسهر وتنفيذ إستراتيجية مكافحة الإرهاب منعدم في الساحة المغاربية ، ولم يجد طريقة للتجسيد ، مما جعل كل الجهود تتشتت ولا تحقق من الهدف إلا القليل .
- التباين في الإطار القانوني الذي تضمن معالجة موضوع الظاهرة الإرهابية في دول المنطقة بين قوانين خاصة و نصوص جديدة مستحدثة في قانون العقوبات أثر على كيفية التعامل مع بعض الحالات المشتركة بين الدول [1].

لكن هذا لا ينفي عدة مكاسب نذكر منها :

- التقليل من التهديدات الأمنية العابرة للحدود.
- أخذ المدن الحدودية بعين الإعتبار و العمل على ترقيتها .
- نجاح للتنسيق الأمني الجزائري التونسي في القضاء نسبيا على الإرهاب [2].

[1] - **المرجع نفسه** ، ص 13 .

[2] - فتيحة زماموش ، " التعاون الجزائري التونسي في دائرة النار" ، في : **http://www.ultrasawt.com** . (2018/03/30)

خلاصة الفصـــــل :

بعد سقوط نظام الرئيس بن علي ، قامت الهيئات المتعاقبة على السلطة بمجموعة إصلاحات سياسية ، إجتماعية ، إقتصادية ...، لكن الوضع الأمني بقي متوتر رغم هذه الإصلاحات ، ومع موجة " ثورات الربيع العربي" وتوالي الإحتجاجات في الجزائر ، حاولت هذه الأخيرة النأي بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية ، فقامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات على المستوى الداخلي إلى التنسيق مع دول الجوار لحفظ أمنها و لعب دور إقليمي .

لعبت الجزائر الدور الأكبر في " الجانب الأمني " لتعزيز التنسيق بين البلدين ، و ذلك بالنظر إلى التجربة الأمنية التي خاضتها في سياق محاربتها للجماعات المسلحة طيلة العشريتين الأخيرتين فضلا عن أن إمكانياتها العسكرية أكبر ،كما أن الخبرة التي تمتلكها المؤسستان الأمنية و العسكرية في الجزائر جراء حربها الطويلة و المعقدة ضد الجماعات المسلحة في الفترة السابقة تجعلها تقود التنسيق الأمني مع الجارة تونس .

- بقيت العلاقات الجزائرية التونسية قوية ومدفوعة بعوامل تاريخية و إجتماعية رغم الأزمات في تاريخ البلدين ، غير أن عنوان العلاقة بين البلدين إنحاز في العقد الأخير إلى التنسيق الامني و تنمية المناطق الحدودية .

تغليب التنسيق في المجال الأمني ، حيث تم ترتيبه في أعلى هرم الأولويات بين البلدين قبل أي تعاون إقتصادي أو تجاري ، بدليل أن مستوى التعاون في المجال الأمني "تجاوز العرف الدبلوماسي " ، حسب المحللين ، في مقابل لإخفاق واضح في مجالات التعاون التجاري الضعيف جدا

الخاتمة

الخاتمـــــة :

تناولت الدراسة البحث في موضوع التنسيق الأمني الجزائري التونسي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، نتيجة للمخاطر و التحديات التي باتت تهدد الدول في ظل الربيع العربي ، رغم إختلاف درجة التأثر ، حيث جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية إستقصائية لإدراك المسببات و الفواعل و الحركيات التي ساهمت في هذا الوضع ، وذلك بتحديد المتغيرات و تفسير تداخل العلاقة بين عديد العناصر محل الدراسة نتيجة لتعقيدات دراسة الظاهرة الأمنية ، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نبرزها في الآتي :

- أثبتت الإهتمامات العالمية أن قضايا الأمن باتت تشكل أولويات رسم السياسات لدى الدول سواءا على المستوى المحلي ، الإقليمي و حتى العالمي ، و هذا نتيجة لترابط ميدان الأمن و إنتقاله إلى جميع المجالات و المستويات بشكل جعل من الإنسان في محصلة الأمر محورا للأمن و لهذه التفاعلات .
- تربط بين الأمن و التهديد علاقة تأثير متبادل ، و أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد ، وعند تحديد مصادر التهديد يستوجب القضاء عليها و التنسيق الأمني إحدى آليات وضع حد للتهديدات الأمنية .
- المقاربات التنظيرية حول موضوع الأمن جعلت من هذا المفهوم يتطور بشكل كبير و موسع سمح بإستيعاب المتغيرات و المستجدات الأمنية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة ، ومكن الدول من إعادة تحديد الأولويات في هذا الميدان و ترتيبها ، نظرا لتغير النظام العالمي و إعادة ترتيب و تشكل موازين القوى بما يتماشى و تفاعلات حقل العلاقات الدولية .
- مسألة الحدود تشكل متغيرا جوهريا في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة ، فالحدود الجزائرية

التونسية تمتد على طول 965 كيلومتر تواجه العديد من التحديات الأمنية أبرزها : الإرهاب و التهريب و تجارة الأسلحة و المخدرات لكلا الدولتين الجزائرية و التونسية آليات محلية لمواجهتها .

- عاشت تونس تحولات سياسية أثرت على وضعها الأمني الداخلي و الإقليمي ، أفرزت مجموعة من العوامل السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و حتى النفسية ساهمت في زيادة وتيرة التهديدات الأمنية في تونس و دول الجوار .

- تعد التهديدات الأمنية المحلية و الإقليمية المشتركة العامل المحفز لإقامة تنسيق أمني مشترك ، مثلت مسألة حماية الحدود المشتركة وتبادل المعلومات الإستخباراتية و التزود بالوسائل اللوجيستيكية اللازمة لحماية الحدود أهم محاور التنسيق الأمني الجزائري التونسي .

- رغم المكاسب التي حققها التعاون الأمني بين الجزائر و تونس إلا أن الكثير من المتغيرات و التحديات لازالت تقف عائقا أما تفعيل هذا التنسيق و إمتداده لمجالات غير أمنية .

وبالتالي فالتنسيق الأمني الجزائري التونسي ساهم في القضاء على التهديد الإرهابي و تم تسجيل سنة 2016م سنة نجاحات في تونس في مجال القضاء على الإرهاب . و التنسيق الجزائري التونسي شمل جميع المجالات حيث تجاوز عدد الإتفاقيات التنفيذية المبرمة منذ 1963م بين البلدين 115 وثيقة أهمها التنسيق الأمني المشترك 2014م ، و التنسيق الجزائري التونسي مستمر لليوم .

الملاحق

الملحق رقم :01 خريطة توضح الجزائر وتونس

الملحق رقم : 02 خريطة توضح الحدود الدولية ، العواصم القومية ، السكك ، الطرق ، الممرات

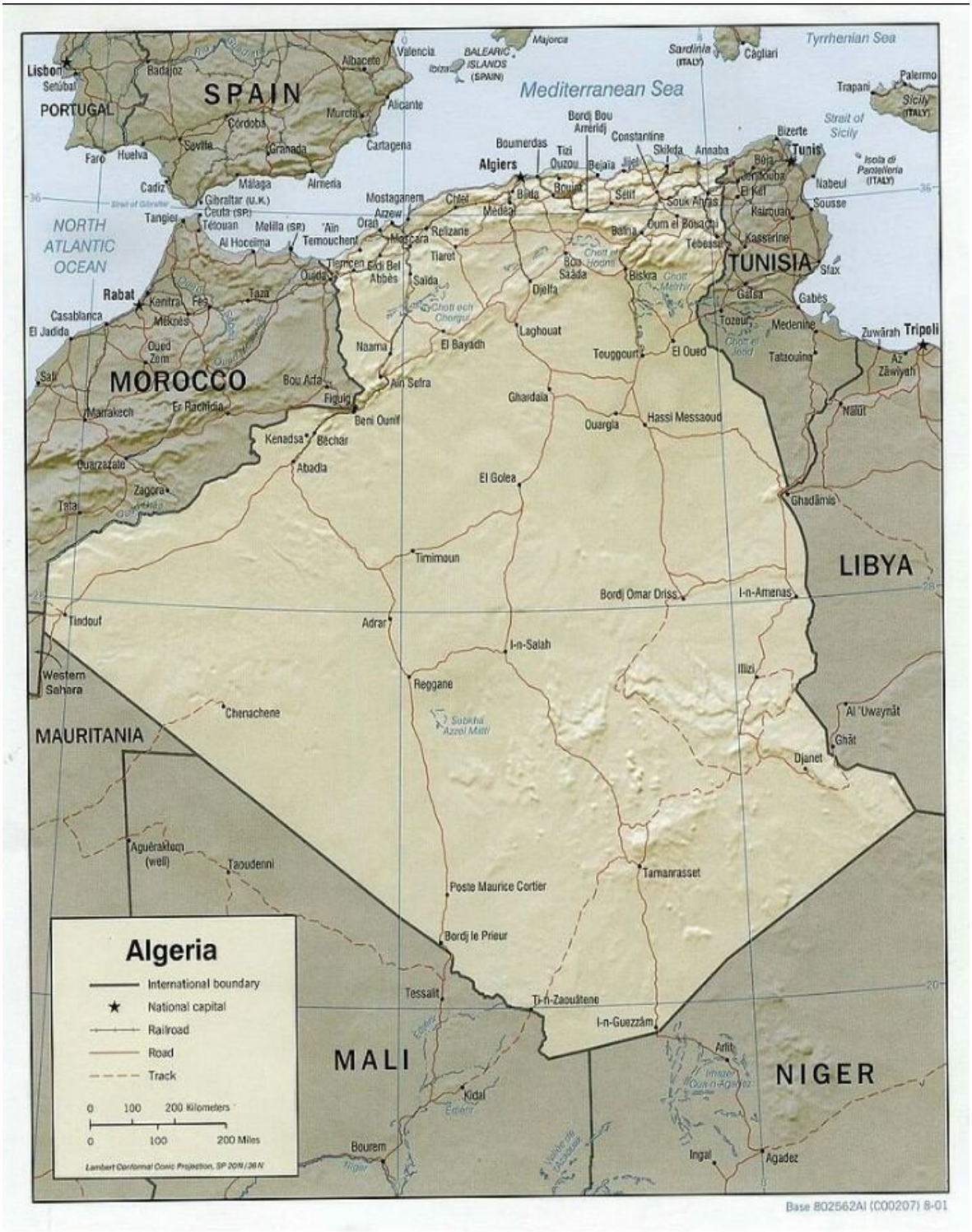

الملحق رقم :03 رسم بياني يوضح التنظيم الإرهابي في تونس وخارجها

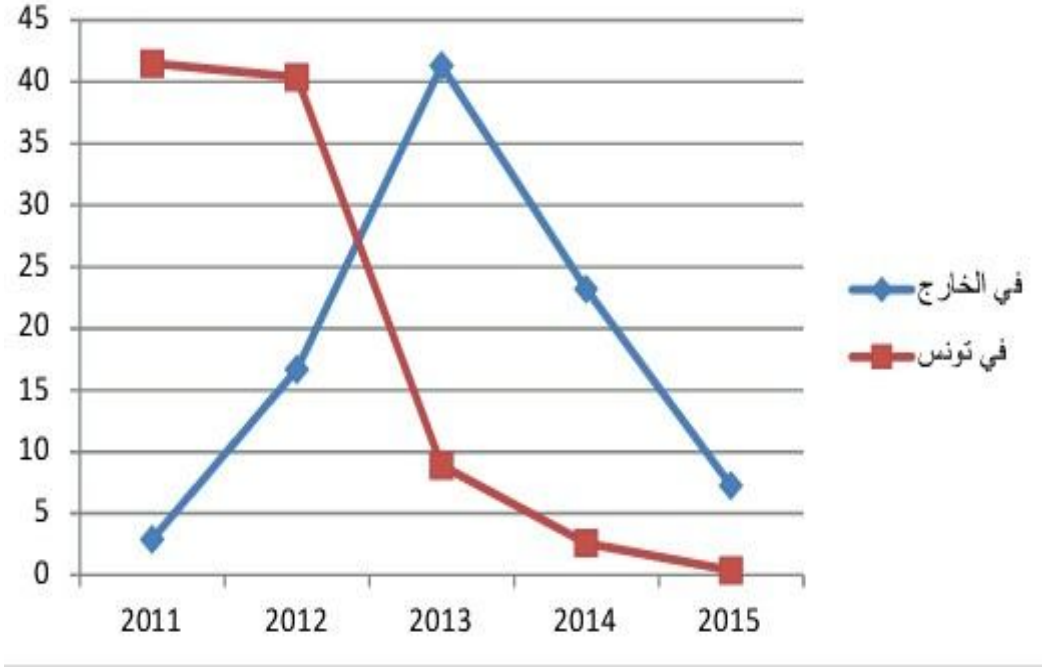

يتضح من خلال الرسم البياني : أن مسار الإنضمام إلى التنظيمات الإرهابية داخل وخارج تونس متلازمان ، فتنامي العملية داخل تونس يصاحبها تنامي ذلك في الخارج ، وهو مايفسر إنطلاق تلك العملية خلال سنة 2011م بوتيرة متصاعدة في الحالتين و بلغت ذروتها خلال 2012م و 2013م ، لتتراجع بعد هذا التاريخ ف داخل تونس وخارجها .

ملحق رقم : 04 **خريطة توضح دور المساجد في زيادة عدد الإرهابيين في تونس حسب الولايات .**

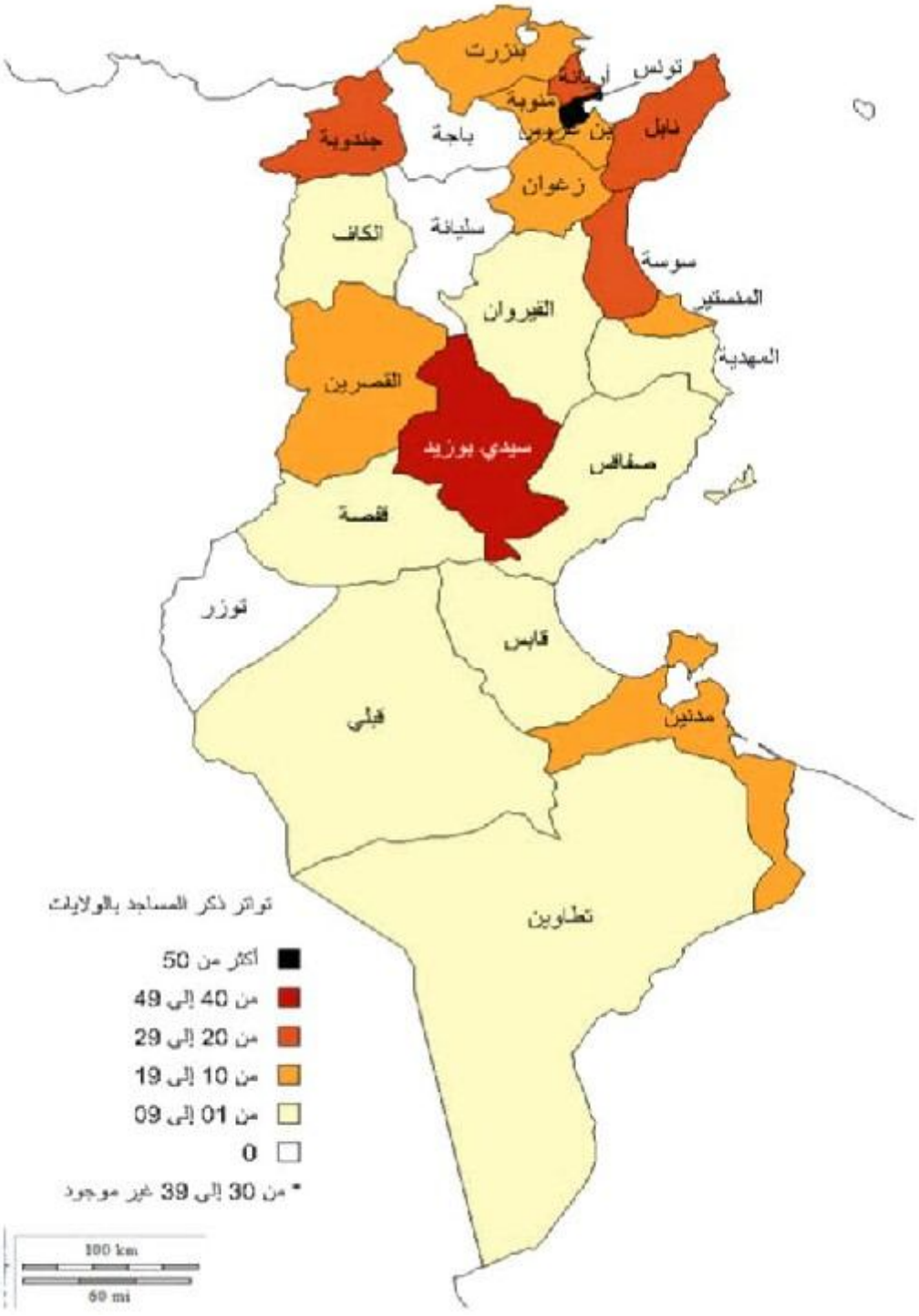

الملحق رقم : 05 خريطة توضح الإرتفاعات في تونس بالأمتار .

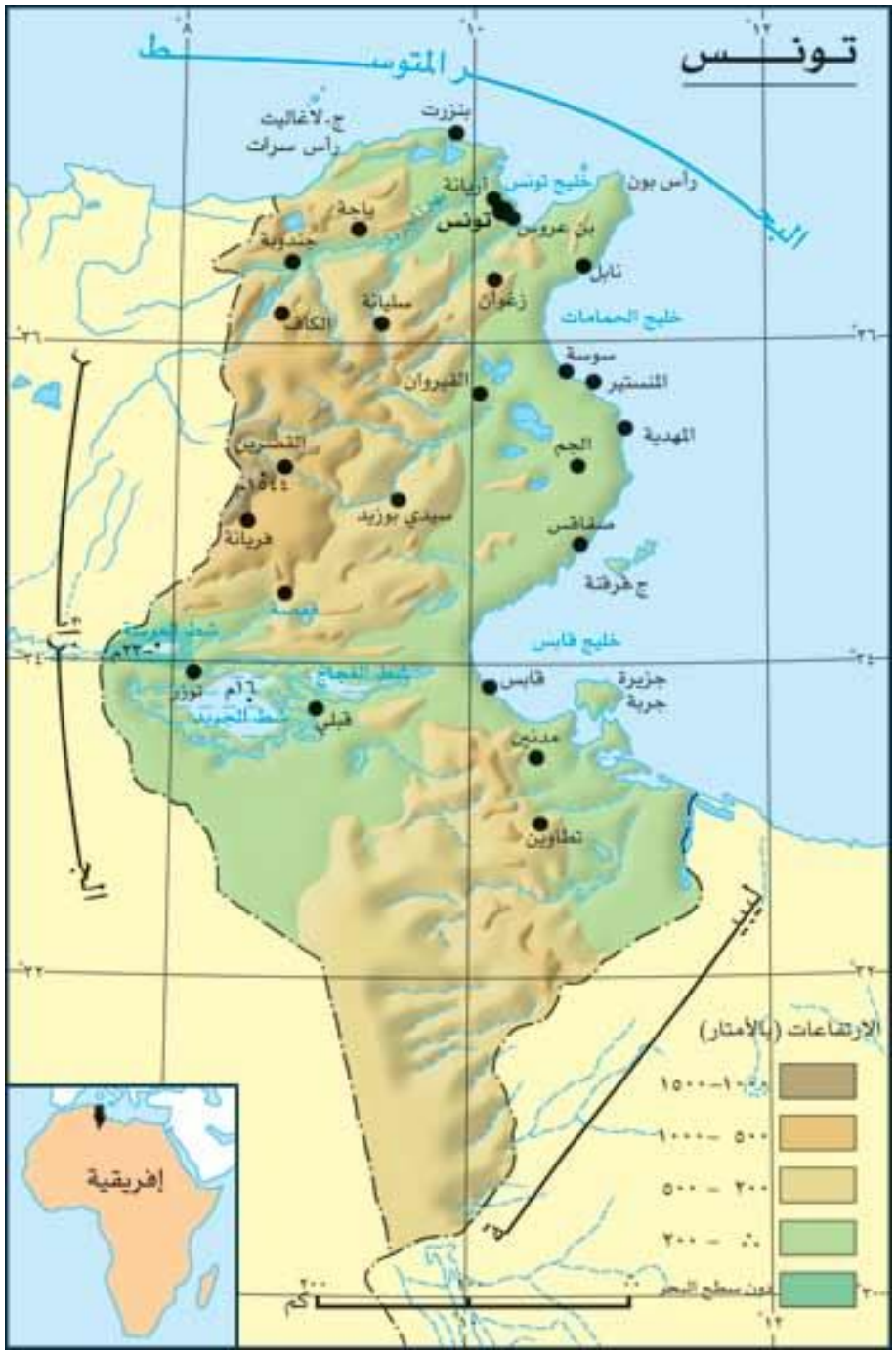

الملحق رقم :06 يوضح الجبال مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية

خريطة توضح : موقع جبل الشعانبي في ولاية القصرين الحدودية

الملحق رقم : 07 جدول يوضح توزيع الإرهابيين حسب ولايات سكناهم

	العدد الرتبي	الولايات	العدد	النسبة
المجموعة الأولى	1	ولاية تونس	181	18,78
	2	ولاية سيدي بوزيد	138	14,32
	3	ولاية أريانة	61	6,33
	4	ولاية جندوبة	53	5,5
	5	ولاية القصرين	52	5,39
	6	ولاية مدنين	51	5,29
	7	ولاية بنزرت	50	5,19
المجموعة الثانية	8	ولاية سوسة	49	5,08
	9	ولاية نابل	43	4,46
	10	ولاية القيروان	39	4,05
	11	ولاية بن عروس	35	3,63
	12	ولاية منوبة	31	3,22
	13	ولاية الكاف	27	2,8
	14	ولاية المنستير	24	2,49
	15	ولاية قفصة	23	2,39
	16	ولاية زغوان	21	2,18
	17	ولاية قبلي	19	1,97
	18	ولاية تطاوين	18	1,87
	19	ولاية صفاقس	16	1,66
	20	ولاية المهدية	13	1,35
المجموعة الثالثة	21	ولاية قابس	8	0,83
	22	ولاية باجة	6	0,62
	23	ولاية سليانة	5	0,52
	24	ولاية توزر	1	0,1
مجموع الاجابات الموجودة			964	100
لا يوجد اجابة			36	3,6
المجموع			1000	100

الملحق رقم : 08 جدول يوضح عناصر كتيبة عقبة بن نافع في جبل سمامة بولاية القصرين الحدودية

العدد الرتبي	الهوية الكاملة	الكنية
1	حمدي الطرابلسي	أسامة
2	محمد فتحي الحاجي	أبو الخير
3	حاتم البسدوري	نعمان
4	ناجي الحفصاوي	أبو قتادة
5	أمير المنطقة (جزائري)	معاوية
6	أمير الكتيبة	عم المهدي أبو الهيثم
7	محمد صالح الذيبي	أبو الوليد
8	حبيب الحاجي	أبو سهيب
9	سفيان الخضراوي	عبد اللطيف
10	خليل المنصوري	سعد
11	سيف الدين الجمالي	زيد
12	عز الدين العلوي	أبو أسد
13	هشام المنافقي	المثنى
14	أشرف الرداوي	عبد الله
15	محمد الناصر المباركي	أبو سليمان
16	خالد الشايب (جزائري)	لقمان أبو صخر
17	مروان العويشاوي	موسى
18	إيهاب اليوسفي	أبو يقين

الملحق رقم : 09 خريطة توضح منافذ تهريب المخدرات برا ، بحرا وجوا من الجزائر نحو تونس

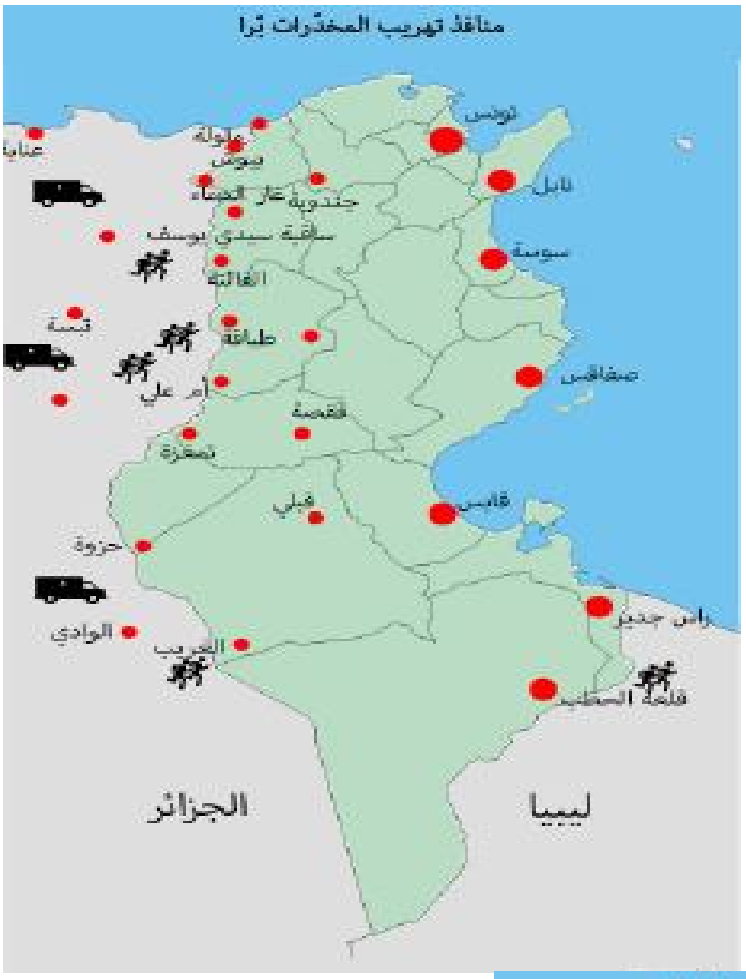

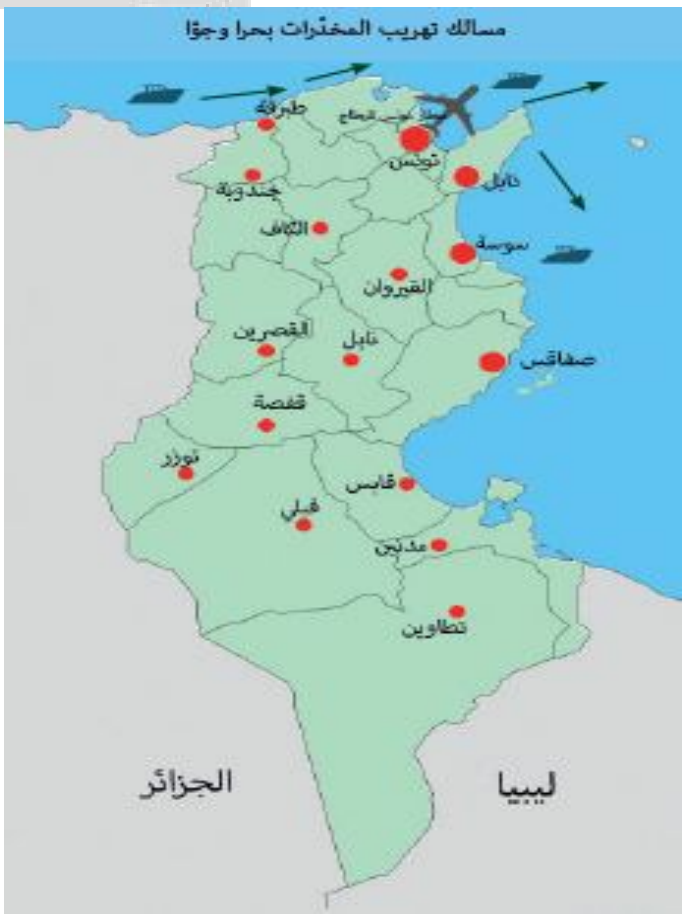

الملحق رقم :10 **خرائط توضح مسار إدخال الأسلحة من الجزائر إلى تونس**

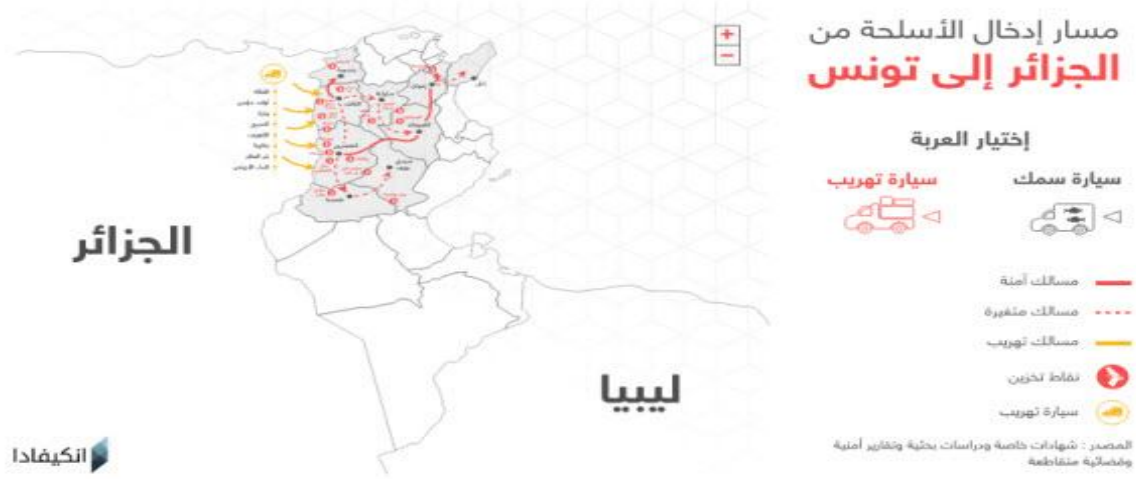

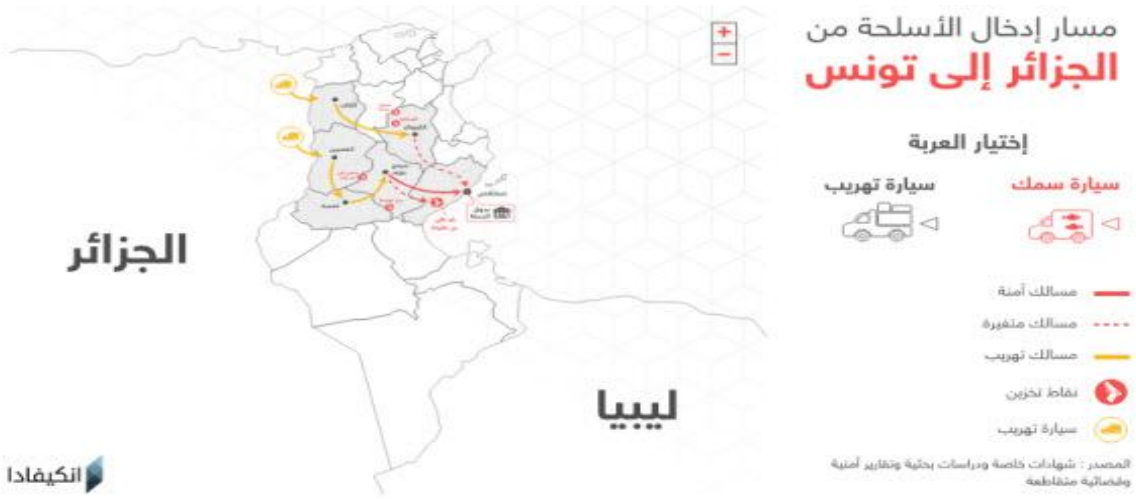

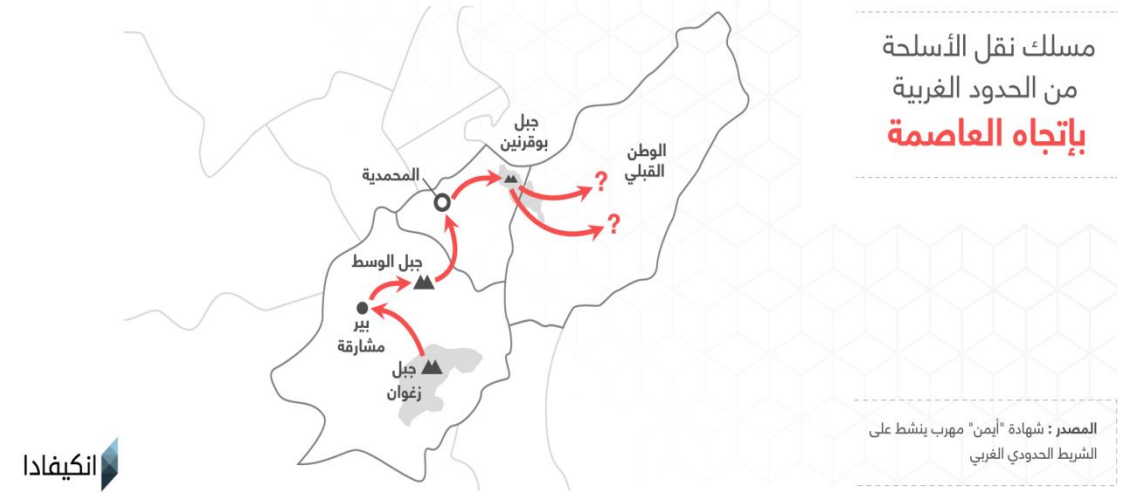

الملحق رقم : 11 إحصائيات تبين تهريب الأسلحة من ليبيا لتونس

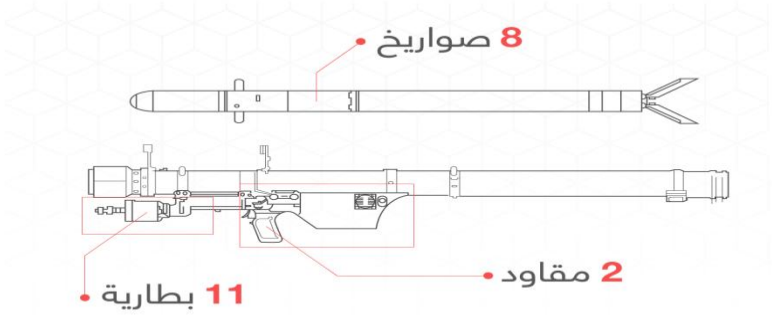

منظومات
الدفاع الجوي المحمولة الليبية المفقودة
والتي تم حجزها في تونس
(مدنين جانفي 2013)

ستريلا 2م*
STRELA 2M

*التسمية المعتمدة من حلف الناتو :
SA-7b Grail Mod 1

المصدر : مجلس الأمن الدولي 2014 أ.و 2013

انكيفادا

الأسلحة والذخيرة
المحجوزة في تونس
من سنة 2011 الى حدود
موفى جويلية 2017

المصدر : الإدارة العامة للحرس الوطني

انكيفادا

تجارة الأسلحة الخفيفة على
الحدود التونسية الليبية
(عبر الانترنات)

منشأ الأسلحة التي
يتم ترويجها
بين ليبيا و تونس

المصدر : رسائل SANA - أفريل 2016. تجارة الأسلحة الخفيفة عبر الانترنات في ليبيا

انكيفادا

الملحق رقم : 12 جدول يبين واردات الأسلحة في عهدي بورقيبة وبن علي

السنة	ميزانية وزارة الدفاع (مليون دينار تونسي)	نسبة التغيير	ميزانية وزارة الداخلية (مليون دينار تونسي)	نسبة التغيير
2011	807	-	1450	-
2012	1046	30	1885	30
2013	1233	18	2135	13
2014	1564	27	2342	10
2015	1792	15	2615	12
2016	2095	17	2897	11
المتوسط	-	21	-	15

المصدر: تم تحديد المصدر: البوصلة، مرصد الميزانية، 2016،
http://budget.marsad.tn

في عهدي الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي كان الجيش مهمش تتمثل وظائفه الأساسية في :

- حماية النظام الجمهوري .
- الدفاع عن الوطن و إستقلاله ووحدة ترابه ، وهو ملزم بالحياد التام .
- يدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون .

الملحق رقم :13 تمثيل بياني يوضح تعيين الولات من ذوي الخلفيات العسكرية من 2005م- 2015 م.

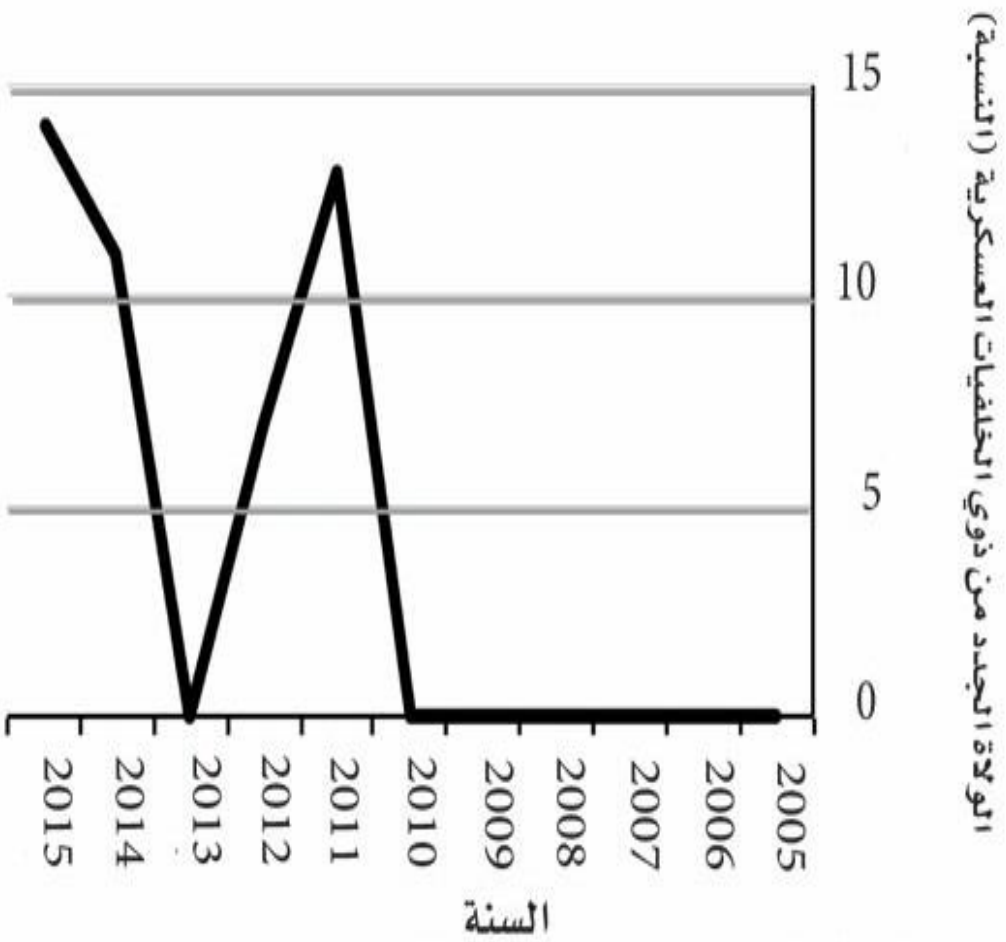

ملاحظة: يشمل هذا الرسم ضباط الجيش الحاليين والمتقاعدين.

المصدر: تم تحديد الولاة من ذوي الخلفيات العسكرية بمساعدة العميد المتقاعد الهادي القلسي (الذي تمت مقابلته في صفاقس في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، والعقيد المتقاعد عمر بن رمضان (الذي تمت مقابلته في تونس في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، ولواء متقاعد لم يرغب في الكشف عن اسمه (وتمت مقابلته في تونس في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

حيث أنه في عهد زين العابدين بن علي كان ذوي الخلفيات العسكرية مهمشين في الحياة السياسية

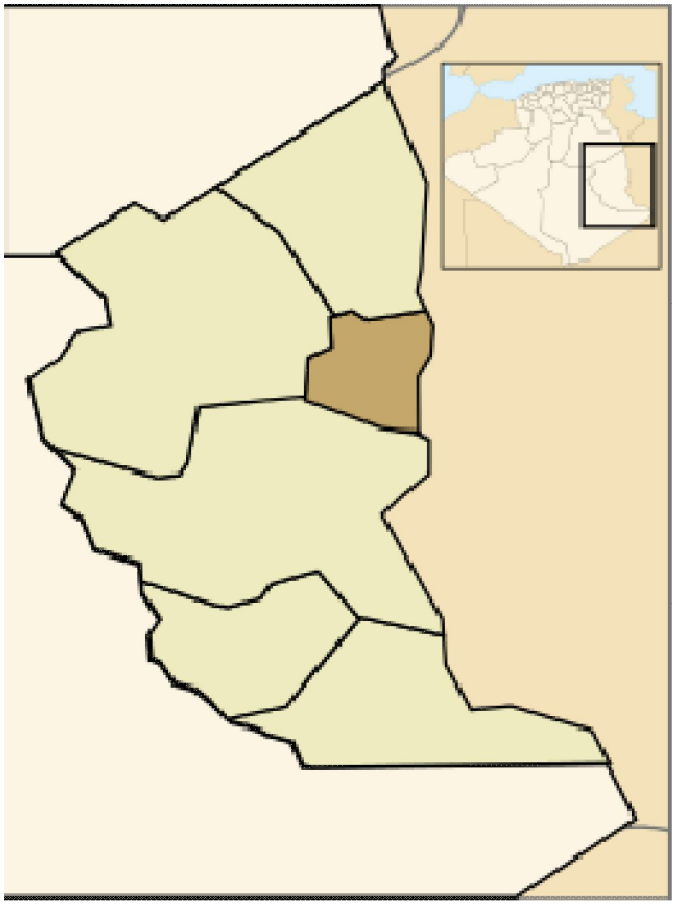

الملحق رقم : 14 خريطة توضح موقع عين أميناس داخل ولاية إيليزي في الجزائر شهدت أزمة إحتجاز الرهائن في 16 جانفي 2013م ،من قبل متطرفين إسلاميين منشقين عن القاعدة " بتنقنتورين"

عدد الرهائن:650 شخصا من بينهم أكثر من 150 أجانب من جنسيات مختلفة . يعملون في حقل إستغلال الغاز.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

القرآن الكريم :

1- سورة قريش ، (4).

2- سورة النساء ، (83).

3- سورة الأنعام ، (81 ، 82).

القواميس و دوائر المعارف :

1- الجاسور ناظم عبد الواحد . **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية** . لبنان : دار النهضة العربية ، 2008 .

2- غرهام ايفانز و نوينهام جيفري . تر : مركز الخليج للأبحاث . **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** . الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

3- فرحات يوسف شكري . **معجم الطلاب** . لبنان ، بيروت : دار الكتاب العلمية ،2001 .

4- المعجم الوسيط ، عربي ـ عربي . د.ب. ن ، د.د.ن ، 2010.

الكتب :

1- أبو عين جمل زايد هلال . **الإرهاب و أحكام القانون الدولي** . الأردن : علم الكتاب الحديث ، 2009 .

2- الأحمر المولدي و آخرون . **الطابع المدني و العمق الشعبي للثورة التونسية ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات** .الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 .

3- بدوي محمد طه . **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** . لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972 .

4- بسيوني محمود شريف . **الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا** . مصر : دار الشروق ، 2004.

5- البشيري محمد الأمين . **الأمن العربي المقومات و المعوقات** . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000.

6- بن عنتر عبد النور . **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** . الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005 .

7- بيليس جون و سميث ستيف. ترجمة : مركز الخليج للأبحاث . . **عولمة السياسة العالمية .** دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2005 .

8- جلال محمد نعمان . **الإستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتمع الحديث** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004.

9- جهاد عودة .**النظام الدولي : نظريات و إشكاليات** . الجزائر : دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005 .

10- الجهني علي . **الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة** . الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2000 .

11- حتي ناصيف . **النظرية في العلاقات الدولية** . لبنان : دار الكتاب العربي ، 1985 .

12- خضور أديب . **أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي : واقعه و آفاق تطويره** . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 .

13- خليل أحمد محمود . **الجريمة المنظمة ، الإرهاب و غسيل الأموال** . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008 .

14- دورتي جيمس بلستغراف وروبرت ، تر : عبد الحي وليد . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر ، 1985 .

15- ديبيل تيري . ترجمة : وليد شحادة. **إستراتيجية الشؤون الخارجية ...منطق الحكم الأمريكي.** بيروت : دار الكتاب العربي ، مؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم ، 2009 .

16- الرشيدي أحمد و آخرون . **المدخل إلى العلوم السياسية و الإقتصادية و الإستراتيجية** . القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2003 .

17- شلبي محمد . **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة** . الجزائر: منشورات العلوم السياسية و الإعلام ، 2004 .

18- الشهراني سعد بن علي . **إدارة عمليات الأزمات الأمنية** . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005.

19- العادلي محمود صالح . **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة** .الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2004 .

20- عبد الحميد إكرام . **التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي : العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة** . القاهرة : دار عربية للطباعة والنشر ، 2000 .

21- عبد الفتاح مصطفى لطفي و آخرون . **الجريمة المنظمة و الأنماط و الإتجاهات** . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999.

22- العجيلي محمد صالح ربيع . **مثلث الرعب العالمي : الإرهاب** . عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2014 .

23- عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط** . عمان : دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2013 .

24- غريفيتش مارتن و آخرون . ترجمة : مركز الخليج . **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 .

25- غريفيتش مارتن و أوكلاهان تيري . **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** . دبي : مركز الأبحاث العلمية ، 2008.

26- غضبان مبروك . **المدخل للعلاقات الدولية** . الجزائر : شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية ، 2005.

27- لخميسي شيبي . **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية . فترة مابعد الحرب الباردة (1991-2008)** .الجيزة ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010 .

28- لطفي عامر حسني . **دليل شركاء التعاون الدولي** . الرياض : مركز الدراسات و البحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، د.س.ن.

29- لطفي وفاء . **الثورة و الربيع العربي : إطلالة نظرية** . لندن : مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية ، 2013 .

30- محسن عبد الحميد أحمد . **التعاون الأمني العربي و التحديات الأمنية** . الرياض : مركز الدراسات و البحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 .

31- مصباح زايد عبد اللّه . **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** . ليبيا : دار الرواء ، 2008 .

32- الميلي محمد ، **الأبعاد الثقافية و الإجتماعية للأمن القومي العربي ، في الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** . باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبية ، 1996 .

33- هويدي أمين . **العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن و الديمقراطية** . بيروت : دار الشرق ،1991 .

المجلات :

1- أدمام شهرزاد ، " الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة " ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ،ع 1. (2013) .

2- بن عنتر عبد النور ، "الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية" ، مجلة مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، ع 6 . (سبتمبر ، 2011).

3- ثابت أحمد ، " الأمن القومي العربي : أبعاده و متطلباته " ، في مجلة المستقبل العربي ،

4- جابي عبد الناصر ، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر : جانفي 2011 (تقييم حالة) ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، (فيفري ، 2012) .

5- جارش عادل ، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية " ، مجلة العلوم السياسية و القانون ،ع 1 . (جانفي2017.

6- الحربي سليمان عبد اللّه ، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في

7- الخادمي نورالدين مختار ، " القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل " ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، ع 42. (خريف 2009) .

8- دخان نور الدين و الحامدي عيدون ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية " ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، ع 14 . (جانفي 2016) .

9- رابطة اليسار العمالي ،" قراءة للوضع الإجتماعي و السياسي الراهن في تونس" ، مجلة الثورة الدائمة ،ع 1 . (جانفي ، 2012)

10- الرواتبي عاطف صالح ، "إصلاح المنظومة الأمنية في تونس بعد الثورة : الواقع و الآفاق " ، مجلة الدراسات السياسية و الإجتماعية ، ع 2 .(2012).

11- الصنهاجي عبد الحميد ، " التعاون الفرنسي- الإفريقي بين حيثيات التنظير و إكراهات التطبيق 1960- 1990" . مجلة السياسة الدولية ، ع 125 . (جانفي 2004) .

12- طلبة مصطفى كمال ، " الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي " ، في مجلة السياسة الدولية ، ع 163 . (جانفي 2006) .

ع 196 . (جويلية 1995) .

13- المشاط عبد المنعم ، " نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي " ، مجلة المستقبل العربي ، ع 154 . (أوت 2003) .

المفاهيم و الأطر)" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع 19 . (السنة 2008) .

14- هنا محمود ، "معلومات أساسية عن جمهورية تونس " ، آفاق إفريقية ، ع 7 . (خريف 2011).

15- هويري يس ، " إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الإجتماعية المشتعلة : قراءة في الواقع الإجتماعي الجزائري" ، مجلة الإرشاد ، ع 1 . (2011) .

الرسائل الجامعية :

1- تباني وهيبة . **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري: تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 .

2- جندلي عبد الناصر . **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2005/2004 .

3- حمزة حسام . **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2010.

4- خالد . معمري **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة : دراسة الخطاب الأمريكي بعد 11سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم

5- رداف طارق . **الإتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمني المشتركة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2002 .

6- سعيدي ياسين . **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015.

السياسية ،2009.

7- العايب خير الدين . **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 1995 .

8- عواد محمد ناجي محمد . **أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية- الإسرائيلية) في الضفة الغربية و أثرها على التنمية السياسية** ، مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، نابلس ، فلسطين ، 2015 .

9- لخضاري منصور . **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص التنظيم الإداري والسياسي ، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012 .

الندوات والأبحاث :

1- حمدوش رياض ، " تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية " . أعمال الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق ، جامعة قسنطينة ،(أفريل 2008).

2- رياض حدوش ، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول **: الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق** ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، يومي 29 و 30 أفريل 2008 .

3- علاق جميلة و ويفي خيرة ،" مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة "، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع آفاق ، جامعة قسنطينة ، : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008 .

4- كيم سمير ، " التعاون الإقليمي كإستراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف : التعاون الأمني الجزائري التونسي نموذجا" ، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول : التطرف و الإرهاب أي دور للعلوم الإجتماعية والإنسانية في التصدي لظواهر التطرف والإرهاب؟ ، مدنين – تونس (28 ، 29 أفريل 2017) .

المحاضرات :

عطية إدريس . **محاضرات في مقياس الدراسات الأمنية .** محاضرة ألقيت على السنة أولى ماستر ، جامعة تبسة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، فيفري 2017 .

المواقع الإلكترونية :

1- زقاغ عادل ،"اعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"،في :

http//www ·geocities · com/ adel · zaggagh / links ·html

2 - " أسس و مبادئ الأمن الوطني" ، في الموقع : **http :// WWW· moqatel · com**

3 - حسين خليل ، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام" ، في الموقع :

http ://WWW · drkhalilhussien , blogspot · com /01/ blog –post–1982 ·html·

5- الأيوبي زيد ، "التنسيق الأمني بين المقدس و المدنس" ، في شبكة الإسراء و المعراج (إسراج) في أقلام و آراء ، في: **http ://WWW · israj · net / author / admin**

6- الحاف سارة ، "ماهي حدود التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟"، في :

http://WWW ·m – almayadeen · net / news / politics /574562

7- أبو عامود محمد سعد ،" المفهوم العام للأمن " ، في :

http://WWW. policenc . Gov. bh / reports /2011/April 12 04 201 163437362979445. pdf

-8 تاكايوكي مامورا ، تر: زقاغ عادل ، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "، في :

http:// Politics – ar- com / ar2 / ? =p = 3045.

-9 زماموش فتيحة ، " التعاون الجزائري التونسي في دائرة النار" ، في :

http://www·ultrasawt·com

10- علي عبده محمود ، " الثورة التونسية : الأسباب ... عوامل النجاح ... النتائج " ، في :

http://www·sis·gov·eg/Newvr/8/34-htm-

11- بشارة عزمي ، " وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة " ، في :

http://www·Algazeera·net.

12- " أسباب الثورات العربية – الأوضاع المعيشية و الإقتصادية السيئة وسوء الأوضاع السياسية و الفساد"، في : **http:// Arwikipedia ·org**

-13 سليمان حسين ، " تونس الثورة.المشهد.التداعيات.العبر"، في :

http:// www-ARABic-AWATe·com

14- " الإحتجاجات و المظاهرات مطالبة بتغيير الأوضاع الإقتصادية في تونس " ، في :

http://MAReFA·oRg·

15- "تسلسل الأحداث في تونس منذ بدء الإنتفاضة " ، في :

http://www·bbc·com/arabic/middleeast/2011/10/111014-tunisia-election chronology·

15- " الإحتجاجات الجزائرية 2011"، في :**http://ar·wikipedia·org/**

16- " الحركة الإحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر" ، في : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .**http://www·dohainstitue·org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357·**

17- مجاهدي مصطفى و آخرون ، " غرداية : رهانات المجتمعي و الجماعاتي " ، في :

http ://www·crasc·dz·org/article-337·html

18- بن أحمد محمد ،" 4 منظمات إرهابية تهدد الأمن في الجزائر " ، في :

http://www·elkhabar·com/press/article/85990/4-

19- رجب محمد صالح ، " تونس في مرمى نيران الإرهاب رغم التحسن الأمني " ، في :

https://al·win·com/article/tunisia·range·terrorism-improvements-security·

20- عبد العظيم مها ، " الهجوم على السفارة الأمريكية في تونس بين المسألة الأمنية و تجريم الإعتداء على المقدسات " ، في: **http ://m·france24·com /ar/20120917**

21- الماجري وليد ، "الإرهاب في تونس : خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14جانفي " ، في :

https://ar·webmanagercenter·com/2015/02/18/72294/

22-" حصاد الأعمال الإرهابية منذ 2011 " ، في :

https://www·assakina·com/news2/97284·html·

- منشاوي إبراهيم ، " توجه حذر : الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس " ، في :

http://www·acrseg·org/36851.

24- مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، " واقع الإرهاب في تونس " ، في:

http://www·cs ds·center·com·

25-الجلاصي محمد ياسين ، " تعاون أمني تونسي- جزائري و إتفاقات شراكة تطوير مرحلة فتور " ، في :

http://alhayat·com/Artticles/584403/·

26- موفق هشام ، " مادوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس ؟"، في :

http://www·aljazeera·net/news/reportsandinterviews/2014/8/4

المراجع باللغة الأجنبية :

القواميس:

1- Oxford Basic English Dictionary . USA , Oxford University press , 2012.

2-Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabetique De La Langue Francais. Paris Edition Firmin – Didol S-A ,1979 .

الكتب :

1- Michel Dillon . **Politics ofsechrity .** London ; Routledge , 1996.

2- Barry Buzan and Ole Weaver . **Region and powers the structure of international security** . New york: cambridge university , 2003

3- Charles - Philippe David et Jean Jaques Rouche .**Théories de la sécurité Internationale** . Paris : Edition Montchrestien , 2002.

4- Paul D – Williams . **Security studies : an introduction** . Published in the USA and Canada:Rutledeg ,2008.

5-Kenneth N . Waltz . **Theory of international politics** . New york ,MC . HILL ,1979 .

المواقع الإلكترونية:

Annette Junemann , "Euro_Mediterranean relations after 11 september" ·Frank cass, London , 2004 , from : **htpp : // www · gigapedia · org.**

[1] -Marianne Stone , "Security according to bozan : Acomprehensive security analysis" in : **htt ://geest · msh · paris · Fr / IMG / pdf /Security for Bozan · mp3 · pdf ·**

Herbert Calhoun ,"Peut – in maîtriser la prohibition des armes légéres et petits calibres" , sur sit :

http://WWW. usinfo. state - gov /journals / itps / 060 / frcalhou – htm.

الفهرس

قائمة الأشكال:

الشكل 01: جدول يبين أبرز أوجه الإختلاف بين التهديد و التحدي و المخطر..... ص28.

الشكل 02: جدول يوضح الفوارق بين مفهومي الحدود و التخوم .....ص50.

الشكل 03:جدول يوضح متوسط عمر المناطق الحدودية الجزائرية.....ص63.

قائمة الملاحق:

الملحق 01: خريطة توضح الجزائر وتونس.

الملحق 02: خريطة توضح الحدود الدولية ، العواصم القومية ، السكك ، الطرق ، الممرات.

الملحق 03 : رسم بياني يوضح التنظيم الإرهابي في تونس وخارجها

الملحق 04: خريطة توضح دور المساجد في زيادة عدد الإرهابيين في تونس حسب الولايات .

الملحق05: خريطة توضح الإرتفاعات في تونس بالأمتار .

الملحق 06: يوضح الجبال مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية

الملحق 07: جدول يوضح توزيع الإرهابيين حسب ولايات سكناهم

الملحق 08: جدول يوضح عناصر كتيبة عقبة بن نافع في جبل سمامة بولاية القصرين الحدودية

الملحق 09: خريطة توضح منافذ تهريب المخدرات برا ، بحرا وجوا من الجزائر نحو تونس

الملحق10: خرائط توضح مسار إدخال الأسلحة من الجزائر إلى تونس

الملحق 11: إحصائيات تبين تهريب الأسلحة من ليبيا لتونس

الملحق 12: جدول يبين واردات الأسلحة في عهدي بورقيبة وبن علي

الملحق 13: تمثيل بياني يوضح تعيين الولات من ذوي الخلفيات العسكرية من 2005م- 2015 م.

الملحق14 : خريطة توضح موقع عين أميناس داخل ولاية إيليزي

مقدمة ..... أ - ز

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للأمن

المطلب الأول : تعريف الامن.....03-01

المطلب الثاني : خصائص الأمن و أبعاده.....09-03

المطلب الثالث : مستويات و آليات تحقيق الأمن.....15-10

المبحث الثاني : الضبط المفاهيمي للتنسيق الأمني

المطلب الأول : تعريف التنسيق الأمني 19-16

المطلب الثاني :أهداف التنسيق الأمني.....22-19

المطلب الثالث : مفاهيم ذات الصلة بالتنسيق الأمني.....24-22

المبحث الثالث : التأصيل المفاهيمي للتهديدات الأمنية

المطلب الأول : تعريف التهديدات الأمنية.....26-24

المطلب الثاني : مفاهيم ذات الصلة بالتهديد الأمني 28-26

المطلب الثالث : تصنيفات التهديدات الأمنية.....34-28

المبحث الرابع : التأصيل النظري للدراسة

المطلب الأول : المفهوم الضيق للأمن في نظريات العلاقات الدولية.....41-35

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاجن).....46-42

خلاصة الفصل الأول:.....47

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية بالحدود المشتركة الجزائرية التونسية

المبحث الأول : مسألة الحدود : المفهوم و التطور

المطلب الأول : مفهوم وتطور تخطيط الحدود.....48-53

المطلب الثاني : المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية.....54-61

المطلب الثالث : مناطق التوتر في الحدود الجزائرية التونسية.....62-73

المبحث الثاني : الآليات الجزائرية التونسية في حماية أمنها و حدودها في الأوضاع العادية

الطلب الأول : الآليات الجزائرية على المستوى المحلي الوطني.....74-81

المطلب الثاني : الآليات التونسية على المستوى المحلي.....82-84

خلاصة الفصل الثاني:.....84

الفصل الثالث :التنسيق الأمني الجزائري التونسي في ظل التحولات السياسية في تونس

المبحث الأول : الإصلاح السياسي في تونس

المطلب الأول :المسار الإنتقالي في تونس.....85-91

المطلب الثاني : محطات الإصلاح السياسي في تونس.....91-93

المبحث الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر وتونس (2011م – 2016م)

المطلب الأول :الأوضاع الأمنية في تونس(2011م – 2016م).....95-100

المطلب الثاني : الأوضاع الأمنية في الجزائر(2011م – 2016م).....101-105

المبحث الثالث : التنسيق الأمني الجزائري التونسي

المطلب الأول : الموقف الجزائري من الثورة التونسية.....106-108

المطلب الثاني : خلفيات التعاون الأمني الجزائري التونسي.....108-112

المطلب الثالث : مراحل التنسيق الأمني الجزائري التونسي و تقيمه.....112-118

خلاصة الفصل الثالث:.....119

الخاتمة – قائمة المراجع - الملاحق